وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية

المنحة التداولية في الكتابات اللسانية الجزائرية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الآداب واللغة العربية تخصص:
علوم اللسان

إعداد الطالبة :
راضية مسعش.

إشراف الدكتورة:
ليلى كادة.

السنة الجامعية : 1433 هـ/1434هـ

2012م/2013

إن المتأمل في المنظومة الفكرية اللسانية العربية التي تعاقب على بنائها علماء عبر قرون من إعمال الفكر،و التدقيق في القواعد ،فاعتنوا بالمكون التداولي عناية توجب التقدير و الاعتراف بجهودهم،فكان لهم الفضل في تشكيل الإطار العام للنظرية اللسانية العربية.

فلا غروا إذن،إن حظيت اللغة بنصيب وافر من العناية و الاهتمام من لدن الدارسين منذ أمد بعيد،و ما هو بغريب أيضا أن تشهد مباحث القدامى على اختلاف توجهاتهم ومرجعياتهم الفكرية على اهتمامهم الكبير بالمكون التداولي،إذ تعمقت دراستهم ،بمباحث تتقارب كثيرا عما يتناوله أعلام التداولية اليوم،فكانت عنايتهم بالمخاطِب،و المخاطَـــب، والسياق الذي يجري فيه الحدث الكلامي،و مقاصد المتكلمين،وإن اجتماع هذه العناصر التواصلية،في الدرس اللغوي القديم، تجعلنا نؤمن أن لا قطيعة بين التراث اللغوي والإنجازات التداولية الحديثة،و إن هذه الأخيرة ساهمت مساهمة فعالة في تأصيل الأبعاد التداولية في التراث العربي.

و ليس بالشيء القليل ما قام به الرواد اللسانيون الغربيون،إذ اهتموا بضروب التواصل جميعا على اختلاف أطرها و تعدد أغراضها،و اهتموا بالجانب الخاص لاستعمال اللغة،وفق نظرية تخضع إلى مراحل الملاحظة و المقارنة والتحليل،بوصفها بناءا متداخلا،و قد أخذ مجموعة من الباحثين المحدثين العرب في استفراغ الجهد في سبيل دراسة البعد الاستعمالي للغة،استنادا إلى هذه المنطلقات النظرية اللسانية الغربية،فبدؤوا يولون الاهتمام لأطراف التواصل،و مقاصد المتكلمين، وحال الخطاب و مقامه .

و من هذه الجهة تأتي أهمية هذا البحث،الذي يسعى إلى التعريف بجهود بعض الدارسين اللسانيين التداوليين الجزائريين، الذين قاموا بتحليل هذا الجهد التجديدي في البحث اللغوي، وظاهرة "الأفعال الكلامية"،وإثراء الرؤية العربية المعاصرة و تعميقها من خلال مزاوجتها بالجهد الذي بذله أسلافنا القدامى كالجرجاني،و السكاكي،و الآمدي.

و لأجل ذلك ارتأيت أن أسوق البحث بالعنوان الآتي:

المنحى التداولي في الكتابات اللسانية الجزائرية

إن الإحساس بأهمية هذا الموضوع نشأ تدريجيا و نما على شكل رغبة عامة وجدت من العوامل ما أكدها لعل أهمها:

-السعي إلى الوقوف على خصوصية الدراسات اللسانية التداولية.

-محاولة التعرف على المبادئ الإجرائية التداولية التي استقرأ بها التراث العربي.

و كان وراء اختياري هذا الحقل المعرفي ليكون موضوعا للبحث أسباب عديدة نذكر أهمها:

-ولوجي الحقل التداولي باعتباره أحدث مناهج البحث اللساني لأتعرّف على أصوله وجذوره،وأبعاده التي يمكن تطبيقها على المدونة العربية،و جهود الدارسين اللسانيين الجزائريين في تعريفهم لهذا التيار اللساني الجديد.

و البحث بهذا التقييد مسوق للإجابة على جملة من التساؤلات أوجزها في الآتي:

-ما خصوصية الطرح اللساني التداولي الجزائري؟

-و هل تقوى النصوص التراثية على تشكيل نسيج تداولي عربي مقابل لما تشيعه الدراسات الغربية اليوم من مفاهيم و مصطلحات؟.

-و هل استطاع الدارسون الجزائريون توحيد المصطلحات اللسانية التي تعاني من تلك الزئبقية في التسميات؟

-وما مدى نجاعة التحليل التداولي في استقراء النصوص الأدبية و الكشف عن مواطن الجماليات فيها؟

للتكفل بالإجابة عن هذه الأسئلة جميعا اتخذ هيكل البحث الصورة التنظيمية التالية:

-مدخل:اللسانيات التداولية الماهية و المحاور.

-الفصل الأول:الدرس التداولي عند "مسعود صحراوي".

-الفصل الثاني: الدرس التداولي عند "خليفة بوجادي".

-الفصل الثالث: الدرس التداولي عند "نعمان بوقرة".

-الفصل الرابع:آليات التحليل التداولي للخطاب الأدبي عند"نواري سعودي".

-خاتمة.

أما المدخل،فموزع على أربعة مباحث أولها سيق لتعريف التداولية لغة،واصطلاحا، وثانيها لمفاهيم التداولية و قضاياه،وتعلق الثالث بمهام التداولية،و كان المبحث الرابع لأهمية التداولية.

وقد تضافر كل من الفصل الأول،و الثاني،و الثالث على رسم معالم المكون التداولي في النظرية العربية،فقد أنيط بالفصل الأول الكشف عن قراءة "مسعود صحراوي للتراث العربي من منظور التيار اللساني التداولي،و استثماره أبرز المفاهيم التداولية و محاولة الكشف عنها.

قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث خصص الأول:للمكون التداولي عند علماء أصول الفقه،محاولين كشف الستار على مدى تكافئ نظرية "الأفعال الكلامية"بـــ"ثنائية الخبر و الإنشاء" في التراث العربي من خلال نصوص عربية استحضرها "الباحث"في دراسته.

أما المبحث الثاني فعنونته بـــ:المكون التداولي في النحو العربي؛إذ حاولنا استخلاص أهم المفاهيم النحوية التي ربطها"الباحث" بالمفاهيم التداولية.

و خصص الثالث:لإسهامات "سيرل" في ميزان نقد "مسعود صحراوي"،و قد ارتكز على محور الايقاعيات.

أما الفصل الثاني:فكان للكشف عن رغبة"خليفة بوجادي" في تقليص الفجوة بين عروض اللسانيات الحديثة و مباحث الدرس العربي القديم،فعرضنا بعضا من القضايا التداولية في مدونة النحاة،و البلاغيين،مقسمين الفصل إلى مبحثين؛خصص المبحث الأول و الثاني لرسم عناصر التواصل من متكلم،ومخاطب،وخطاب،للكشف عن مقومات بناء الفعل التواصلي في النحو العربي.

و جاء الفصل الثالث بعنوان:الدرس التداولي عند"نعمان بوقرة" مقسما إلى ثلاثة مباحث،خصص الأول لإشكالية المصطلح التداولي في نظر"نعمان بوقرة"،و أنيط بالثاني مهمة استقصاء نظرية الأفعال الكلامية في التراث العربي،و جيء بالمبحـــــث الثالث للكشف عن المكون التداولي عند الأصوليين.

أما الفصل الرابع فخصصته لآليات التحليل التداولي للخطاب الأدبي عند"نواري سعودي"،للكشف عن توظيفه للمفاتيح الإجرائية لهذا التيار اللساني الحديث،في قراءة بنية الخطاب الأدبي من خلال الأفعال الكلامية التي وظفها "نزار قباني" في قصيدة "المهرولون"،فقد قسمت الفصل إلى مبحثين الأول الأفعال التقريرية الوصفية، والثاني للأفعال الإنجازية.

و أنهينا الدراسة بخاتمة لخصنا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال عرضنا لهذا البحث المتضمن لجهود الدارسين اللسانيين الجزائريين الذين ارتضوا التداولية منهجا،وذيل البحث بقائمة المصادر و المراجع التي اعتمدت عليها الدراسة.

وتجدر الإشارة إلى أن موضوع البحث يتكئ في المنزلة الأولى على المنهج التداولي الذي يتماشى مع طبيعة الموضوع و متطلباته، و فحص دقائقه كما يستأنس في مواضع محدودة بمناهج أخرى على حسب ما تقتضيه الحاجة كالمنهج التاريخي، والمنهج المقارن.

وقد اعتمدت في هذا البحث على مصادرو مراجع أهمها:الكتاب لسيبويه،ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني،والخصائص لابن جني،والتداولية عند العلماء العرب لمسعود صحراوي،في اللسانيات التداولية لخليفة بوجادي،وفي تداولية الخطاب الأدبي لنواري سعودي،والمقاربة التداولية لفرانسواز أرمينيكو.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذتي المشرفة الدكتورة "ليلى كـــادة" فلها مني جزيل الشكر ووافر الامتنان على المجهودات التي بذلتها لقراءة

المذكرة و تصحيحها و تقويمها،فجزاها اللـــه خير الجزاء،و ما توفيقي إلا باللـــه و به نستعين.

الطالبـــــــة

تعد اللسانيات التداوليـــة Linguistique Pragmatique من أحدث الاتجاهـــــات اللغوية التي ظهرت و ازدهرت على ساحة الدرس اللساني الحديث و المعاصر؛إذ بعدما كانت اللسانيات تقصر أبحاثها على الجانبين البنيوي و التوليدي ، أي أنها تهتم بدراسة مستويات اللغة و إجراءاتها الداخلية (جانب بنوي) ، و وصف و تفسير النظام اللغوي و دراسة الملكة اللسانية المتحكمة فيه (جانب توليدي)،في إطار ما يصطلح عليه بـــ"لسانيات الوضع"، جاءت اللسانيات التداولية لتعالج في مقابل ذلك ما يسمى بـــ"لسانيات الاستعمال"[1] .

إذ تدرس اللغة أثناء استعمالها في مقامات مختلفة وبحسب أغراض المتكلميـــن و أحوال المخاطبين،و في هذا السياق يقول الباحث الهادي بن ظافر الشهري:« إن الدرس اللغوي التداولي يدرس المنجز اللغوي في إطار التواصل،وليس بمعزل عنه،لأن اللغة لا تؤدي وظائفها إلا فيه،فليست وظائف مجردة.و بما أن الكلام يحدث في سياقات اجتماعية، فمن المهم معرفة تأثير هذه السياقات على نظام الخطاب المنجز»[2] .

بالإضافة إلى أن الدراسات الوظيفية كان لها عميق التأثير في الدراســـــــات التداولية، إذ كانت ثورة على الدراسات البنيوية و عليه " تعد الدراسات التخاطبية امتداد و استكمالا لجهود المدرسة الوظيفية،و تأتي هذه الدراسات نتيجة طبيعية لشعور المهتمين بها بإخفاق النموذج التقليدي للتخاطب في تقديم تفسير ناجح لعملية التخاطب في عزلة عن السياقات الفعلية التي تستخدم فيها اللغة،و يصبغ عملية التخاطب بطابع

---

[1]- ينظر: الجيلالي دلاش:مدخل إلى اللسانيات التداولية:ترجمة محمد يحياتين،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية،الجزائر،[دط]،1992،ص1

[2]- عبد الهادي بن ظافرالشهري:استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية،دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت، لبنان،[ط1] ،2004،ص23.

مثالي تتجاهل فيه قضايا اللبس،و الخروج عن المواضعات اللغوية، و قصر وظائف اللغة على عملية الإبداع،و إهمال الأصول التخاطبية المفسرة لمقاصد المتكلمين"[1] .

ومن هذه النقطة يقر الباحث الجزائري "مسعود صحراوي" بأن أقرب حقل معرفي للتداوليةLa pragmatique في منظوره هو اللسانيات[2].

تعتمد اللسانيات التداولية في دراستها للغة على أقطاب العملية التواصلية؛ المتكلم و مقاصده باعتباره محركا لعملية التواصل، و تراعي حال السامع أثناء الخطاب كما تهتم بالظروف و الأحوال الخارجية المحيطة بالعملية التواصلية؛أي ما يسمى ملابسات القول، ضمانا لتحقيق غاية التواصل من جهة، و الوصول إلى غرض المتكلم و قصده من كلامه من جهة أخرى؛ فقد «قامت اللسانيات التداولية على تحليل مقاميات ،الخطاب مقاصده؛ إذ عنيت بدراسة معاني المنطوقات في علاقاتها بالمتكلم، و دراسة الاستلزام الحواري، و دراسة كيفية كون الاتصال شيئا أوسع من مجرد القول و دراسة الشروط التي تجعل المنطوقات مناسبة و ناجحة إنجازيا و دراسة العلاقة بين أفعال الكلام و سياقاتها غير اللغوية »[3].

فالتداولية علم تواصلي جديد يفسر كثيرا من الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال، إذ تساهم بقدر كبير في حل مشاكل التواصل.

و تستمد التداولية معارفها من مشارب مختلفة منها:الفلسفة التحليلية ممثلة في فلسفة اللغة العادية،وعلم الاجتماع،وعلم النفس المعرفي،و اللسانيات،وعلم الاتصال، والأنثروبولوجيا

---

[1]–صلاح الدين زرال:الظاهرة الدلالية عند العلماء العربية القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجري،دار العربية للعلوم ناشرون،الجزائر،[ط1]،2008،ص397.

[2] –ينظر:مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث الساني العربي،دار الطليعة للطباعة و النشر،بيروت،لبنان،[ط1]،2005،ص15.

[3]– صلاح الدين زرال:الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجري، ص398.

1-تعريف التداوليـــة:

من الصعب تقديم تعريف شامل و دقيق للتداوليـــة،إذ تتقاذفها مصادر معرفيـــــة عديدة،و تتداخل مع علوم أخرى، فهي:« تتميز بخاصية التداخل مع عدة تخصصات أخرى ، فحفزته علوم الفلسفة و اللغة و الأنثروبولوجيـــــا بل علم النفس و الاجتماع أيضا»[1].و هذا ما أدى إلى اتساع و تنوع مجالاتها ؛ لذا أقر العديد من الدارسين عدم وضوح معالمها .يقول فرانسواز أرمينكو" françoise arbengaud:«هي درس جديد وغزير إلا أنه لا يملك حدودا واضحة [...] تقع التداولية كأكثر الدروس حيوية في مفترق طرق الأبحاث الفلسفية و اللسانية» [2]. لذا تميز هذا التيار التداولي بزخم من التعريفات، فانطلق كل باحث يعرفها من مجال تخصصه، و بهذا سنكتفي بإيراد أهم ما جاء في تعريفها دون الاسترسال في ذلك ، بعد أن نبحث في دلالة جذرها اللغوي .

1 ǂ لغـــــة:

يرجع مصطلح التداولية في أصله العربي إلى الجذر اللغوي (د،و،ل) فقد ورد فـــي معجم أساس البلاغة "للزمخشري"(ت538هـــ):« دول : دالت له الدولـــة و دالـــــــت الأيام بكذا،و أدال الله بني فلان من عدوهم ، جعل الكثرة لهم عليه[...] وأديل المؤمنون على المشركين يوم بدر،و أديل المشركون على المسلمين يوم أحُد[...] و الله يداول الأيام بين الناس مرة لهم و مرة عليهم و الدّهر دول و عُقبٌ و نوبٌ وتداولوا الشيء بينهم، و الماشي يداول بين قدميه ،يراوح بينهما» [3] .

و جاء في لسان العرب لابن منظور(ت711هـــ) :«تداولنا الأمر، أخذناه بالدّول و قالوا

---

[1]-فان دايك:النص و السياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي و التداولي،ترجمة:عبد القادر قنيني،افريقيا الشرق،المغرب،[دط]،2000،ص114.

[2]- فرانسواز أرمينكو:المقاربة التداولية،ترجمة سعيد علوش،المؤسسة الحديثة للنشر و التوزيع،[ط1]،1987،ص6.

[3]-الزمخشري(جار الله محمود بن عمر بن أحمد):أساس البلاغة،تحقيق:محمد باسل عيون السود،منشورات دار الكتب العلمية،[ط1]،1998،303/1.

دواليك أي مداولة على الأمر[...] و دالت الأيام أي دارت، و اللـــه يداولها بين الناس و تداولته الأيدي أخذته هذه مرة و هذه المرة و تداولنا العمل و الأمر بيننا، بمعنى تعاورنها فعمل هذا مرة و هذا مرة »[1] .

و من مجمل هذه التعريفات يلاحظ أنها تحمل عدة معاني مختلفة، لكنها لا تخرج عن معاني التحول، و التبدل،و الانتقـــــال و التغير يقول طه عبد الرحمن« و تلك حال اللغة؛ متحولة من حال لدى المتكلم إلى حال أخرى لدى السامع و متنقلة بين النّاس يتداو لونها بينهم. ولذلك كان مصطلح (تداولية)أكثر ثبوتا،-بهذه الدلالة -من المصطلحات الأخرى الذرائعية،النفعية،السياقية» [2].و هذا ما يقودنا للكلام عن الباحث المغربي" طه عبد الرحمن" مؤسس مقولة التّداول على أساس التفريق بين المجالات القريبة من هذا الحقل، و ذلك من خلال مشروعه"تجديد المنهج في تقويم التّراث"، يقول:"« تداول النّاس كذا بينهم يفيد معنى تناقله النّاس و أداروه فيما بينهـــــم،ومن المعروف أيضا أن مفهوم النقل و الدوران مستعملان في نطاق اللغة الملفوظة كما هما مستعملان في نطاق التجربة المحسوسة، فيقال:"نقل الكلام عن ناقليه"بمعنى رواه عنه ويقال دار على الألسن بمعنى جرى عليها و يقال دار على الشيء بمعنى طاف حوله فالنقل و الدوران يدلان في استخدامهما التجريبي على معنى الحركة بين الفاعلين[...]،فيكون التّداول جامعا بين اثنين هما:التواصل و التفاعل، بمقتضى التداول إذن أن يكون القول موصولا بالفعل» [3].و في هذا السياق يورد لنا الباحث أن مجال التداول يحمل معنى التواصل والتفاعل بين أبناء الجماعة اللغوية،و مقتضاه أن يكون

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب،مادة "دول"،دار صادر للطباعة و النشر،بيروت،لبنان،[ط1]،1997،مج2/431-432.

[2]-خليفة بوجادي:في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم،بيت الحكمة، الجزائر،[ط1]،2009،ص148.

[3]-طه عبد الرحمن:تجديد المنهج في تقويم التراث،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء،المغرب،[ط2]،2005،ص244.

قول المتلفظ به موصولا بفعل إجرائي،و هذه المدلولات اللغوية للفعل تداول و ارتباطه المباشر بالممارسة التراثية،أما مصطلح"التداوليات"و الذي يعود الفضل في وضعه للباحث سنوات السبعينيات حيث حضي بالقبول و الإجماع من قبل الباحثين في الوطن العربي[1].

أما مصطلح التداولية في أصله الأجنبي"pragmatique"فإنه يعود إلى الكلمـــــــة اللاتينية"pragmaticus"المبنية على الجذر"pragma"و يعني العمل أوالفعل Action [2].

قد ورد في قاموس القرن "Century Dictionary"1909،«التداولية هـــــــــي النظرية التي ترى أن عمليات المعرفة و موادها إنما تتخذ في حدود الاعتبارات العملية أو الفرضية فليس هناك محل للقول بأن المعرفة تتحدد في حدود الاعتبارات النظرية التأملية الدقيقة،أو الاعتبارات الفكرية المجردة»[3].

1 **2-اصطلاحا:** يعود الفضل في استحداث مصطلح التداولية في الثقافة الغربية إلى الفيلسوف الأمريكي "**تشارلز بيرس**" **ch.s.peirse** حينما نشر مقالتين في مجلة "ميتافيزيقا"،سنة1878م و 1879م بعنوان"كيف يمكن أن تثبت الاعتقاد؟"ومنطق العلم:كيف نجعل أفكارنا واضحة ؟ حيث أكد على أن الفكر في طبيعته إبداع لعادات فعلية،ذلك أنه مقرون بقمتين:متى يتم الفعل؟و كيف يتم؟ فيكون مقترنا بالإدراك في حالته الأولى و في الحالة الثانية يؤدي الفعل إلى نتيجة ملموسة ليصل إلى أن الممارسة و التطبيق و الفعل هي التي تشكل الأساس و القاعدة لمختلف الأفكار[4].

---

[1]–ينظر:إدريس مقبول:الأفق التداولي نظرية المعنى و السياق في الممارسة التراثية العربية،عالم الكتب الحديث،اربد،الأردن،[ط1]،2010،ص7.

[2]–ينظر:نواري سعودي أبو زيد:في تداولية الخطاب الأدبي، المبادئ و الإجراء، بيت الحكمة، الجزائر، [ط1]،2009،ص18.

[3]– محمد مهران رشوان :مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة،دار الثقافة للنشر و التوزيع،[ط2]،1984،ص41.

[4]–ينظر:باديس لهويمل:مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي،رسالة ماجستير،مخطوطة،كلية الآداب و اللغات، قسم الآداب و اللغة العربية، جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر،2012/2011،ص14.

ويرجع أول تعريف لمصطلح التداولية إلى الفيلسوف تشارلز موريس" chrles William mouris"سنة 1938،على:«التداولية جزء من السيميائية ،التي تعالج العلاقة بين العلامات و مستعملي هذه العلامات» [1]،و هو تعريف واسع جدا ؛حيث تجاوز المجال اللساني إلى مجالات أخرى غير لسانية.و يصادفنا تعريف لسانيي آخر لفرانسيس جاك Francis jacques بقوله «تتطرق التداولية إلى اللغة،كظاهرة خطابية و تواصلية و اجتماعية معا» [2] ،يتضح من هذا التعريف أن التداولية تدرس اللغة في سياق استعمالها مع مراعاة كل ملابسات القول،و مقاصد المتكلمين،و في هذا السياق يعرف الباحث "الجيلالي دلاش" هذا التيار اللساني بأنه«تخصص لساني يدرس كيفية استخدام الناس للأدلة اللغوية في صلب أحاديثهم و خطاباتهم كما يعنى من جهة أخرى بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات و الأحاديث» [3]،و يضيف الباحث قائلا: «هي لسانيات الحوار أو الملكة التبليغية»[4]،و تبعا لما تقدم فإن التداولية تدرس اللغة أثناء الاستعمال، و تهتم بعناصر التخاطب و تراعي قصد ونوايا المخاطب و على فهم المخاطب لهذه النوايا، و الظروف المحيط به،وتبحث في شروط نجـــــــاح الرسالـــة،وسلامة الحوار بين المخاطبين.

و إذا ما انتقلنا إلى الثقافة العربية نجد أن التداول عند الفيلسوف المغربي"طه عبـــد الرحمن هو«وصف لكل ما كان مظهرا من مظاهر التواصل و التفاعل بين صانعي التراث من عامة الناس و خاصتهم[...]فالمقصود بـــ"مجال التداول"،في التّجربة التّراثية،هو إذن محل التّواصل و التّفاعل بين صانعي التّراث»[5].

---

[1] – فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية،ص12.

[2] – نفســـه،ص13.

[3] – الجيلالي دلاش:مدخل إلى اللسانيات التداولية،ص1.

[4] – نفســـــــه .

[5] – طه عبد الرحمن:تجديد المنهج في تقويم التراث،ص245–246.

و ما تجدر الإشارة إليه هو أن التداولية تدرس المنجز اللفظي، و كل ما يجعـــــل هذا المنجز فاعلا،لأن الخطاب نسيج من اللغة المنجزة؛أي الخطاب المستعمل في إطاره التواصلي،وعليه فالتيار التداولي يدرس المنجز اللغوي في إطار التواصل،و ليس بمعزل عنه؛لأن اللغة لا تؤدي وظائفها إلا ضمن هذا الإطار.

2-مفاهيم التداولية وقضاياها :

تضم التداولية مجموعة من المفاهيم الإجرائية و القضايا،التي تمكنها من معالجة اللغة في سياقات استعمالها المختلفة،و في هذا السياق يقول الباحث "صلاح إسماعيل":«علم الاستعمال إذن دراسة لغوية تركز على المستعملين للغة،و سياق استعمالها في عملية التفسير اللغوي،بجوانبها المتنوعة،و ينقسم هذا العلم إلى عدة فروع، يبحث الفرع الأول :كيف يحدد السياق المعنى القضوي الواحد بالنسبة لجملة في مناسبة معينة لاستعمال هذه الجملة،و نظرية الفعل الكلامي Speech theory هي الفرع الثاني من علم الاستعمال،والفرع الثالث[...]هو نظرية التخاطب theory of conversation أونظرية الإقتضاء theory of implicature »[1] .

فالتداولية مذهب لغوي حديث قائم على مفاهيم عديدة، يكاد يتفق الباحثون علـــــى أن أهمها أربعة مفاهيم هي: أفعال الكلام les actes de langages،و متضمنات القول les implicites،والاستلزام الحـــــــــــــــواريconversationnelle l'implication، والإشارياتDeicies [2].

[1]- صلاح إسماعيل عبد الحق:نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس،الدار المصرية السعودية للنشر و الطباعة،القاهرة،[دط]،2005،ص،77-87.

[2]- ينظر:مسعود صحراوي:التداولية عند العلماء العرب،ص40.

2-1 نظرية الأفعال الكلامية:

تتبوأ هذه النظرية مكانة مرموقة في الدرس التداولي المعاصر،و قد كان لتيـــارات الفلسفة التحليلية دور بارز في نشأتها،لا سيما فرعها الثالث فلسفة اللغة العادية بزعامة فيتغنشتاين " I.wittgenstien "الذي ذهب إلى القول:«لا تسأل عن المعنى و سل عن الاستعمال»[1]،و في نفس السياق يشير إلى أن الفلسفة لا تسعى إلى إثبات شيء و لا تقدم إجابة عن الظواهر بقدر ما تسعى إلى تقديم وصف كامل لأفعالها اللغوية المندسة في أشكال الحياة و التي هي بدورها أفعال حياة تنتظم في مواضعات و قواعد [2]، والمراد بالفعل اللغوي أن التحدث بلغة ما يعني تحقيق فعل لغوي أو أكثر بمجرد التلفظ بألفاظ تلك اللغة فـــ«كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري، وفضلا عن ذلك يعد نشاطا ماديا نحويا، يتوسل أفعالا قولية Acte locutiores تفضي ردود فعل المتلقي»[3].

و تستمد هذه النظرية مقولاتها من علم الأنثروبولوجيا الاجتماعي فنجد"ما لينوفسكي" معالجة اللغة في علاقتها بالمجتمع،حينما كان يدرس لهجات الأقوام البدائية و لغاتها فوصل إلى نتيجة مفادها:«أن اللغة في استخداماتها البدائية تقوم بدور حلقة في سلسلة الإنسانية المتآلفة باعتبار جزءا من سلوك فهي وسيلة من وسائل الفعل و ليست أداة للتأمل»[4].و في سيـــاق هذه الوظيفة و بتأثير من فيتغنشتاين I.wittgenstien و أفكـــــاره "جون لانجشو أوستين"،إرهاصات لنظرية أفعال الكلام و مقومات وجودها،في محاضرات التي ألقاها في أكسفورد oxford مابين سنتي (1652،1954) و محاضرات أخرى ألقاها في هارفارد سنة 1955، و نشرت بعد وفاته بعنوان "كيف نفعل الأشياء

---

[1]– نور الدين اجعيط:تداوليات الخطاب السياسي،عالم الكتب الحديث،اربد،الأردن،[ط1]،2012،ص67.

[2]– ينظر:نفسه ،ص68.

[3]– مسعود صحراوي:التداولية عند العلماء العرب،ص40.

[4]– هدسون:علم اللغة الاجتماعي،ترجمة:محمود عياد،عالم الكتب، القاهرة،[ط3]،2002،ص173.

بالكلمات؟(how to do things with word)[1].و قد كانت محاضرات "أوستين"ردا على فلاسفة الوضعية المنطقية، الذين درجوا على اعتبار وظيفة اللغة، ووصف وقائع العالم الخارجي،و أن معيار الحكم على جملة ما هو معيار "الصدق"أو"الكذب"،بالنظر إلى مطابقة الواقع أو عدم مطابقته،فعد"أوستين" هذا الرأي مغالطة وصفية، ذلك أن هناك جملا ؛أي «أنها لا تقوم بوصف و لا تخبر بشيء ،و لا تثبت أمرا على وجه الإطلاق، و من ثم فهي لا تدل على تصديق ولا تكذيب، و على ذلك فالنطق بالجملة هو إنجاز لفعل أو إنشاء لجزء منه»[2] .

و قد رأى "أوستين"في« دراسة المعنى يجب أن تبتعد عن التراكيب الجوفاء مثل "الجليد أبيض" بمعزل عن سياقاتها، لأن اللغة عادة، تستخدم داخل سياق الكلام لتأدية كثير من الوظائف، فعندما نتكلم فإننا نقدم اقتراحات، و نوجه دعوات و نبدي مطالب ونذكر محظورات، و ما إلى ذلك،و بالطبع فإننا نستخدم الكلام ذاته في بعض الحالات لتأدية فعل بعينه ،و خاصة عندما يصبح الكلام هو الفعل ذاته [3]، اهتم "أوستين" بدراسة المعنى في سياق الكلام و أثناء الاستعمال،فميز بين نوعين من المنطوقات[4]:

أ-منطوق تقريري:وظيفته تقرير أو وصف العالم الخارجي و يمكن أن نحكم عليه بالصدق أو الكذب.

ب-منطوق أدائي(إنجازي):يمكن الحكم عليه بالنجاح أو الفشل ووظيفته إنجاز فعل أو شيء بمجرد التلفظ به مثل:التسمية، التوصية، الاعتذار، النصح، الوعد.

إلا أنه اختزل القسمين في صنف واحد، و عدل عن تقسيمه الأول حيث و جد أن

---

[1]-ينظر:نعمان بوقرة:اللسانيات اتجاهاتها و قضاياها الراهنة،عالم الكتب الحديث،إربد،[ط1]،2009،ص185.

[2]-حسن بدوح:المحاورة مقاربة تداولية،عالم الكتب الحديث،اربد،[ط1]،2012،ص152.

[3]-ينظر: هدسون:علم اللغة الاجتماعي،ص133.

[4]- ينظر:صلاح إسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أوكسفورد،دار التنوير للطباعة والنشر،لبنان،[ط1]،1993،ص137.

أن العبارات المصنفة على أساس كونها وصفية ليست في حقيقتها إلا عبارات إنجازية فعلها الإنجازي لا يظهر في البنية السطحية للجملة و الكلام، فجملة من قبيل: السماء صافية جملة إنجازية غير صريحة،مشتقة من الجملة "أقول إن السماء صافية"و بهذه الطريقة يقدر فعل القول في كل عبارة وصفية[1].

وقد أكد"أوستين" أن المتكلم عندما ينجز أحد الأفعال اللغوية فإنه يقوم بتحقيق ثلاثة أفعال على التوالي[2]:

أ-فعل كلامي: و يتحدد في النطق بملفوظ لغوي حامل لمعنى ما و إحالـــــة ما وعليه،فإن الفعل الكلامي يتمثل في قول شيء ما عن طريق التصويت طبقا للنظام الفونولوجي،والتركيبي،والدلالي،ويتكون هذا الفعل يدوره من ثلاثة أفعال فرعية هي:

أ-1**فعل فونيتيقي أو تصويتي Acte phonétique**: و يتمثل في نطق المتكلم بمجموعة من الأصوات التي تنتمي إلى النظام الفونولوجي للغة التي يتكلمها.

أ-2**فعل تأليفي acte phatique**:صياغة هذه الأصوات في كلمات منسجمة مع القواعد النحوية و المعجمية للغة المتكلم.

أ-3**فعل دلالي acte rhétique**: و هو فعل صياغة هذه الكلمات في عبارة حاملة لمعنى محدد، مع ضرورة تحديد مرجع لكل كلمة في العبارة المتلفظ بها.

ب-**فعل انجازي Un acte illocutoire**:يعد الفعل الأهم في نظرية "أوستين"،و هو الفعل التواصلي،أو بتعبير "أوستين" الفعل المحدد؛حيث يسعى المتكلم لإنجازه بواسطة الكلام كأن يكون الاستفهام أو الإخبار أو الوعد أو غيرها من القوى الإنجازية و يتميز الفعل الإنجازي عن الفعل الكلامي في تحقيق تعابير لغوية في حدود الدلالات المرجعية، وذلك دون مراعاة لظروف الاستعمال[3].

---

[1]- ينظر:أحمد المتوكل:اللسانيات الوظيفية مدخل نظري،منشورات عكاظ،الرباط، [دط]،1989،ص20.

[2]-ينظر:حسن بدوح: المحاورة مقاربة تداولية،ص157.

[3]- ينظر: نفســـه،ص158.

جـــ-**فعل تأثيري Un acte perlocutoire**:ويتحدد في الأثر الذي يحدثه الفعل الإنجازي في نفسية المتلقي:كأن ينزعج أو يفرح،و يتميز الفعل التأثيري بكونه حدث ينتج عن صدفة عكس الفعل الإنجازي،وهذا الأخير لقي اهتماما كبيرا من طرف"أوستين" بوصفه قطب العملية اللسانية كلها،لذلك بحث عن الأصناف التي تتفرع عن هذا الفعل،من خلال قياس قوته الإنجازية فأحصى خمسة أصناف هي[1]:

1-الحكمية:(VERDICTIFS):و تقوم على الإعلان عن حكم،و تتأسس على بداهـــة، أوأسباب وجيهة،تتعلق بقيمة أو حدث مثال:إخلاء الذمة،واعتبـــاره مثل:وعد،وصف، وقدر.

2-التمرسية:(EXERSITIFS):وتقوم على إصدار قرار لصالح،أو ضد سلسلة أفعال مثال:أمر،و قاد،و دافع عن،و ترجى.

3-التكليف:(COMESSIFS):و يلزم المتكلم بسلسلة أفعال محددة مثال:وعد،وتمنـــى، وأقسم.

4-السلوكيات(comportementaux):و يتعلق الأمر هنا بردود فعل تجاه سلوك الآخرين،واتجاه الأحداث المرتبطة بهم،أنها تعابير مواقف تجاه السلوك و المصير مثال:الاعتذار،و الشكر،و التهنئة،و الترحيب.

5-العرضية(expositifs):و تستعمل لعرض مفاهيم،و بسط موضوع،وتوضيح استعمال الكلمات،و ضبط مراجع مثال:أكد،و أنكر،و أجاب،و أعترض.

و أتى بعده تلميذه "جون سيرل" مستفيدا من محاضرات أستاذه " أوستين" فأدخـــــل بعض التعديلات على نظرية الأفعال الكلامية في سبيل تطويرها« فدمج الفعلين التصويتي و التركيبي من القسم الأول عند"أوستين"،في نوع واحد أطلق عليه"الفعل التلفظي"(utterance act)،و سمي القسم الثالث منه(الفعل الدلالي) تسمية أخرى،هي الفعل

[1]- ينظر:فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية،ص16.

القضوي(propositional act)الذي يتكون من المحمول و الموضوع[...]ووافق سيرل أوستين في القسم الثاني و هو الفعل الغرضي،و لم يعر القسم الثالث (الفعل التأثيري) اهتماما جوهريا»[1].

فاهتم "سيرل"بالأعمال المتضمنة في القول،و يشك في وجود أعمال بالقــول لــذا أهملها في تقسيمه؛حيث انصب اهتمامه في « التمييز داخل الجملة بين ما يتصل بالعمل المتضمن في القول في حد ذاته، و هو ما يسميه القوة المتضمنة في القول،و ما يتصل بمضمون العمل، و هو ما يسميه باسم المحتوى القضوي»[2].

ففي جملة من قبيل "أعدك بأن أكتب دروسي"نجد أن"أعدك" تشكل واسم القوة المتضمنة في القول و"أن أكتب دروسي"هي واسم المحتوى القضوي،و بالتالي فإن المتلفظ بالجملة "أعدك بأن أكتب دروسي"،يقصد الوعد بكتابة دروسه،و هو ما تحقق له من خلال توظيف قواعد لغوية تواضعية،تفيد الوعد عبر من خلالها عن قصده و بنيته في الوعد بالكتابة،"أعدك بكتابة دروسي"لأنه ينوي أثناء تلفظه بالجملة أن يبلغ قصده لمخاطبه الذي يعرف القواعد المتحكمة في مدلولات تراكيب اللغة التي يتكلمانها و بناء على ذلك يكون للمتكلم المتلفظ بالجملة السابقة مقصدان:

1-الوعد بكتابة الدروس أولا.

2-تبليغ هذا الوعد إلى السامع من خلال إنتاج جملة"أعدك بكتابة دروسي" بموجب قواعد اللغة التواضعية المتحكمة في مدلولات كلمات اللغة المشتركة.

---

[1]- صلاح إسماعيل عبد الحق :التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد،ص229.

[2]-روبول آن وموشلر جاك:التداولية اليوم علم جديد في التواصل:ترجمة،سيف الدين دغفوس و محمد الشيباني،دار الطليعة للطباعة و النشر،بيروت،لبنان،[ط1]،2003،ص33.

و في تحليل "سيرل" للأفعال العرضية قسمها إلى[1]:

1-اثباتيات(assertifs) :وتحمل إحدى قيمتي الصدق والكذب نحو:أخبر،وأكد،وزعم.

2-توجيهات(directives):وهي أفعال الغرض منها جعل المخاطب يقوم بفعل ما نحو:طلب، وأمر،وترجي.

3-الوعديات(commissives) :يتضمن هذا الصنف أفعال الوعد و الدعوة.

4-البوحيات (exprissives):هي التي تعبر عن الحالة النفسية للمتكلم نحو:الشكر، والتهنئة،والإعتذار.

5-التصريحيات (declaratives): تتضمن أفعال الإعلان عن الحرب،و التعيين.

أما الإسهام الآخر "لسيرل" فتمثل في تحديده للشروط القيمة بأداء الفعل اللغوي أداء موفقا،و قد جمعها في أربعة شروط[2]:

-شروط مضمون القضية،و هي التي تحدد أوصاف المضمون المعبر عنه بقول مخصوص.

-الشروط الجوهرية،وتعين هذه الشروط الغرض التواصلي من الفعل التكلمي،هذا الغرض الذي يلزم المتكلم بواجبات معينة.

-شروط الصدق،و هي تحدد الحال الإعتقادي الذي ينبغي أن يقوم بالمتكلم المؤدي لهذا الفعل التكلمي.

-الشروط التمهيدية،و هي ذات صلة بمقام التواصل،و بما يعرفه المتكلم عن قدرات و اعتقادات المستمع،و عن طبيعة العلاقات القائمة بينها.

وتجدر الإشارة إلى أن نظرية أفعال الكلام الحديثة تمتح من أعمال الفيلسوف سيرل.

---

[1]-ينظر:محمودأحمد نحلة:آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،[دط]،2002،ص47،48.

[2]-ينظـــــر: نور الدين اجعيط :تداوليات الخطاب السياسي،ص73.

2-2-متضمنات القول:Les implicites: تعتبر مفهوما إجرائيا تداوليا يهتم برصـــــد الدلالات الضمنية و الخفية من الخطابات،ذلك أن المتلفظ بالخطاب قد يلجأ أحيانا إلى عدم التصريح المباشر في كلامه، نتيجة ظروف معينة تفرض ذلك،فيحمل على التلميح بكلامه إلى أشياء غير مصرح بها، و لكنها متضمنة في القول.

إن التلميح وعدم التصريح المباشر قد يعود إلى عدة محظورات وفي هذا السيـــاق يقول الباحث"عمر بلخير"«و هذه المحظورات قد يكون مصدرها المجتمع بما يحتويه من أخلاق وعادات ودين، أو سياسية و ينعكس ذلك على اللغة باعتبارها وليدة المجتمع [...] أضف إلى ذلك أنه في مقامات عديدة يضطر المتكلم إلى استعمال متضمنات القول خشية من خرق بعض العادات الكلامية الاجتماعية إذ يلجأ إلى استعمال الحيلة ليضمن عدم جرح مشاعر المجتمع»[1].

1-الافتراض المسبق"pré-supposition": مفهوم تداولي، ذو طبيعة لسانية يتم إدراك إدراكه من خلال العلامات اللغوية التي يحتويها القول، أو بعبارة أخرى هي تواصل لساني ينطلق أبناء الجماعة اللغوية من معطيات و افتراضات متفق عليها بينهم.وهذه الإفترضات الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق و نجاح العملية التواصلية[2].

وفي الجملتين المتلفظ بهما:

أ-إغلق النافذة.

ب-لا تغلق النافذة.

يتضح الافتراض المسبق في كون النافذة مفتوحة.و هذه الافتراضات المسبقة لا يصرح بها المتكلمون و إنما هي«تشكل خلفية التبليغ الضرورية لنجاح العملية

---

[1]-عمر بلخير:تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية،منشورات الاختلاف،الجزائر،[ط 1]، 2003،ص112.

[2]-ينظـــر: نفســـــه،ص113.

التبليغية،و هي محتواة في القول،سواء تلفظ بهذا القول إثباتا أو نفيا» [1]،و لقيت دراسة الافتراض المسبق اهتمام عدد كبير من الباحثين، فتسهم في تفعيل عملية التواصل بين أبناء الجماعة اللغوية أثناء الحوار، خاصة في مجال التعليمية(Didactique)« فلا يمكن تعليم الطفل معلومة جديدة،إلا بافتراض وجود أساس سابق يتم الانطلاق منه و البناء عليه»[2]. إن الحوار الذي يدور بين المعلم و المتعلم في موضوع ما و الخروج بنتيجة فإنه قائم على الافتراضات المسبقة،و التي تؤدي لنجاح التخاطب بين الطرفين.

2-الأقوال المضمرة (Les Sous-entendus): هي النمط الثاني من متضمنـــــــات القول و ترتكز في وضعية الخطاب و سياق وروده و تطابق مقولة "لكل مقام مقال" وفي هذا السياق تقول الباحثة"أوركيوني"«إنه كتلة المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها، و لكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث»[3].

ــ إن الجو حار في الغرفة.

فالسامع لهذا الملفوظ قد يعتقد أن القائل أراد دعوته إلى فتح النافذ،أو تشغيل المكيف المكيف الهوائي،فقائمة التأويلات متعددة بتعدد السياقات و المقامات التي يجري فيها هذا الحدث الكلامي.

و الفرق بين القول المضمر و الافتراض المسبق هو أن«الأول وليد السياق الكلامي و الثاني و ليد ملابسات الخطاب »[4] .

---

[1]- الجيلالي دلاش:مدخل إلى اللسانيات التداولية،ص34.

[2]- مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب،ص32.

[3]-نفســــــــه.

[4]-نفســــــــه،ص33.

2-3-الاستلزام الحواري(Conversation L'implication): يعد من أهم المفاهيم الإجرائية التداولية،بعد أفعال الكلام،و يقوم على النظر إلى جُمل اللغات الطبيعية بكونها تحمل في مقامات معينة،بمعنى ثان غير معناها الحرفي (محتوى قضوي)، مثال ذلك الحوار بين الأستاذين (أ)،و(ب):

ــ الأستاذ (أ):هل الطالب(ج) مستعد للدراسة في قسم الفنون التشكيلية.

ــ الأستاذ (ب):إن الطالب(ج)لاعب كرة قدم ممتاز.

نلاحظ أن الحمولة الدلالية للجملة الثانية تحمل معنيين اثنين في الوقت نفسه،معنى معنى حرفيا يدل على كون الطالب(ج) لاعب كرة قدم ممتاز،و معنى مستلزم يدرك من مقام الكلام يتمثل في كون الطالب(ج) غير مستعد لمتابعة دراسة في قسم الفنون التشكيلية،و سميت هذه الظاهرة بالاستلزام الحواري[1].

و يعود الفضل في نشأة هذا الجانب من الدرس التداولي إلى الفيلسوف الأمريكي "بول جرايسPaule Grice ،في بحث نشره سنة 1975م،بعنوان"المنطق و الحوار" Logic and Conversation"،و قد انطلق في بحثه من كون الناس يقولون في حواراتهم ما يقصدون،و قد يقصدون أكثر مما يقولون،و قد يقصدون عكس ما يقولون،و ركز على إيضاح الاختلاف بين ما يقال،و ما تم تبليغه[2] .

الشئ الذي تساءل عنه غرايس هو كيف يكون ممكننا أن يقول المتكلم شيئا ويعني شيئا آخر؟ ثم كيف يكون ممكنا أيضا أن يسمع المخاطب شيئا و يفهم شيئا آخر؟ و قد وجد حلا لهذا الإشكال فيها فأطلق عليه "**مبدأ التعاون**" المسوغ على الشكل التالي«لتكن مشاركتك في التخاطب عند حصولها على النحو الذي يتطلبه الغرض أو الاتجاه

[1]– ينظر:محمود أحمد نحلة:آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر،ص33.

[2]– ينظر:الجيلالي دلاش:مدخل إلى اللسانيات التداولية،ص54.

المرسوم للتخاطب،و هو القاسم المشترك بين المتكلم و المخاطب فوصل إلى وضع أربعة قواعد تضبط الحوار وهي[1]:

1-مبدأ الكم Quantit:يخص كمية المعلومات التي يجب توفيرها،وتؤدي قاعدتين:

-اجعل مشاركتك تفيد على قدر ما هو مطلوب من أجل تحقيق أغراض التخاطب الحالية.

-لا تجعل مشاركتك تفيد أكثر مما هو مطلوب.

2-مبدأ الكيف Quality:و يتعلق بالقاعدة العامة:"حاول أن تكون مشاركتك صادقة ويتجلى ذلك في قاعدتين:

-لا تقل ما تعتقد أنه كاذب.

-لا تقل ما تفتقر إلى دليل واضح عليه.

3-مبدأ المناسبة أو الإضافة Relevance : و تتجلى في قاعدة واحدة هي:

-اجعل مشاركتك ذا علاقة مناسبة بالموضوع.

4-مبدأ الطريقة Manner: كن واضحا و محددا : تجنب الغموض،و تجنب اللبس، و أوجز، و رتب كلامك.

و تحصل ظاهرة الاستلزام الحواري،إذ تم خرق إحدى القواعد الأربعة مع احترام لمبدأ التعاون.

و يقترح "غرايس" تنميطا للعبارات اللغوية،يقوم على عدد من المقابلات التي تنقسم على أساسها الحمولة الدلالية للعبارة على أساسها إلى معان صريحة تدل عليها صيغة العبارة ذاتها،و معان ضمنية لا تدل عليها صيغة الجملة.

---

[1] – ينظر:صلاح إسماعيل عبد الحق:نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس،ص87.

أما المعاني الضمنية هي[1]:

أ-معاني عرفية: يقصد بها الدلالات التي ترتبط بالجملة ارتباطا أصيلا و تلازم الجملة ملازمة في مقام معين،مثل معنى الاقتضاء.

ب-معاني حوارية: و هي المعاني المتولدة طبقا للمقامات التي تنجز فيها الجملة مثل الدلالة الإستلزامية.و يمكن التمثيل لتلك المستويات الدلالية بالجملة:"ألا تراجـــــع درس الفيزياء الصعب؟" فالمعنى الصريح لهذه الجملة يتشكل من[2]:

-محتوى قضوي ناتج عن عملية ضم معاني الكلمات:مراجعة درس الفيزياء الصعب.

-قوة إنجازيه حرفية:و هي أداة الاستفهام المؤشر عليه،و ينتج معناها الصريح من ضم محتواها القضوي إلى قوتها الإنجازية الحرفية.

أما المعنى الضمني للجملة نفسها فيتألف من معنيين هما:

-معنى عرفي هو الاقتضاء؛أي اقتضاء وجود مناسبة للمراجعة مثل الامتحـــــــــان والاستلزام المنطقي يتمثل هنا في وجود دروس سهلة ،و أخرى صعبة.

-معنى استلزامي حواري ، و يتمثل في التنبيه إلى ضرورة مراجعة الدروس.

3-مهام التداوليـــــــــة:تتلخص مهام التداولية في مجموعة من النقاط تتمثل في: دراسة اللغة أثناء التلفظ بها في السياقات و المقامات المختلفة«فالتلفظ هو النشاط الرئيسي الذي يمنح استعمال اللغة طابعها التداولي» [3]،و من هذا المنطلق فالتداولية تدرس اللغة بوصفها « كلاما محددا صادرا من متكلم محدد، و موجها إلى مخاطب محدد، بلفظ محدد في مقام تواصلي محدد، لتحقيق غرض تواصلي محدد» [4]؛ أي أن

---

[1]-ينظر: مسعود صحراوي:التداولية عند العلماء العرب،ص35.

[2]-ينظر:نفســـــه،ص25 ،و أحمد المتوكل:اللسانيات الوظيفية(مدخل نظري)،ص24،25.

[3]-عبد الهادي بن ظافر الشهري:استراتيجيات الخطاب مقاربة تداولية، ص27.

[4]-مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب،ص26.

الدرس التداولي يقوم بدراسة المنجز اللغوي في إطار التواصل،بالإضافة إلى تأثير السياقات الاجتماعية في نظام الخطاب،و في هذا السياق يقـــــــــــــول"فـــــان دايـــك":« و الفكرة الأساسية في التداولية هي أننا عندما نكون في حالة التكلم في بعض السياقات فنحن نقوم أيضا بإنجاز بعض الأفعال المجتمعية و أغراضها و مقاصدنا من هذه الأفعال»[1].

و من مهام التداولية كذلك شرح كيفية جريان العمليات الاستدلالية في معالجة الملفوظات[2] ؛ أي تدرس كل قواعد الاستدلال التي تمكنُ المتكلم من إحكام صياغة عباراته اللغوية و ما تحويه من أفعال طبقا لأغراض المتكلمين و مقاصدهم في السياقات التواصلية المختلفة.

تسعى التداولية كذلك إلى بيان كيف يمكن للتواصل غير حرفي أن يكـــــون مـــــن حيث الاستعمال أفضل من التواصل الحرفي المباشر [3].بالإضافة إلى ذلك تجيب التداولية عن أسئلة لم تلتفت إليها المناهج السابقة في دراساتها للغة ،من هذه الأسئلة:

ماذا نصنع حين نتكلم؟ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟ من يتكلم و إلى من يتكلـــــم؟ ولأجل من؟ماذا علينا أن نعلم حتى يرتفع الإبهام عن جملة أو أخرى؟ كيف يمكننا قول شيء آخر غير ما كنا نريد قوله؟[4] .

4-أهمية التداولية:تتضح أهمية التداولية في دراسة المعنى اللغوي أثناء الاستعمال و بهذا أصبحت جديرة أن تسمى بـــ "علم الاستعمال اللغوي".الذي يملك القدرة على التدخل في إثراء معاني الكلام،و الذهاب في تأويل المسكوت عنه،هي من الغنى والسعة،ما يثري الخطاب بتمكينه من إثمار قراءات لم تكن دلالة اللغة البسيطة تحملها

---

[1]-فان دايك:النص و السياق ،ص292.

[2]-ينظر:مسعود صحراوي:التداولية عند العلماء العرب،ص27.

[3]-ينظر:نفســـــــه،ص 27،وآن ربول جاك موشلار:التداولية اليوم،ص71.

[4]-ينظر: فرانسواز أرمينكو:المقاربة التداولية،ص11.

و لا قادرة على تمثلها» [1].يتضح من هذا أن الدرس التداولي عني بتعدد المعنى للفظ الواحد،و في نفس النقطة نجد "ابن عاشور"يميز بين أصناف الدلالات التي تقع تحت مسمى دلالة المشترك يقول:«إن معاني التركيب المحتمل معنيين فصاعدا قد يكون بينهما العموم و الخصوص فهذا النوع لا تردد في حمل التركيب على جميع ما يحتمله ما لم يكن عن بعض تلك المحامل صارف اللفظي أو معنوي » [2]،و تظهر أهميتها في محاولتها للإجابة عن أسئلة عديدة ؛حيث مثلت إشكاليات جوهرية أثناء معالجة النصوص المختلفة.

إضافة إلى اتساع مجال البحث فيها لذلك اعتبرت درسا لغويا غزيرا و حيويا كما عبر كما عبر عنه الباحث"خليفة بوجادي"«مشروع شاسع في اللسانيات النصية،تهتم بالخطاب و مناحي النصية فيه، نحو المحادثة،و المحاججة،و التضمين[...]و لدراسة التواصل بشكل عام؛أي بدءا من ظروف إنتاج الملفوظ إلى الحال التي يكون فيها للأحداث الكلامية قصد محدد، إلى ما يمكن أن تنشئه من تأثيرات في السامع،و عناصر السياق»[3]، و إن هذا الاتساع راجع لتعدد مشارب التداولية و تنوع مشاربها.

[1]– عبد الملك مرتاض:نظرية النص الأدبي،دار هومة للطباعة و النشر،الجزائر،[دط]،2007،ص39.

[2]– إدريس مقبول:الأفق التداولي نظرية المعنى و السياق في الممارسة التراثية العربية،ص14.

[3]– خليفة بوجادي:في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم،ص135.

1 الدرس التداولي عند مسعود صحراوي:

لم يعد التيار البنيوي،الوحيد الذي يهيمن على ساحة الدراسات اللسانية؛إذ أفرزت المعرفة المعاصرة نظريات ومفاهيم لغوية متباينة في الأسس المعرفية،انبثقت عنها تيارات لسانية جديدة منها التيار التداولي،وهو مذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، وطرق وكيفيات استخدام العلاقات اللغوية بنجاح، والسياقـــــــات والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمن الخطاب،والبحث عن العوامل التي تجعل من الخطاب رسالة تواصلية واضحة وناجحة، والبحث في أسباب الفشل في التواصل باللغات الطبيعية،وهذه الاهتمامات والقضايا التي تميز اللسانيات التداولية عن غيرها. وتعد نظرية الأفعال الكلامية النواة المركزية والدعامة الكبرى له باعتـــــــراف وتصريح اللسانيين الغربيين المؤسسين للتداولية أنفسهم[1].

ومن هذا المنطلق يحاول الباحث الجزائري "مسعود صحراوي" التأصيل للأفعال الكلامية في التراث العربي،مع مقاربة جهود القدماء بجهود التداوليين المعاصرين في هذا المجال، وذلك بغرض إبراز الأفكار ذات التوجهات والإجراءات التداولية في التراث العربي، وهذا ما جعله يتعرض إلى ظاهرة الأفعال الكلامية،عند كل من النحاة، والبلاغيين، والأصوليين،وسأحاول في هذا الفصل الوقوف على جهود "مسعود صحراوي" في استقصاء مفهوم الفعل الكلامي في التراث العربي،والوقوف على مدى تناول القدامى لهذا المبحث ضمن ثنائية الخبر والإنشاء عند النحاة،والأصوليين،وذلك من خلال كتابه المعنون بـــ"التداولية عند العلماء العرب لدراسة لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي"،ويعد في ظاهر مضمونه قريبا من رسالة الدكتوراه المعنونة بـــ" الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي".

---

[1]– ينظر:أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، دار الأمان للنشر والتوزيع،الرباط،المغرب،[دط]،1995،ص5.

قسم "مسعود صحراوي"كتابه إلى خمسة فصول حاول من خلالها التعريف بالشبكة المفاهيمية للدرس التداولي المعاصر،وذلك من خلال ما قدمه في الفصل الأول الموسوم بـــ"الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر"،فمهد بمداخل مهمة وأساسية تحدث فيها عن مفهوم التداولية ومهامها، كما كشف عن أهم مصادر الدرس التداولي المعاصر،وصحح بعض التصورات غير الدقيقة عن هذا المنهج الجديد وملخص ذلك في الآتي[1]:

- التداولية ليست سلة مهملات اللسانيات؛إذ كل ظاهرة عجزت اللسانيات عن علاجها كانت مجالا للبحث التداولي، وهذا يقتضي أن الظواهر التي تدرسها التداولية ليست مهملة ولا متروكة بالضرورة إذ وضح الباحث أنها تقوم بإزالة الغموض عن عناصر التواصل اللغوي، وشرح طرق الاستدلال، ومعالجة الملفوظات.
- التداولية ليست مكونا من مكونات اللسانيات البنيوية،لأن التداولية ليست هي المرحلة الأخيرة للتحليل اللساني.

وختم فصله بالوقوف على السياق التاريخي للمفاهيم التداولية.

أما الفصل الثاني فعنونه بـــ"المعايير التمييزية بين الخبر والإنشاء"،أفاض الباحـــــث فـــي

في شرحها،إذ ميَّز العرب بين الخبر والإنشاء، فذهب الباحث إلى أنّ هذا التمييز قائم أساسا على معايير منطقية ومعايير تداولية،على رغم إقراره بالتداخل الشديد بينهما، وهذا بيانهما:[2]

1-**المعايير المنطقية:**هي كل ما يعتمد على التحليل المنطقي وحده،والذي توصلت إليه الخبرة العلمية العربية بعد قرون من البحث.

2-المعايير التداولية: مقسمة إلى ستة معايير هذا بيانها:

---

[1]-ينظر:مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب،ص27.

[2]-ينظر:نفسه، ص53.

-**أولا:**قبول الصدق والكذب.

-**ثانيا:**مطابقة النسبة الخارجية.

-**ثالثا:**إيجاد النسبة الخارجية.

-**رابعا:**قصد المتكلم وذلك بوصفه قرينة تمييزية أساسية.

-**خامسا:**عدد النَّسب.

-**سادسا:**تبعية النسبة الخارجية للنسبة الكلامية، أوعكسها.

ثم عرج إلى فصل الثالث فوسمه بـــ "تقسيمات العلماء العرب للخبر والإنشاء"،تلاه الفصل الرابع الذي عنونه بـــ"الأفعال الكلامية عند الأصوليين"، وختاما خصص الفصل الخامس للأفعال الكلامية عند النحاة.

وهذه جهود مسعود صحراوي مفصلة وفق الآتي:

1-الأفعال الكلامية في النظرية اللسانية العربية:

تندرج ظاهرة الأفعال الكلامية في التراث العربي ضمن مباحث علم المعاني مثلما أكد كثير من الدارسين المحدثين،فتقابل ما اصطلح عليه بنظرية "الخبر والإنشاء" وفي هذا السياق يقول"مسعود صحراوي":« وتندرج ظاهرة الأفعال الكلامية تحديدا،ضمن الظاهرة الأسلوبية المعنونة بـــ"الخبر والإنشاء" وما يتعلق بها من قضايا وفروع وتطبيقات ولذلك تعتبر نظرية "الخبر والإنشاء" عند العرب من الجانب المعرفي العام مكافئة لمفهوم الأفعال الكلامية» [2]، وموضوع هذا الفرع اللغوي في تراثنا العربي كما عرفه السكاكي(ت626هـــ):«هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان[...] ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال

[2]-المرجع السابق،ص7.

ذكره»[1].انطلاقا مما سبق انطلق الباحث صحراوي لإثبات وجود ظاهرة الأفعال الكلامية في التراث العربي من خلال ثنائية "الخبر والإنشاء وذلك بتتبع أعمال القدامى على اختلاف تخصصاتهم و توجهاتهم كنصر الدين
الفارابي(ت448هـ)،والآمدي(ت493هـ)،والسكاكي،والملاحظ في أعمالهم تميزها بمؤشرات تداولية مهمة؛إذ يتضح ذلك من خلال اهتمام السكاكي بعناصر الخطاب:المتكلم،والسامع والرسالة،والسياق[2].

كما تتضح معالم التداولية في التراث العربي من خلال اشتراطهم عنصر الإفادة لدى المخاطب، ونصوا على تفادي ما يعكر تماما هذا الشرط بقاعدة التزموا بها كإجراء تحليلي هي"قاعدة أمن اللبس". وهذا الصنيع يوافق ما هو متداول عند المعاصرين الذين لا يدرسون الأفعال الكلامية بمعزل عن سياقها الكلامي أو الحالي،أو عن غرض المتكلم وفي هذا السياق يقول"مسعود صحراوي":«إن صنيع علماء العرب هذا يوافق ما هو متداول عند المعاصرين.فالتداوليون المعاصرون لا يدرسون الأفعال الكلامية مجردة عن سياقها الكلامي والحالي،أو معزولة عن غرض المتكلم، وإنما يدرسون إنجازية تلك الأفعال ولا يعتبرونها أفعالا كلامية إلا بشرط أن تتحقق هويتها الإنجازية في السياق عبر الاستعمال»[3].

وانطلاقا من هذه المعايير؛أي المنطقية والتداولية يرى الباحث"مسعود صحراوي" أنه يمكن التفريق بين الأسلوبين عن طريق التأليف بين تلك الآراء،فبنى تصورا مفاده أن الخبر«هوالخطاب التواصلي المكتمل إفاديا،والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن تطابق

---

[1]– السكاكي(أبويعقوب يوسف بن محمد بن علي): مفتاح العلوم تحقيق:عبد الحميد الهنداوي،دار الكتب العلمية،بيروت،[ط1]،2000،ص151.

[2]–ينظر:باديس لهويمل:مظاهر التداولية في مفتاح العلوم السكاكي،ص 96.

[3]– مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص53.

نسبته الخارجية،أما الإنشاء فهو الخطاب التواصلي المكتمل إفاديا والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن توجد نسبته الخارجية»[1].

والملاحظ أن الباحث ركز على بعض العناصر في هذا التصور هي:[2]

- كون الخبر والإنشاء كليهما من قبيل"الكلام التام المفيد"؛أو الخطاب التواصلي المكتمل الحامل للفائدة.
- كون قصد المتكلم وغرضه من الكلام مسألة هامة للتمييز بين الأسلوبين.
- إن الإنشاء يوجد نسبته الخارجية،أما الخبر فيصف نسبته الخارجية،أي يصدقهـــا أويكذبها.

وربط"مسعود صحراوي"هذه المعايير بما هو موازي عند "سيرل" فالخبر"مندرج ضمن صنف "التقريريات" Assertifsبمصطلحات "سيرل"،والغرض المتضمن في القول لهذه المجموعة الكلامية هي"التقرير"،أو هو إدراج مسؤولية المتكلم عن صحة ما يتلفظ به.والشرط الافتراضي الذي تقوم عليه التقريريات هو امتلاك الأسس القانونية أو الأخلاقية التي تؤيد صحة محتواها[3].

أما الإنشاء فمندرج ضمن الأصناف الكلامية أخرى التي بحث فيها "سيرل"إذ تميزت بالكثرة والتشعب.ومنه ما يندرج ضمن الأمريات كالأمر،والنهي،و الاستفهام[..]ومنه ما يندرج ضمن الايقاعيات كألفاظ العقود،ومنه ما يندرج ضمن "البوحيات"كالمدح،والذم، والتمني[4].

---

[1]–المرجع السابق،ص82.

[2]–ينظر: نفسه.

[3]–ينظر: مسعود صحراوي: الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر و التراث العربي،أطروحة دكتوراه مخطوطة،كلية الآداب والعلوم الإنسانية،قسم اللغة العربية ،جامعة الحاج لخضر،باتنة–الجزائر، 2003–2004،ص82.

[4]–ينظر: نفســـــــــه،ص82–83.

إضافة إلى هذه المعايير التي ذكرها الباحث،تناول فصلا آخر بعنوان:"تقسيمات العلماء العرب للخبر والإنشاء"إذ أخذ بقسمين:الأول التقسيم الإجمالي،والثاني التقسيم التفصيلي.

1-1التقسيم الإجمالي لنظرية الخبر والإنشاء:

أراد الباحث إثبات وجود ملامح تداولية في التراث العربي؛فاتخذ تصنيف الفارابي (ت339هـ)أنموذجا،وذلك بتصنيفه للعبارات الكلامية الصادرة عن الإنسان إلى صنفين هما: "عبارات القول"و"عبارات الفعل"،وهذا المعيار جديد عند"أوستين"قديم عند "الفارابي فقد اعتبر "أوستين"المخاطبات نوعين هما[1] :

1. أقوالا.
2. أفعالا تتم بالأقوال

فالأولى تتم بمجرد تحريك الشفتين للتواصل مع الآخر والتعبير عما في النفس،والثانية يراد بها،إضافة إلى ذلك حمل المخاطَب على فعل شيء ما ، وهي كلها أبعاد تداولية تفطن إليها علماء العرب خاصة "الفارابي" الذي تكلم عن مفهوم"الملفوظ الإنجازية" وهو نفس المفهوم الذي تكلم عنه "أوستين"و"سيرل"إلا أن الفارابي عبر عنه بلفظ "القوة" الذي هو من مقولات التداولية المعاصرة، ويتضح ذلك من خلال «قوة أحد أنواع القول[ويقصد النداء تحديدا]،قوة السؤال عن الشيء»[2]،أي أن "القوة الإنجازية"محتواة في فعل النداء هي نفسها المحتواة في "فعل الاستفهام" كلها تستدعي جوابا عند الفارابي، وهو نفس ما رأى "أوستين" أن للأفعال الكلامية نوعا ثالثا سماه "الفعل الناتج عن القول" Acte perlocutionnaire،أوالفعل التأثيري.ونلاحظ أن هذه المعايير نفسها عند العلماء العرب إلا أنها جاءت بتسميات جديدة عند المعاصرين.

---

[1]-أبو نصر الدين الفارابي : كتاب الحروف، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق ،بيروت،[ط2]،1990،ص162.

[2]- نفســـــه،ص163.

-مراعاة المتكلم والمخاطب:

إلى جانب ذلك وظف"مسعود صحراوي" رؤية "ابن سينا" ذات الأبعاد التداولية، من خلال تركيزه عن قصدية المتكلم ومراده من المخاطب،وردة فعله،ومن جهة أخرى نظر إلى الخبر أو القضية أنه«يصلح أن يصدَّق أو يكذَّب،وبعض ذلك ليس قضية ولا خبرا»[1]،وللأسلوب الخبري فائدة خاصة في نظره فإنه:« النافع في العلوم هو التركيب الذي على سبيل الخبر[...]»[2].

خلص الباحث إلى أن مسألة التمييز بين الخبر والإنشاء عند كل من "ابن سينا"و"الفارابي"مشابه لتحليل التداوليين المعاصرين،انطلاقا من الاعتبارات التداولية:كقصد المتكلم،ومراده من المخاطب، والقوة الإنجازية التي تحملها العبارات اللغوية[3]،إن كل ما جاء به علماء العرب أثر النظرية اللغوية العربية أيما إثراء،وإن ما استقروا عليه من تقسيم إجمالي وضحه الباحث في المخطط الآتي[4]:

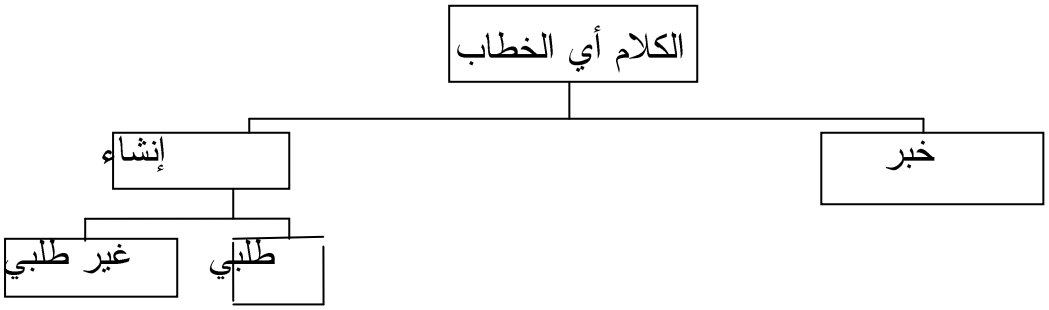

---

[1]- ابن سينا:الشفاء،المنطق،العبارة:محمود الخضيري وآخرون، مراجعة مدكور ،دار الكتاب العربي،[دط]،[دت]،28/1، نقلا عن مسعود صحراوي:التداولية عند العلماء العرب،ص90.

[2]-ابن سينا:الشفاء،المنطق،العبارة،1/ 31-32، نقلا عن مسعود صحراوي:التداولية عند العلماء العرب،ص90.

[3]-ينظر :مسعود صحراوي :التداولية عند العلماء العرب ، ص91.

[4]-ينظر : نفســـــه.

أما من الجانب النحوي فالباحث كان دقيقا في طرحه التداولي؛إذ رصده لنا بتميز "الرضي الإستراباذي" برؤيته تداولية،ويتضح ذلك من خلال نصه«إن الجملة غير الخبرية إما إنشائية نحو:"بعت،طلقت،وأنت حرة،وإما طلبية كالأمر،والنهي،و الاستفهام والتمني»[1].

فيكون الكلام عنده ثلاثة أقسام:خبر،و إنشاء،وطلب،إذ سجل الباحث ثلاث ملاحظات هي[2]:

- تمييز الإستراباذي بين الجملة الإنشائية والجملة الطلبية،وهما قد اتحدت هويتهما في مقابل الجملة الخبرية من حيث أن مضمونها لا يعرف إلا بعد نطق الجملة،بخلافها.
- عدم وضعه اسما للقسم الذي يقابل الجملة الخبرية،والذي هو قدر مشترك بين الإنشائية والطلبية.
- أنه يحرص على استعمال المصطلح النحوي"الجملة"،إزاء استعماله للمصطلحات الأخرى:الأمر،الاستفهام،التمني،ومضمون هذا التقسيم يلخصه الباحث في الخطاطة التالية[3] :

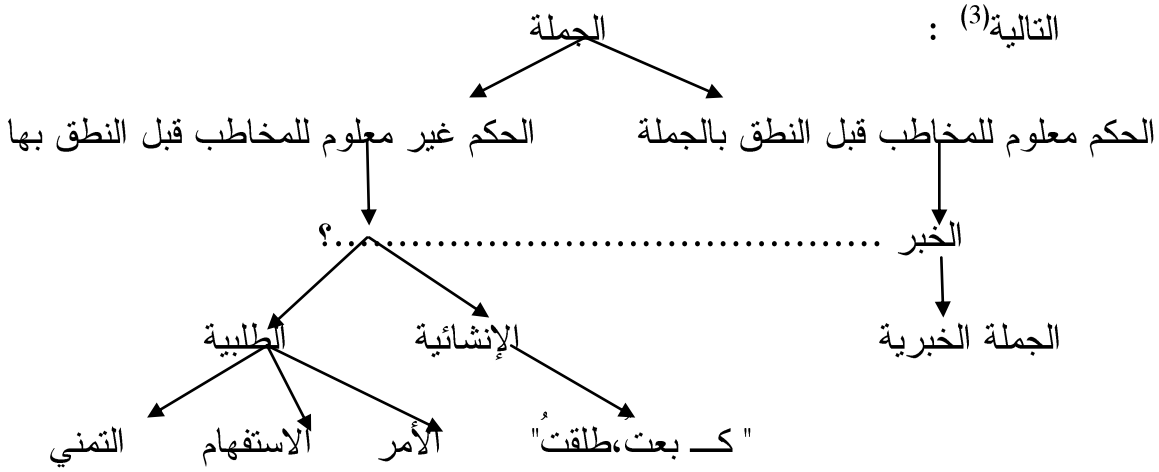

---

[1]–رضي الدين الاستراباذي: شرح الكافية ابن الحاجب ،تحقيق:إميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،[ط1]،1998،323/2.

[2]–ينظر:مسعود صحراوي:الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، ص181.

[3]– ينظر:نفســــــــه.

عقد الباحث مقارنة بين هذا التصور وما ذهب إليه "سيرل"،فكانت "الإنشائيات"عند الإستراباذي تنتمي إلى مجموعة "الإيقاعيات" عند سيرل ،و"الطلبيات" عنده تنتمي إلى مجموعة "الأمريات" عند سيرل ،والصنف الثالث عنده ،أي ما عدا الطلب والإنشاء،هو"الخبر"،كالآتي[1]:

الإنشائيات عند الإستراباذي	تساوي ⟸	الإيقاعيات عند سيرل
الطلبيات عند الإستراباذي	تساوي ⟸	الأمريات عند سيرل

لقد تمخضت عن تلك المعايير التمييزية عدة تقسيمات للخبر والإنشاء ،وهي مختلفة في أسسها المعرفية وأدواتها الإجرائية بين تقسيمات منطقية وأخرى تداولية،وقد نتجت عنها ثلاثة أصناف كبرى هي:الخبر،الإنشاء الطلبي،الإنشاء غير الطلبي[2].

1-2التقسيم التفصيلي لنظرية الخبر والإنشاء:

ثم إن العلماء العرب قسموا الخبر والإنشاء تقسيما تفصيليا آخر،فأقروا أن الخبر ثلاثة أصناف راعوا من خلالها حال السامع،وقدراته العقلية،والإدراكية،ومقام التخاطب، فكان الخبر لديهم على أضرب هذا بيانها [3]:

- **الضرب الابتدائي:** حين يكون السامع خال الذهن من الحكم فيلقى إليه الخبر خال من أدوات التوكيد.
- **الضرب الطلبي:** حيث يكون المخاطب شاكا فيه فيؤكد الخبر حتى يتمكن في نفسه.

---

[1]-ينظر: المرجع السابق،ص182.

[2]-ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب،ص92.

[3]-ينظر: نفســـــه.

- **الضرب الإنكاري:** عندما ينظر السامع حكم الخبر حيث يؤكد له بمؤكد أو أكثر حسب درجة إنكاره.

ويرى الباحث أن هذه الأضرب الثلاثة لها أبعاد تداولية ويتضح ذلك من خلال هذه الرواية حين قيل لأحدهم إنّ الحشو في كلام العرب فهم يقولون "عبد اللـــه قائم"، ثم "إن عبدَ اللـــه قائم"،ثم "إن عبد اللـــه لقائم"، ورأى أن الألفاظ متكررة والمعنى واحد. فأجابه:إن المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ،وأن الجملة الأولى إخبار عن قيام عبد اللـــه،والثانية جواب عن سؤال سائل، والثالثة جواب عن إنكار منكر قيامه،وتكررت الألفاظ بتكرر المعاني[1]،واختلفت لاختلاف حال السامع ومراعاة المتكلم تلك الحال.أظهر الباحث أن هذا شبيه بما فعله "سيرل" حيث أقر أن الفرق بين جمل كهذه يكمن في "درجة الشدة المتضمنة في القول"إذ يمكن أن تتماثل جملتان أو أكثر في "الغرض المتضمن في القول" لكنهما تختلفان في القوة الإنجازية،التي يمكن أن تقوى وتضعف بأساليب منها :حروف المعاني في اللغة العربية[2].

وقسم الإنشاء عند جمهور العلماء إلى طلبي ويشمل؛ الأمر، والنهي،والنداء، والاستفهام، والتمني،وغير الطلبي ويشمل؛ الترجي،والقسم،والتعجب،والمدح والذم،والتكثير، وألفاظ العقود[3]. إن هذه الأساليب تمثل أفعالا كلامية وبالتحديد "أفعالا متضمنة في القول" بتعبير التداوليين،وقد تخرج عن مقتضى دلالاتها الظاهرة إلى أغراض وإفادات تواصلية بحسب ما يقتضيه المقام؛أي من معناها الأصلي إلى معنى مستلزم من مقام التخاطب وهو ما أسماه الجرجاني "بالمعنى ومعنى المعنى"وعرفهما بقوله:«يعني بالمعنى المعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة ،وبمعنى المعنى،أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي

---

[1]-ينظر:عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز في علم المعاني،تعليق محمد رشيد رضا،دار المعرفة،بيروت،لبنان، [ط3]،2001،ص219.

[2]-ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب،ص97.

[3]-ينظر: نفســـــه ،ص117- 127.

بك ذلك المعنى إلى معنى أخر»[1]. إن رؤية الباحث للنصوص التي استحضرها تعكس بوضوح دراسة العرب القدامى للأفعال الكلامية المباشرة، كالأمر الذي يفيد بالنظر إلى الحال،وقصد المتكلم ومنزلته مقارنة بالمخاطب مع الاستعلاء في الأمر،ومع الخضوع في الدعاء،ومع تساوي الالتماس وفق قاعدة الخروج عن مقتضى الظاهر أو ما يعادل "مبدأ الشروط المعدة" بتعبير "سيرل"، الذي يؤثر في هوية الأفعال الكلامية وفي قوتها وضعفها وتصنيفها[2].

2-المكون التداولي عند علماء أصول الفقه:

وفيه اعتنى "مسعود صحراوي" بالاعتبارات اللغوية التداولية التي اتخذها الأصوليون أداة ومدخلا لتوجيه دلالة من الدلالات الموجودة في نصوص القرآن الكريم، والسنة،واستنباط حكم من الأحكام.

فاستقصى الباحث كيفية تناول هؤلاء العلماء للمفاهيم والمقولات،التي وجد لها ما يقترب منها في التداولية "نظرية الأفعال الكلامية"،التي بحثوها ضمن نظرية"الخبر والإنشاء" أثناء بحثهم عن الدلالات،وعن الطرق التي يتخذها النص لإفادة معنى أو صياغة أفعال دينية بالكلمات،وكيفية تعاطيهم مع الأساليب اللغوية،والأغراض الإبلاغية،والتواصلية المنبثقة عنها[3].

وقد توصل الأصوليون إلى اكتشاف مواضع الأفعال الكلامية الفرعية الجديدة المنبثقة عن الأفعال الكلامية الأصلية،التي لم يتعرض لها المعاصرون،إذ لم تعرفها الثقافة الغربية المعاصرة،وفي هذا السياق يقول "مسعود صحراوي":« وبقيت الاعتبارات التداولية مجهولة،

---

[1]-عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز في علم المعاني ،ص193.

[2]- ينظر :مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب ،ص121.

[3]- ينظر:نفســــــه ،ص 132.

ولم يمط عنها اللثام، ولم تول العناية التي تستحق» [1]،ومن هذا المنطلق حاول الباحث الوقوف على جوانب التداول وبخاصة نظرية الأفعال الكلامية التي تمت صياغتها جراء تطبيق نظرية الخبر والإنشاء.

يعرف الأصوليون الجملة الخبرية والإنشائية،كما عرفها النحاة والبلاغيون،فالخبرية ما كان لنسبتها واقع خارجي قبل التلفظ بها،فيصبح من ثم متعلقا بالصدق والكذب،والإنشائية ما ليس لنسبتها واقع خارجي،ومن ثم فاللسان هو الذي يوجد واقعها،ولذلك وصفت الجملة الإنشائية بأنها موجدة الموضوع، والخبرية بأنها حاكية عنه[2].

2-1الأفعال الكلامية المنبثقة عن الخبر:

تناول "مسعود صحراوي" كيفية استثمار علماء الأصول لمفهوم الأفعال الكلامية ضمن الأسلوب الخبري في تحليلهم للنصوص الدينية،فنشأ جراء ذلك التفاعل بين البعد النظري والبعد التطبيقي،ظواهر أخرى من تلك الأفعال المنبثقة عن الأسلوب الخبري،فقد ربطوا الخبر بغيره من الأغراض والتجليات الأسلوبية المكتشفة في مجال بحثهم الخاص.

ولتوضيح ذلك استحضر "مسعود صحراوي" نصوصا من التراث العربي وبرهان احتواءها على أفعال كلامية،وهذا ما يظهره نص شهاب الدين القرافي(ت 684هـ)في قوله":« الشهادة خبر،والرواية خبر،والدعوى خبر،والإقرار خبر،والمقدمة خبر، والنتيجة خبر»[3]، نلمس من هذا النص حديثا عن أصناف كلامية كثيرة مشابهة أسلوبيا للخبر،ولكنها مختلفة عنه في الغرض والقصد،وقد أدت ملاحظته الدقيقة إلى تمييزه بين هذه الأصناف

---

[1] -ينظر : المرجع السابق،ص133.

[2] -ينظر :نفســـــــه،ص134.

[3] -القرافي أحمد بن محمد شهاب الدين:أنوار البروق في أنواء الفروق ،تحقيق:محمد أحمد سراج وعلي جمعة محمد،دار السلام و النشر و التوزيع،القاهرة،[دط]،1،74/2001.

تمييزا،يقوم على أساس تداولي في معظم الأحيان،قلما نجده عند غيره من العلماء [1].وسنبين ذلك فيما يلي:

أ-الشهادة والرواية:فقد اعتبر بعض الأصوليين،وخصوصا "شهاب الدين القرافي" نقلا عن "المازني"،أن كلا من الشهادة والرواية خبرا،ولكنهما يفرقان بينهما بصرامة تداولية واضحة، بل يرى القرافي ضرورة تمييزهما،والفرق بينهما عند هذين الفقيهين كان من جهتين[2]:

1-جهة نوع المخبر عنه:فإن كان أمرا عاما لا يختص بمعين،فهو رواية، وإن كان معينا خاصا فهو شهادة.

2-جهة السياق الاجتماعي العام:فإذا كان في مقام غير رسمي فهو رواية، أما إذا كان في هيئة رسمية،كأن يكون أمام القاضي مثلا فهو شهادة.ويشترط "القرافي" في الشهادة«الذكورة،والحرية،وعدد معين من الشهود[...] بخلاف الرواية»[3].

وتأسيسا على ما تقدم يرى "القرافي" نقلا عن "المازني" أن الخبر في تموقعه بين الرواية والشهادة يتقلب بين ثلاثة أصناف كلامية هي[4]:

1-رواية محضة كالأحاديث النبوية الشريفة.

2-شهادة محضة كإخبار الشهود عن الحقوق على المعينين عند الحاكم.

3-مركب من الشهادة والرواية، وله صور عديدة (منها الإخبار عن رؤية هلال رمضان).

يرى "مسعود صحراوي" أن أساس التمييز في التفريق بين هذه الأنواع هو"الآثار المترتبة عن الخبر والمتعلقة بالمخبر عنه"،والذي تعود آثاره إما على عمـــــــــوم وإما

---

[1]- ينظر مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب،ص136.

[2]-ينظر: القرافي أحمد بن شهاب محمد شهاب الدين: أنوار البروق في أنواء الفروق،74/1.

[3]- نفســـــه.

[4]-ينظر: نفسه76/1.

على خصوص،وهو أساس تداولي لا يوجد ما يعادله تماما في معايير "سيرل" والمعاصرين،إلا أن "مسعود صحراوي" يرى أنّله صلة بما سماه الفيلسوف" سيرل" "نمط الإنجاز"،ومفهومه عنده أن تتوافر شروط انجازية معينة تغير من هوية الفعل الكلامي،ويكيّفه بطابع خاص،ومن الأمثلة التي توضح ذلك كما مثّل "سيرل": شخصان يرويان خبرا؛لكن أحدهما يرويه بوصفه شاهدا في المحكمة،والآخر يقدمه علـــــى أنه خبر عادي، فالأول يعطي خبرا ويؤدي به شهادة، أما الثاني فخبره مختلف[1].

وأدرك الباحث نقاط اختلاف تحليلا "سيرل" و"القرافي" من جهتين هما[2]:

1-أن "سيرل" يضيق حركة هذا "الفعل الكلامي" ومجاله،فيربط مفهومه بمجال ضيق هو"كيفية" أداء الشهادة أو"طريقة" نقل الخبر،اللتان يجمعهما مصطلحه"نمط الإنجاز"،أما القرافي فيوسعه مضيفا إليه ما أسماه الباحث "الآثار المتعلقة بالخبر،وبنوع المخبر عنه".

2-أن "سيرل"يدع الخبر العام من دون تسمية،ويكتفي بالقول "خبر عادي"،أما القرافي فيذكره باسمه المتعارف عليه عندهم وهو"الرواية".

ب-الدعوى والإقرار: مثلما فرق الأصوليون بين الشهادة والرواية فرقوا أيضا بين الدعوى والإقرار« فالدعوى خبر عن حق يتعلق بالمخبر على غيره»،أما الإقرار «فهو خبر يتعلق بالمخبر،ويضر به وحده»[3]،وبمعايير"سيرل"، تعود التفرقة بين هذين الأمرين هنا أيضا إلى مبدأ نمط الإنجاز كما هو ظاهر،وهناك شبه بين الإقرار والشهادة، فكلاهما شهادة، غير أن الإقرار شهادة على النفس،والشهادة شهادة على الغير[4].

---

[1]- ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب،ص137.

[2]-ينظر: نفســـه،ص138.

[3]-نفســـــــه.

[4]- ينظر :نفســـــه،ص143.

ج-الوعد والوعيد: وقد اعتبر "القاضي عبد الجبار المعتزلي "(ت415هـ)أن الوعد والوعيد كليهما من الأخبار،والوعد عنده «هو كل خبر يتضمن إيصال نفع إلى الغير، أو دفع ضرر عنه في المستقبل»،وأما الوعيد فهو« كل خبر يتضمن إيصال ضرر إلى الغير، أو تفويت نفع عنه في المستقبل»[1]، واشترط القاضي عبد الجبار في الصنفين معا أن يكونا في المستقبل، لأنه إن نفعه في الحال أو ضره مع القول لم يكن واعدا ولا متوعداً [2]، وقد صرح السيوطي(ت911هـ) أيضا بأن أقسام الخبر"الوعد" و"الوعيد"،ولكنه أشار إلى أن « في كلام ابن قتيبة ما يوهم أنه إنشاء»[3].

د-النفي: وهو من الأفعال الكلامية المنبثقة عن الأصلية من جراء تطبيق ظاهرة الخبر عند علماء الأصول،ومنزلته عندهم متأتية من كونه :«شطر الكلام كله»[4]، لأنه قسيم الإثبات في الخبر ولذلك عرف "فخر الدين الرازي"(ت 606هـ) الخبر بقوله« القول المقتضي بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنفي أو بالإثبات»[5].ورأى "مسعود صحراوي" تفطن المبكر لفخر الدين الرازي لهذا التعريف المنطقي، حيث أخذه من بعده بعض علماء العربية كجلال الدين السيوطي وغيره[6].

أما من جهة بحثهم في خصائصه التركيبية البنيوية والأسلوبية والدلالية، فيبدوا أن الفقهاء والأصوليين قد استثمروا نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني في تحليل الدلالات التركيبية،إذ

---

(1)-القاضي عبد الجبار:شرح الأصول الخمسة،تحقيق:عبد الكريم عثمان،مكتبة وهبة،القاهرة[د ط]،1988،ص 134-135،نقلا عن:مسعود صحراوي :التداولية عند العلماء العرب،ص143.

(2)-ينظر: مسعود صحراوي :التداولية عند العلماء العرب،ص144.

(3)-جلال الدين السيوطي:الإتقان في علوم القرآن ،تحقيق:فواز أحمد زمرلي،دار الكتاب العربي،بيروت،لبنان،[د ط]،1،632/2004،

(4)- نفسه.

(5)- فخر الدين الرازي:نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز،تحقيق:بكري شيخ أمين،دار العلم للملايين،بيروت،لبنان،[ط1]،1985،ص149.

(6)- ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب،ص146.

صرح "الزركشي"بأن المنفي هو ما ولي أداة النفي:فإذا قلت:ما ضربت زيدا،كنت نافيا للفعل،الذي هو ضربك إياه، وإذا قلت: ما أنا ضربته،كنت نافيا لفاعليتك للضرب،وهو تحليل عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز[1].

2-2الأفعال الكلامية المنبثقة عن الإنشاء:

تتبع "مسعود صحراوي" خطوات استنباط الأصوليين والفقهاء للدلالات الإستلزامية للإنشاء فهي أفعال كلامية جديدة منبثقة عن الأصلية بانتهاج المنهج التداولي،وتحديدا من جراء البحث في المقاصد والأغراض التي يؤول على أساسها كل من الأمر،والنهي وغيرهما من الأساليب الإنشائية،وذلك باعتماد القرائن اللفظية أو المعنوية أو الحالية التي تهتدي إلى تلك المقاصد،إذ وضح "مسعود صحراوي" أنّ المنحى التداولي لدى الأصوليين من خلال استحضاره لنصوص هؤلاء، فذكر "الشيرازي" في "شرح اللمع"،فإن جمهور الأصوليين متفقون على أن النهي هو استدعاء الترك بالقول،ممن هو دونه عل سبيل الوجوب،وعلى أن الأمر هو استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه. ولفت الباحث عدم استعمال علماء المعاني هذا التعبير التداولي الدقيق إلا قليلا كالسكاكي[2].

وتأسيسا على ما سبق يرى "مسعود صحراوي" أن تعبير علمائنا مشابه لتعبير الفيلسوف "أوستين" والمعاصرين في حديثهم عن الصنف الثاني من أصناف الفعل الكلامي(الفعل بالقول)[3].

وتبنى "مسعود صحراوي" النتيجة التي توصل إليها "خالد ميلاد"في مقارنة بين ما توصلت إليه التداولية،وما كان قد قرره علمائنا العرب من قبل،أن الفعل الكلامي يشعب إلى أربع

---

[1]-ينظر:الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله):البرهان في علوم القرآن ،تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم،المكتبة العصرية،صيدا،بيروت،لبنان،[دط]،1988،388/2.

[2]-ينظر :مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب،ص148.

[3]-ينظر: نفسه،ص149.

شعب أساسية، لا إلى ثلاثة كما فعل "أوستين" وتلميذه "سيرل"، وأن تلك الشعب هـــي: فعل القول،والفعل المتضمن في القول، والفعل المستدعى بالقول، والفعل الناتج عن القول،ويندرج في شعبـــة الفعل المستدعي بالقول:الأمـــر،والنهي،ويندرج في شعبة الفعل المتضمن في القول:ألفاظ العقود والمعاهدات(كالبيع والشراء،والأداء بالشهادة).ومع ربط الأصوليين الأوامر والنواهي بـــ"إرادة المتكلم"،وتصور "مسعود صحراوي" أنها تساير بعض جهات مفهوم القصدية عند المعاصرين[1].

ولأسلوب الإنشاء ميزة عند الأصوليين باعتباره ألصق بالأوامر والنواهي الشرعية،ولذلك أدت تطبيقات أسلوب الأمر والنهي خصوصا إلى تشقيق فروع كلامية منبثقة تندرج ضمن أفعال كلامية أخرى مثل: الوجوب،الإباحة،الحرمة،الكراهة التنزيه وغيرها،وما يجمع هذه الأصناف في رأي "مسعود صحراوي" صنفان هما:"الإذن" في حالة الأمر،و"المنع" في حالة النهي.

وسعى "مسعود صحراوي" لتقديم تصور علمائنا العرب لهذه الأصناف كالآتي:

أ-الإباحة:قد تأتي صيغة الأمر لـــ"الإباحة"،ومع أنهم اتفقوا أنها ليست طلبا،ولكنها تعد عندهم من الأغراض التي تستعمل فيها بعض صيغ الطلب، مثل صيغة الأمر فكان ذلك مدعاة لدراستهم لها ضمن دراستهم للأساليب الإنشائية[2].

وقد ربط بعض المناطقة والفلاسفة والبلاغيين،ومنهم على الخصوص أبو نصر الدين الفارابي وابن يعقوب المغربي ،بين الأمر،والإباحة معللا ذلك في بأنهما يشتركان في أنهما "إذِن"، فالأمر بالقيام،"إذنٌ" بالقيام،وإباحة القيام،"إذْن" بالقيام[3]،والفرق بينهما أن الأمر إذْن ومعه طلب،والإباحة إذْن لا طلب معه،أما "الدسوقي" فقد أجاز أن تكون العلاقة بينهما هـــي

---

[1]-ينظر:المرجع السابق،ص149.

[2]-ينظر:نفســـــه،ص151.

[3]-ينظر:نفســـــــــــه.

التضـــاد، وعلل بأن إباحـــــة فعــل الشيء وتركه تضاد إيجابه،والتضاد في علم المنطق يكون بين شيئين(أو معنيين) من جهة عدم إمكان اجتماعهما معا في شيء واحد أو شخص واحد،ولكن قد يرتفعان معا[1].

ب- الإذن:وقد قادهم الحديث عن فعل الإباحة إلى الحديث عن فعل كلامي آخر هو"الإذن"ودعاهم ذلك للحديث عن الكراهة. ومع أنها ليست من أفراد الإذن كما يرى المغربي، غير أن المكروه مأذون فيه، وهو يقع موقع الضد من المندوب فأضيف إلى الأصناف الواقعة تحت الإذن، ثم جرهم ذلك إلى الحديث عن المحرم،لأن النهي عن الشيء أمر بضده فهو يقع موقع النقيض من الأمر أومن المباح، حسب تصنيف الأصوليين ويكون مصطلح الإذن أعلى منها وشاملا لها[2].وقد قسم الشاطبي الأمر إلى صريح وغير صريح،والصريح على نوعين[3]:

-**النوع الأول:**مجرد لا يعتبر فيه علة مقصدية،ويجري مجرى الصيغة مجرى التعبد من غير تعليل،ومثّل له الشاطبي بقوله تعالى: ﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾[4] ،وقولـــــــه تعالى:﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ ﴾[5].

-**النوع الثاني:** من حيث ينظر إلى قصده الشرعي بحسب الاستقرار،وما يقترن من القرائن الحالية والمقامية،ومثل له بأن قوله تعالى:﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾[6]،مقصود به الخص

---

[1]-ينظر: المرجع السابق،ص152.

[2]- ينظر:نفســـــه،ص153.

[3]-ينظر:نفســـــه،ص154.

[4]-الجمعة:9.

[5]-البقرة"43.

[6]-الحمعة 9.

على إقامة الجمعة وعدم التفريط فيها،لا الأمر بالسعي إليها فقط،وقوله تعالى:﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ جار مجرى التوكيد والنهي عن ملابسة الشغل،ويرى أن هذا النظر يعضده الاستقراء[1].

أما الصريح فهو على ضروب أيضا[2]:

- ما جاء مجيء الإخبار عن تقرير الحكم مثل الآية:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾[3]،وقوله تعالى:﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ ﴾[4].
- ما جاء مدحا له أو لفاعله (أو ذما له أو لفاعله في النهي).
- ما يتوقف عليه المطلوب(كون المباح مأمورا به).

ولهذا يرى "مسعود صحراوي"في تصور الشاطبي ينطوي على بعض الاعتبارات التداولية وتتمثل في[5]:

- إن تطبيق مبدأ القصدية في الأوامر الشرعية،كان معيارا صالحا ودقيقا لتصنيفها لدى الشاطبي.
- إن قوة إنجازية ما تحملها هذه الأصناف الكلامية مثل:(تقرير الأمر،تقرير النهي،إنشاء المدح،إنشاء الذم،وقد تنبه الشاطبي لقوتها الإنجازية فجعلها أساسا للأمريات.
- وتأييد الشاطبي لمبدأ عدم الاحتكام إلى الصيغة وحدها في تنميط الفعال الكلامية،كما قال كثير من علمائنا.فالصيغة اللغوية في الأوامر مختلفة على عكس ما هو سائد

---

[1]-ينظر:الشاطبي،الموافقات في أصول الأحكام،تعليق:محمد لخضر حسين التونسي،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،[دط]،[دت]،88/3.

[2]-ينظر:مسعود صحراوي:التداولية عند العلماء العرب ،ص156.

[3]-البقرة:183.

[4]-البقرة233.

[5]-ينظر:مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب،ص 156.

عند"أوستين"وبعض المعاصرين، فالأمر يكون بالتقرير، والمدح والنهي يكون بالتقرير والذم.

ويخلص "مسعود صحراوي" إلى الفرق بين النوعين الأول والثاني من الأمر الصريح يكمن في "مبدأ الغرض المتضمن في القول"، أما الأمر غير الصريح فالظاهرة شبيهة بما أسماه "سيرل" الأفعال الكلامية غير المباشرة"[1].

ج- المنع:فكما انبثقت عن تطبيقاتهم لأسلوب الأمر أصناف كلامية فرعية جديدة، كذلك انبثقت عن النهي أصناف كلامية فرعية جديدة، يمكن إدراجها ضمن الأفعال الكلامية.وقد عرف الأصوليون من الشافعية النهي واختلفوا في دلالة صيغته هل تقتضي التحريم أم الكراهية،وقد ذهب عموم الأشاعرة إلى الثاني، ما لم ترد قرينة تؤيد ذلك واختار أصوليو الشافعية الرأي الأول[2].والحرام والمكروه مندرجان ضمن فعل كلامي آخر يسمى بـــ" المنع ".وقد عبر بهذا المصطلح بعض علمائنـــــا وفلاسفتنا القدامى كالفرابي، وهوفي رأي الباحث أعم وأشمل من النهي،طالما أن هذا الأخير يعتبر عند بعضهم غير دال على التحريم بالضرورة، وتختلف درجة الشدة في الممنوعات،ويقول "مسعود صحراوي":« إن الفرق بين المكروه والمحرم هوفي "درجة الشدة للغرض المتضمن في القول" بحسب معايير ومصطلحات "سيرل" ؛إذ إن الغرض المتضمن في القول من "الكراهة"أقل شدة من الغرض المتضمن في القول من "التحريم"،وفي كل منهما نجد فعلا متضمنا في القول شاملا لهما معا هو"المنع"»[3].

د-التعجب: اعتبر جمهور العلماء العرب التعجب من الإنشاء غير الطلبي،كما عبر عنهم ابن الحاجب وغيره،وعرفوه بأنه انفعال يحدث في النفس عما خفي سببه،ولهذا قيل:"إذا ظهر

---

[1]-ينظر:المرجع السابق،ص 158.

[2]-ينظر:نفســـه.

[3]-نفســـــه،ص 160.

السبب بطل العجب"[1]. أما ما أضافه الأصوليون والمفسرون والمتكلمون إلى مناقشات النحاة والبلاغيين، فهو مسألة التعجب من أفعال اللـــه تبارك وتعالى، خصوصا الواردة في القرآن الكريم، وانقسموا إزاءه إلى فريقين[2]:

-**الفريق الأول:** يقول بالجواز، ومنهم الزركشي، وقد جوز أن يقال: ما أعظم الله! باعتبار أنه تعظيم لله بشيء من صفاته.

-**الفريق الثاني:** يرد هذا الرأي بأن التعجب استعظام يصحبه الجهل(خفي سببه) والله منزَّه عن ذلك.

وقد ناقش الزركشي أصل هذه المسألة بأن أصل الخلاف يلتف على خلاف آخر وهو أن حقيقة التعجب، هل يشترط فيها خفاء سببه فيتحير المتعجب منه أولا؟ وإذا كان الجواب بنعم، فقد استنكروا أن ينسب ذلك إلى الله سبحانه وتعالى،ولذلك استلطفوا واستحسنوا صنيع الزمخشري(ت538هـــ) إذ عبر عنه بـــ"التعجيب" بمعنى أن التعجب مصروف إلى المخاطَب،واستحسنوا رأي سيبويه إذ اعتبر مجيء التعجب من اللـــه كمجيء الدعاء والترجي منه[3].

وتأسيسا على ما سبق نجد أن الأصوليين قد أضافوا إلى التعجب فعلا كلاميا ثانيا هو التعجيب ومعناه حمل المخاطب على التعجب،إذ إن فعل التعجب فيه مصروف على المخاطب.

هـــ-الاستفهام:وقد اصطلح بعض الأصوليين وعلماء التفسير على تسميته بـــ"الاستفهام" واصطلح البعض الآخر عليه "بالاستخبار" ووضعوا له تعريفا:طلب خبر ما ليس

---

[1]-رضي الدين الإستراباذي:شرح الكافية،307/2.

[2]-ينظر:الزركشي(بدر الدين محمد بن عبد الله):البرهان في علوم القرآن، 317/2.

[3]-ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب ،ص161.

عندك،ومنهم من جعله مساويا للاستفهام،ومنهم من فرق بينهما بأن الاستخبار يكون فيما لم يفهم حق الفهم،والاستفهام أن تسأل عنه ثانيا[1].

وما يميز بحث الأصوليين لهذه الظاهرة الأسلوبية الكلامية أنهم جعلوها متنقلة بين الخبر والإنشاء بحسب؛ السياقات وقصد المتكلم وغرضه من المخاطب.فالاستفهام الخبري نفي وإثبات كما قالوا،والوارد للنفي ما يسمى استفهام إنكار، والوارد للإثبات يسمى استفهام تقرير لأنه يطلب بالأول إنكار على المخاطب والثاني إقرار به[2].

أما الضرب الثاني من الاستفهام والذي سموه الاستفهام الإنشائي، فقد قسموه إلى أصناف عديدة حسب مقاصد المتكلمين ومرادهم من المخاطبين،من أهمها: العرض والتخصيص وهما من أنواع الطلب، ومثلوا له بقوله تعالى:﴿ ﴾، ومنها التحذير ومثلوا له بقوله تعالى:﴿ ﴾[3]، ومنها التحذير ومثلوا له بقوله تعالى:﴿ ﴾[4].

ومنها أيضا التنبيه،والترغيب،والتمني،والدعاء، وقد حشدوا لظواهره المتنوعة أمثلة كثيرة من القرآن الكريم[5].

-**ألفاظ العقود والمعاهدات من منظار الأفعال الكلامية:** تعتبر نظرية الأفعال الكلامية من الأعمال التداولية، بل هي لب النظرية كلها والمركز الذي تتكئ عليه، بصفتها نشاطا ماديا نحويا يتوسل أفعالا قولية لتحقيق أغراض إنجازية، وغايات تأثيرية تخص ردود فعل المتلقي كالرفض والقبول،وهذا ما يجعلنا ندرج ألفاظ العقود ضمن دائرة الأفعال الكلامية،وذلك لما للعقد من خصوصية ترتبط ارتباطا تاما بقضية الرفض والقبول بين المتعاقدين.

---

[1]-ينظر:المرجع السابق،ص 162.

[2]-ينظر: نفســـــه،ص 163.

[3]-الأنبياء:80.

[4]-المرسلات:16.

[5]-ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب،ص163،164.

وتدخل ألفاظ العقود بالضبط في صنف الإيقاعيات بمفهوم "سيرل"، وهي التي تحدث تغييرا في العالم ليطابق المحتوى القضوي،أي المضمون المستفاد من القول،وهذا ما نجده مجسدا في ألفاظ العقود،وقد تميز البحث الأصولي الفقهي أثناء معالجتهم للقضايا بطرق وإجراءات تداولية،استحضرها لنا "مسعود صحراوي" في عبارات "ابن رشد"أثناء تحليله للطلاق؛ إذ يتم بمبدأين أساسين:هما مبدأ القصد أو النية،ومبدأ الصراحة والكناية،وهذا ما قابله "مسعود صحراوي" بمصطلحات التداوليين المعاصرين،فقد عدّ "أوستين" مقولة القصدية مبدأ هاما من مبادئ الأفعال الكلامية،إذ تتوقف عليه الهوية الإنجازية لأي فعل كلامي،أما باعتبارات"سيرل" فذلك مرتبط بمعيارين هما:معيار "الغرض المتضمن في القول" من جهة، ومعيار "درجة الشدة من جهة أخرى"[1].

ويندرج تحت مبدأ القصدية مما ناقشه علماء الأصول أن العبرة في الألفاظ بالنيات والمقاصد،والعبرة في العقود بالألفاظ والمباني،والعبرة في العقود بالمقاصد والمعاني وأقسام الألفاظ بالنسبة للمقاصد، وكل حسب درجة الشدة في الفعل المتضمن في القول، والمنشئ للعقد،فقد اعتبر "مسعود صحراوي" كل هذه الظواهر الجديدة أفعالا كلامية منبثقة عن الكليات الأصلية، طالما أنها ترمي إلى صناعة أفعال ومواقف وسلوكيات اجتماعية ،أو مؤسساتية بالكلمات[2].

إن المدقق في جهود هذا الباحث يلمس عناية واهتماما بالتراث العربي، فدراسته تنم عن وعيه بغنى التراث العربي فهو ميدان خصب يمكن للدارس أن يتخذه أرضية جادة للبحوث.

---

[1]-ينظر:المرجع السابق ،ص 168.

[2]-ينظر:نفســــــه،ص172.

3-المكون التداولي في النحوي العربي*:

إن الحديث عن موضوع التداولية وحضورها في النحو، ليس المقصود منه التأصيل لما سبق من المفاهيم التي أشرنا إليها سابقا، بل هو ضروري لبيان الامتدادات المعرفية للمدونة العربية،وتقديم جانب من الأفكار الرائدة التي عرضها علماء العربية قديما، وإن لم تكن تحظى بالاحتفاء أحيانا من لدن بعض الدارسين المحدثين احتفاءهم بكل وافد حديث من المقولات الغربية[1].

وينبغي من باب الإنصاف،ومن قبيل عدم التنكر للذات أن نشير إلى أن جل مبادئ التداولية الحديثة حاضرة في تراثنا العربي،وبمصطلحات مغايرة أحيانـــــــا، أو غير منضبطة في أحيان أخرى،وذلك منذ بداية طلائع الدرس اللغوي مع سيبويه، وصولا إلى النقاد والبلاغيين المتأخرين[2].وسيكون بحثنا خلال هذا العنصر استقصاء لنظرية الأفعال الكلامية في التراث النحوي العربي.

3-1-الفكر النحوي والمفاهيم التداولية:

لم يكن كل النحاة العرب بعيدين عن دراسة المعاني في تحليلهم للجمل،بل وجد منهم من كان على صلة وثيقة بمعاني الكـــــــلام،وبأغراض الأسلوب ومقاصده، وبطرق وأحوال الاستعمال اللغوي، وبطبيعة العلاقة بين المتكلمين والمخاطبين،وبملابسات الخطاب ودلالاته وأغراضه، ولم يكن نحوهم كله نحوا شكليا خالصا، حيث لم تبى العبقرية النحوية على الفصل الصارم بين الشكل البنيوي للجملة، وبين مقامات وأحوال استعمالات الجملة كخطاب تواصلي كما يصوره بعض الباحثين المعاصرين [3]، حيث اهتم كثير من نحاتنا القدامى،

---

* كان من المفترض أن يبدأ الباحث بالدرس النحوي ثم يعرج إلى الدرس الأصولي وليس العكس.

[1]-ينظر:خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم،ص138.

[2]-ينظر:نواري سعودي أبوزيد:في تداولية الخطاب الأدبي المبادئ والإجراء،ص32.

[3]- ينظر:مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب ،ص172.

بالمبادئ التي تعد عند المعاصرين أسسا تداولية ،كمراعاة " القصد"(قصد المتكلم)، ومراعاة "حال السامع" ضمن ما أطلقوا عليه مصطلح "الإفادة"و" السياقات التي ينتج ضمنها الكلام، ومدى نجاح التواصل اللغوي[1].

وتعرض "مسعود صحراوي" إلى أهم مبدأين من المبادئ التي تعد من صميم البحث التداولي،وهما مبدأ الإفادة،ومبدأ الغرض أو القصد،وهناك من يدرج الغـــــرض والنية تحت القصد وبالتالي فهو أعم منهما ويشملها معا[2].

1-**مبدأ الإفادة:**ويراد بالإفادة حصول الفائدة لدى المخاطَب من الخطاب، ووصول الرسالة الإبلاغية إليه على الوجه الذي يغلب على الظن أن يكون هو مراد المتكلم وقصده، وهي الثمرة التي يجنيها المخاطب من الخطاب،وهناك مجموعة من النحاة العرب المهتمين بالأبعاد التداولية،يناقشون هذه المسألة في عدة ظواهر أسلوبية ، منها ظوهر التعيين (التعريف والتنكير)،النفي والإثبات،الذكر والحذف ،التقديم والتأخير ،ولا تحصل الفائدة لدى المخاطَب (أي السامع)-في تصور نحاتنا وعلمائنا القدامى -إلا باستيفاء بعض الشروط التي يكون بها الكلام كلاما،أي خطابا متكاملا يحمل رسالة إبلاغية واضحة يريد المتكلم إيصالها إلى المخاطَب[3].

ومن أهم الشروط التي تتحقق بها الفائدة لدى السامع أمرين:ثبوت معنى دلالي عام للجملة واكتمال النسبة الكلامية للجملة، وبهذا تحصل للسامع فائدة من الكلام يكتفي بها، وذلك بأن تكون عناصر العبارة معينة ودالة. أما إذا انتفى أحد هذين الشرطين فإن الجملة تفقد أهم

---

[1]-ينظر:مسعود صحراوي:الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي،ص262.

[2]-ينظر: نفسه،ص262.

[3]- ينظر:مسعود صحراوي : التداولية عند العلماء العرب،ص186

ميزة في صحتها وهو حصول الفائدة لدى السامع، ولا يصح عندئذ تسميتها بالجملة ولا بالكلام[1]، ولذلك يقول ابن جني في تعريف الكلام هو:« كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل»[2].وقال في موضع آخر:«فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام»[3]. وقيل:« أما ما الكلام؟ فهو المسموع المفيد نحو قولك:قام زيد،وقم يا زيد[...]،وإنما شرطنا أن يكون مسموعا مفيدا احترازا من مسموع غير مفيد كأصوات البهائم وزجر الطيور[...]و نحو ذلك، ومن مفيد غير مسموع كالإشارات والوسواس والخطرات لأن ذلك وشبهه لا يسمى كلاما »[4].

كما اشترط النحاة الإفادة في الجملة، لكي تكون كلاما صحيحا،ومفيدا، ويضيف كل جزء منها معنى مكملا لمعنى الجزء الآخر، فإذا قيل في الجملة الفعلية مثلا:يغضب الغضبان،والاسمية:النار الحارة فإن مثل هذه الجمل،لا تعد صحيحة ولا تكون كلاما بل هي ضرب من اللغو؛لأن أحد ركنيها معلوم من الآخر بالضرورة[5].

أما بخصوص ثبوت المعنى الدلالي العام للجملة فقد اتفق نحاة العربية على أن الجملة لا تسمى جملة ولا كلاما حتى يكون لها معنى يفهمه السامع وإلا كانت لغوا ، ينبغي أن يكون

---

[1]-ينظر: المرجع السابق،ص186-187 .

[2]-ابن جني،الخصائص،تحقيق:محمد بن علي النجار، المكتبة العلمية،دار الكتاب العربي،بيروت،[دط]،[د.ت]،17/1.

[3]-نفسه.

[4]-حيدرة اليمنى:كشف المشكل في النحو،تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،[ط1]،2004،ص9.

[5]-ينظر:عبد السلام السيد أحمد،الشكل والدلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى، دار الغريب،القاهرة،[دط]، 2002، ص 226.

هذا المعنى أمرا مشتركا بين الناطقين بذلك اللسان،بحيث يفهمونه على حد سواء،لأن فهمه هو هدف العملية التواصلية[1].

يتحدث النحاة على أن هذا المعنى لا يخضع فهمه لقواعد النحو و اصطلاحات النحاة، ولذلك «فالبدوي الذي لم يسمع بالنحو قط، ولم يعرف المبتدأ والخبر، وشيئا مما يذكرونه[...]يعرف الفرق بين أن يقول:جاءني زيد راكبا، وبين قوله:جاءني زيد الراكب،لم يضره أن لا يعرف أنه قال "راكبا" كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا في "راكب" إنه حال،وإذا قال:"الراكب" إنه صفة»[2].

ورغم أن سيبويه لم يعرف الجملة،ولمترد في كتابه مصطلحا،وإنما تردد مصطلح "الكلام" كثيرا بمعان مختلفة،فهو يستخدمه بمعنى الحديث،وبمعنى النثر،وبمعنى اللغة،وبمعنى الجملة أيضا[3]،إلا أنه لا يفصل في تحليله،بين التركيب والدلالة ومقتضيات التداول التي تفرض أن يراعى أحوال المخاطبين بالكلام ودرجات تفاعلهم المستمر مع ما يلقى إليهم[4].

أ-مبدأ الإفادة وظاهرة التعيين:

لقد اهتم النحاة بظاهرة التعيين (أي التعريف والتنكير) بوصفها عنصرا هاما في إقامة أي تواصل لغوي مفيد،أي محقق لمبدأ الإفادة كشرط ضروري لعملية التواصل. وبمراعاة هذا القانون اللغوي راحوا يربطون بين مفهوم الإفادة وبين مقولة التعريف والتنكير، في ظواهر وعلاقات نحوية كبرى كإسناد وغيرة[5].

---

[1]-ينظر:مسعود صحراوي : التداولية عند العلماء العرب ، ص187 .

[2]-عبد القاهر الجرجاني:دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 268 .

[3]-ينظر:محمود أحمد نحلة،مدخل إلى دراسة الجملة العربية،دار النهضة،بيروت،[دط]، 1988،ص 17.

[4]-ينظر: إدريس مقبول:الأسس الأبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه،جدار للكاتب العالمي، عالم الكتب الحديث،عمان-الأردن،[دط]،2007 ،ص 333 .

[5]-ينظر: مسعود صحراوي:التداولية عند العلماء العرب،ص 189 .

وقد تعرض لها سيبويه،حين تحدث عن الإسناد فاشترط في المسند إليه،ألا يكون نكرة،لأن ذلك يكون فيه اللبس،وذلك في مثل:«كان إنسان حليما»و«كان رجلا منطلقا»على اعتبار أن الجملتين غير مفيدتين للسامع شيئا،والعرب كرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللبس[1]، لئلا يقع التشويش على المخاطب في تلقيه الرسالة الإبلاغية،ولذلك قرر سيبويه،أن المعروف–أي المعين–هو المبدوء به،وعليه فإنه إذا لم تحصل إفادة المخاطب،لم يجز الابتداء بالنكرة، أما إذا تحققت الفائدة أو الإفادة، فإنه يجوز الابتداء بالنكرة والإخبار عنها والإسناد إليها[2].

ولذلك نرى سيبويه يحمل الظاهرة على قاعدة لغوية هامة هي«قاعدة أمن اللبس»أو حصول الفائدة التواصلية لدى المخاطب،وقد قرر أنه لا يجوز إلا في الشعر،أوفي ضعف من الكلام[3].وتأسيسا على هذا التحليل التداولي الصريح الذي بدأ به سيبويه،وضع النحاة قاعدة مشهورة،مضمونها أن الأصل في المبتدأ(المسند إليه) أن يكون معرفة،والأصل في الخبر(المسند) أن يكون نكرة،وقال صاحب المفصل:«اعلم أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة،وأصل الخبر أن يكون نكرة،وذلك لأن الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر»[4].

وقد نقل الرضي الاستربادي عن ابن الدهان القول الآتي واستحسنه:«إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي شيء نكرة شئت،وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب مضمون الكلام[..]»[5]،ولذلك فإن:«المبتدأ أو المسند إليه عموما ينبغي أن يكون معرفة أو نكرة

---

[1]–ينظر: سيبويه(أبي بشر عمروبن عثمان قنبر)، الكتاب، تحقيق:عبد السلام هارون،دار الجيل، بيروت،[ط1]،[دت]،48/1 .

[2]–ينظر:نفســـــه،48/1.

[3]–ينظر: نفســـه.

[4]–الزمخشري:شرح المفصل،تحقيق:إميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية،بيروت– لبنان،[ط1] 2001،28/1.

[5]–رضي الدين الاسترابادي:شرح الكافية،203/1.

مخصصة حتى يصح الحكم عليه بالخبر،لأنه لا يحكم على مجهول،ولكن شرط الفائدة إذا تحقق بأي وجه، جاز الإخبار عن النكرة»[1].

وما يقال عن الابتداء بالنكرة يقال أيضا عن صاحب الحال حيث أنه يجوز له أن يكون نكرة،شرط حصول الفائدة دائما،وذلك أن:«الأصل أن يكون صاحب الحال معرفة، أو نكرة مختصة،ولكننا نرى أنه كما يجوز أن يبتدئ بنكرة غير مختصة،بشرط حصول الفائدة،فكذلك يجوز أن يكون صاحب الحال نكرة غير مختصة أيضا،بشرط أمن اللبس وحصول الفائدة»[2].

وفي المعنى ذاته،أي الإفادة وأمن اللبس فإنه يجوز في عرف النحاة أن يكون الخبر ظرف مكان لا زمان،إذا كان المبتدأ اسم ذات «فإن قيل:فَلِمَ إذا كان المبتدأ جثة(اسم ذات) جاز أن يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان؟ قيل:إنما جاز أن يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان؛لأن في وقوع ظرف المكان خبرا عنه فائدة،وليس في وقوع ظرف الزمان خبرا عنه فائدة،ألا ترى أنك تقول في ظرف المكان:زيد أمامك فيكون مفيدا،لأنه يجوز ألا يكون أمامك؟ولو قلت في ظرف الزمان:زيد يوم الجمعة لم يكن مفيدا،لأنه لا يجوز أن يخلو عن يوم الجمعة وحكم الخبر أن يكون مفيدا»[3].

ب-التعيين في التراكيب الإسنادية:

اهتم عبد القاهر الجرجاني بهذا الجانب التداولي،أي بالفروق بين البني التركيبية،والسياقات الإبلاغية المنسوبة إليها،وأنجز بحثا معمقا ضمن "نظرية النظم" خصصه لهذه الظاهرة[4].فإذا كان هناك مفهوم ينسجم مع الدراسات الحديثة،فهو بلا شك مفهوم النظم كما تصوره

---

[1]-عبد السلام السيد أحمد،الشكل والدلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى،ص227.

[2]-نفسه،ص232 .

[3]-أبوالبركات الأنباري : أسرار العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، دارالجبل،بيروت،[ط1]،1995،ص84.

[4]-ينظر: عبد القادر الجرجاني،دلائل الإعجاز في علم المعاني،ص126.

الجرجاني،والنظم باختصار يعني تأليف الحروف والكلمات والجمل تأليفا خاصا،يسمح للمتكلم والسامع أن ترتقيا بفضل بديع التركيب، إلى مدارك الإعجاز في علم المعاني[1]،حيث يحلل عبد القاهر الجرجاني المعاني والمقاصد المترشحة عن ظاهرة التعيين في بعض التراكيب الإسنادية، فيقرر أن من أغراض التعيين وأحواله المختلفة أنك تقول:« زيد منطلق،وزيد المنطلق والمنطلق زيد، فيكون ذلك في كل واحد من هذه الأحوال غرض خاص وفائدة لا تكون في الباقي[...]واعلم أنك إذا قلت : زيد منطلق كان كلامك مع من يعلم أن انطلاقا كان، لا من زيد ولا من عمرو، فأنت تقيده ذلك ابتداء، وإذا قلت : زيد المنطق، كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان إما من زيد وإما من عمرو، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره»[2].

ويتضح من خلال تحليل عبد القاهر الجرجاني أننا إذا قلنا "زيد منطلق" كان المعنى إثبات الانطلاق لزيد، وهذا هو الخبر الابتدائي، في حين أننا إذا قلنا "زيد المنطلق" كان المقصود حصر الانطلاق في زيد دون غيره. أما قولنا: "المنطلق زيد"فيعني أن المخاطب قد رأى فعلا شخصا منطلقا لكن لا يعرف من هو فتخبره بأنه زيد، فالمنطلق معلوم، والشخص مجهول.

إن عبد القاهر الجرجاني يجعل حصول الفائدة متوقفا على مراعاة حال السامـــــــع

المخاطب، وذلك في قوله: «كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقا[...]» [3]، وأيضا في قوله:«كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان، إما من زيد وإما من عمرو، فأنت تعلمه أنه كان[...]»[4]،فقد كانت حالة المخاطب ضابطا مؤثرا في توجيه كلام المتكلم.

---

[1]–ينظر:محمد الصغير بناني: المدارس اللسانية في التراث العربي و في الدراسات الحديثة،دار الحكمة،الجزائر،[دط]،2001،ص24.

[2]–عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز في علم المعاني،ص127.

[3]–نفســـــه.

[4]–نفســـــه.

ونفهم من كلام عبد القاهر أن لكل بنية تركيبة معناها ومقصدها وغايتها التداولية، ولكل صيغة لفظية وظيفة إبلاغية توجبها ملابسات الخطاب وأغراضه،ومن أهمها مراعاة حال السامع والفائدة التي يجنيها من الخطاب، حيث إن اللغة عنده هي المنطق والعقل والمعاني المتصورة في الذهن، بل هي العلاقـــات القائمـــة بيـــن المتكلـــــم والمخاطب، وفي ذهن كل واحد منها، فالاعتبار يكون بحال الواضع للكلام والمؤلف له باعتبار السامع[1].

كما يمكننا أن نستنبط الإفادة في ظواهر لغوية عديدة كالإثبات،والنفي،والحذف والتقديم والتأخير ،والاستفهام ،إلا أن المقام لا يسمح بالتفصيل فيها جميعا، ولذلك نلخص مبدأ الإفادة فيما يلي :

مما سبق، يمكننا القول بأنه « هناك قاعدة كبرى في أصول الفقه الإسلامي تجعل المصلحة غاية،وتقابلها قاعدة كبرى في أصول النحو تجعل الفائدة هي الغاية،وتلخص المصلحة في أصول الفقه عبارة "لا ضرر ولا ضرار"، وتلخص الفائدة في أصول النحو عبارة يمكن أن نضعها في صورة مشابهة نحو"لا خطأ" و"لا لبس"»[2].« ومهما يكن من شيء فإن الفائدة والصواب وأمن اللبس حين توضع ثلاثتها في صور مبدأ عام، يحكم كل نشاط قام به النحاة، لا بد أن تدور كل قواعد التوجيه في فلك هذا المبدأ، بحيث يكون الغرض منها جميعا أن تكون تفصيلا للطرق الموصلة إلى هذه الغايات الثلاث»[3].

2-مبدأ القصد:

ويراد به في تصور نحاتنا القدامى الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصد منه، باعتبار أن اللغة هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لساني ناشئ

---

[1]- ينظر: صالح بلعيد:نظرية النظم، دار هومة للطباعة والنشر،بوزريعة، الجزائر،[دط]،2007.ص139.

[2]- تمام حسان: الأصول ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب،عالم الكتب،القاهرة،[دط]،2000،ص189.

[3]- نفســـــه.

عن القصد بإفادة الكلام، فلا بد أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها و هواللسان [1]، وهو المعنى ذاته الذي عبر عنه ابن جني في تعريفه للغة حيث يقول:« أما حدها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[2].

وعليه تكون مراعاة الغرض من الكلام في عرف النحاة قرينة تساعد في تحديد الوظيفة النحوية للكلمة، وبيان دورها في التحليل النحوي للجملة. وهي المعاني التي تعارف عليها المعاصرون باسم القصدية،ومن ذلك ما اشترطه عبد القاهر الجرجاني من معرفة غرض المتكلم وقصده في تحديد بعض الوظائف النحوية لاسيما المسند والمسند إليه.

وقد لاحظ "مسعود صحراوي" إصرار النحاة على هذا المبدأ التداولي ،إذ لمسه في تصريح السيوطي:«إن صناعة النحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعانـــــي وقد تكون مخالفة لها إذا فهم السامع المراد، فيقع الإسناد في اللفظ إلى الشيء وهو في المعنى شيء آخر إذا علم المخاطِب غرض المتكلم، وكانت الفائدة في كلا الحال الحلين واحدة»[3].يتضح من خلال هذا التعريف أن السيوطي ركز على مبدأين تداوليين:غرض المتكلم،ومراعاة حال السامع من أجل حصول الفائدة التي يجنيها من الخطاب.

وأكد"مسعود صحراوي"اعتماد النحاة العرب، على "مبدأ مراعاة غرض المتكلم من كلامه" بوصفه قرينة تداولية قوية في الدراسة اللغوية.

وعليه فالنحاة أدركوا أن اللغة لفظ معين،يؤديه متكلم معين،في سياق ومقام معينين لأداء غرض تواصلي معين،مما يدعوا إلى أنهم لم يغفلوا عن المنهج التداولي، الذي يضع في اعتباره كلا من المرسل والمرسل إليه،فالأول يبحث عن أفضل طريقة لينتج خطابا يؤثر به

---

[1]–ينظر: ابن خلدون(عبد الرحمن محمد بن خلدون)،المقدمة،دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان،[ط1]،1993،ص470.

[2]–ابن جني: الخصائص،33/1.

[3]–جلال الدين السيوطي:الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق :محمد عيد الفاضلي،المكتبة العصرية،صيدا،بيروت،[ط1]،1999،173/3.

في المرسل إليه كما أنا هذا الأخير يبحث عن أفضل كيفية للوصول إلى مقاصد المرسل كما يريدها عند إنتاج خطابه لحظة التلفظ،عبر تقدير ذهني عام،ومحتمل وفق عناصر السياق[1].

لذا يؤكد "مسعود صحراوي" أن هذه الأفعال الكلامية هي:« أداة من أدوات قراءة التراث العربي في شتى مناحيه ومفتاحا من مفاتيح فهمه ،بشرط أن نختبر مفاهيمها حتى نتأكد من كفايتها الوصفية والتفسيرية لدراسة ظواهر اللغة العربية»[2].

وقد أدى ذلك الفهم بالنحاة العرب إلى اهتمام كثير من النحاة العرب بالبحث في معاني الأساليب وأغراضها التواصلية، فجعلوها أساسا معرفيا لتحليلهم النحوي،وتعود البدايات الأولى لملاحظة هذا المنحى التداولي إلى عصر الخليل بن أحمد الفراهيـــدي وتلميذه سيبويه، ولكن المتأخرين كانوا أكثر اهتماما بذلك مثل عبد القاهر الجرجاني والرضي الإستراباذي وغيرهم[3].

ومن معاني الأساليب النحوية و أغرضها التواصلية نذكر:

-التأكيـــــــد:

وهو معنى مستفاد من صيغ وأساليب لغوية معين ومعروفة في العربية،وغرض تواصلي يستخدمه المتكلم لتثبيت الشيء في نفس المخاطب «والغرض منه إزالة ما علق في نفس المخاطب من شكوك وإماطة ما خالجه من شبهات »[4].

---

[1]– ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب،ص203.

[2]–نفســــــــه،ص 226.

[3]– ينظر:نفســــــه.

[4]–مصطفى الصاوي الجويني: البلاغة العربية تأصيل وتجديد،دار المعارف،القاهرة،[دط]،[دت]،ص57.

وقد عني بدراسته كثيرا من النحاة ولاسيما الإسترابادي وقد حدد الغرض منه في ثلاثة أشياء[1]:

-**أحدها:**أن يدفع على المتكلم ضرر غفلة السامع عنه.

- **ثانيها:**أن يدفع ظنه بالمتكلم الغلط، فإذا قصد المتكلم أحد هذين الأمرين فلا بد أن يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه،أو ظن أن السامع ظن به الغلط فيه.

- **ثالثـــا:** أن يدفع عن نفسه ظن السامع به تجوزا.

رغم أن الرضي لم يرد بالتأكيد إلا العنصر التركيبي الذي يأخذ الوظيفة النحوية في تركيب معين،إلا أن التأكيد الذي نعنيه في هذا المقام–من وجهة نظر تداولية– هو فعل كلامي أو معنى أسلوبي كثير الورود في لغة التواصل اليومية وليس مجرد وظيفة نحوية محدودة[2].

كما تستخدم "إن" أيضا عند توهم المتكلم أن المخاطَب قد خالجه هذا الظن،وإن لم يكن قد صدر منه لفظ يفيده، اكتفاء بما صدر منه من فعل يشير إليه،كأن المتكلم يقول له: حالك تقتضي أن تكون شاكا فيما أقول.

كذلك تستخدم "إن"أيضا لا للتأكيد في مقابل ظن من مخاطَب حقيقي أو متوهم، وإنما تأكيدا لظن المتكلم نفسه، ولذلك إذا وجد أمرا كان المتكلم يظن أنه لا يوجد[3].

وذلك أنك تقول في ابتداء الأخبار "قام زيد" إن لم تكن ثمة عناية بالمخبر عنه بل بالخبر،فإن كانت العناية بالمخبر عنه قلت :"زيد قام" وفي جـــــواب السؤال،أو مـــــا هو منزل تلك المنزلة :"إن زيدا قام".

---

[1]–ينظر:رضي الدين الاسترابادي: شرح الكافية،2/377–378.

[2]– ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب،ص206.

[3]–ينظر:نورة غربية:ألفاظ العقود في التراث اللغوي العربي دراسة تركيبية تداولية،رسالة ماجستير،مخطوطة، ،قسم الأدب العربي، كلية الآداب و اللغات ،جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر،2010/2009،ص62.

وفي جواب المنكر لقيامه:" والله إن زيدا قام"،وفي الإخبار من يتوقع قيامه والإخبار بقيامه:"قد قام زيد" أو"زيد قد قام"،وفي التنكيت على من ينكر:"إنما قام زيد"،ثم يتنوع أيضا بحسب تعظيمه أو تحقيره –أعني المخبر عنه–وبحسب الكناية عنه ،والتصريح به،وبحسب ما يقصد في مساق الأخبار،وما يعطيه مقتضى الحال،وإلى غير ذلك من الأمور التي لا يمكن حصرها وجميع ذلك دائر حول الإخبار بالقيام عن زيد[1].

وذلك لأنه :«إنما يصح –في مسلك الفهم والإفهام– ما يكون عاما لجميع العرب فلا يتكلف فيه فوق ما يقدرون عليه بحسب الألفاظ والمعاني،فإن الناس في الفهم ويأتي التكليف فيه ليس على وازن واحد ولا متقارب[...] ولم يكونوا بحيث يتعمقون في كلامهم ولا في أعمالهم إلا بمقدار ما يخل بمقاصدهم»[2].

ويعد هذا بمنظار "سيرل" والتداوليين المعاصرين فعلا كلاميا مندرجا ضمن صنف "التقريريات"، والغرض المتضمن في القول لهذه المجموعة الكلامية في رأي "سيرل" هوالتقرير، وهو بعبارة أخرى إدراج مسؤولية المتكلم على صحة ما يتلفـــظ بـــه،والشرط الافتراضي الذي تقوم عليه التقريريات هو امتلاك الأسس القانونية،أو الأخلاقية التي تؤيد صحة محتواها،ولكن هناك فرق بين التوكيد والخبر العـــادي،ويتمثل بمعايير "سيرل" في درجة الشدة للغرض المتضمن في القول،التي يزيد بها التوكيد عن الخبر العادي مثبتا كـــان أو منفيا[3].

وليس التوكيد وحده الذي يعتبر فعلا كلاميا بمعايير "سيرل" والتداوليين المعاصرين،بل كل من القسم،والإغراء، والتحذير، والدعاء، والوعيد، والاستغاثة، يُعد فعلا من الأفعال الكلامية التي درسها النحاة تحت أبواب معروفة.وقد نجد من بين النحاة من أشار إلى بعض معانيها

---

[1]–ينظر:الشاطبي،الموافقات في أصول الأحكام،2/44–45.

[2]–نفســـــه،2/56.

[3]–ينظر: مسعود صحراوي : التداولية عند العلماء العرب،ص207–208.

الإنجازية كسيبويه، وعبد القاهر الجرجانـــــــــي والرضي الإستراباديي،لا محالة تعد أفعالا كلامية بتصور أعلام التداولية عندما ترد في السياقات والمقامات المناسبة.

4- إسهامات"سيرل" في ميزان نقد مسعود صحراوي:

عمل"مسعود صحراوي"على نقد "سيرل" في جانب الأفعال المتضمنة في القــول،وأن القيمة المركزية للنظرية تبرز في تحليله للأسس التصنيفية لعناصر"القوى المتضمنة في القول"،ومن أهم المبادئ التي ركز عليها "مسعود صحراوي" في نقده هذا ما يلي:

4-1-إعادة تحليل الإيقاعيات:

لاحظ "مسعود صحراوي" أن "سيرل" يقع في تناقض حينما يتحدث عن "الإيقاعيات"؛فهو حين يعرفها بـــ"الغرض المتضمن في القول"،يذكر أن الغرض منها أن تجعل القول مطابقا للعالم،ولكنه عندما يتحدث عن اتجاه المطابقة في الإيقاعيات يذكر بأنه "اتجاه مزدوج":من القول إلى العالم ومن العالم على القول، فهو يجعل الغرض واتجاه المطابقة في وضع متناقض بينما الأصل الثابت،والذي أصر عليه "سيرل نفسه، أنهما منسجمان ومتكاملان،وهذا هو الصحيح على حد تعبير "مسعود صحراوي"[1].

يرى " مسعود صحراوي" أن الإيقاعيات لا يراد بها وصف واقع معين بل يراد بها إيجاد الواقع بواسطة القول،فقول الرئيس لمرؤوسه:"إني أعينك مديرا للمصلحة كذا"، يراد به تغيير العالم من وضع كان فيه المرؤوس غير مدير لتلك المصلحة إلى وضع يصير فيه المرؤوس مديرا لها.وذلك يعني إرادة تغيير العالم (عن طريق تنفيذ التعيين) حتى يطابق القول[2].

وتكون الإيقاعيات شبيهة بالأمريات و الوعديات في اتجاه المطابقة،ولكن من هذه الزاوية فقط، ولا يؤدي ذلك إلى أن تداخل الأقسام بين هذه الأصناف من الأفعال الكلامية،لأنها إذا

---

[1]-ينظر:مسعود صحراوي: الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي،ص122.

[2]-نفســــــه.

اتفقت من جهة اختلفت من جهات أخرى ومن ثم تباينت، فالمسؤول عن تحقيق المطابقة يختلف في كل منها،ففي حالة "الأمريات" يكون المسؤول عن المطابقة هو المخاطب، بينما في "الإيقاعيات" وفي "الوعديات" يكون المسؤول عن تحقيق المطابقة هو المتكلم، يخلص "مسعود صحراوي" «أن المطابقة في الإيقاعيات ليس "اتجاها مزدوجا" كما يعتقد "سيرل" ولكنه من العالم إلى القول»[1].

4-2-مناط تحقيق المطابقة في الإيقاعيات:

يناط تحقيق المطابقة في الإيقاعيات، كما في الأمريات و الوعديات، بـــ المحتوى القضوي فهويشكل بنفسه "موضوعا" للمطابقة ومناطا لتحقيقها، فإذا قال الرئيس لمرؤوسه:

1-إني أعينك مديرا لمصلحة كذا بداء من هذه الساعة.

فإن "فعل التعيين" نفسه، والذي يشكل المحتوى القضوي،هو الذي يراد تحقيق المطابقة بينه وبين العالم. وإذا اتخذنا الجملة السابقة (1) نموذجا لتبيين الجهة التي يناط بها تحقيق المطابقة،إذ يرى "مسعود صحراوي" أنها تتألف من مكونين أساسين[2]:

-المحتوى القضوي المطلوب مطابقته، والذي يمثله قول الرئيس:أعين.

-الشخص المسؤول عن المطابقة،والذي يمثله ضمير المتكلم المستمر في كلمة:أعيّنك.

والمحتوى القضوي هو نفسه "مناط" تحقيق المطابقة ،كما أشار"مسعود صحراوي" سابقا هو نفسه موضوع المطابقة.ولكن قد يحدث، في بعض أنواع الأفعال المتضمنة في القول،أن يكون المحتوى القضوي مباينا لموضوع المطابقة،فلا يذكر حينئذ إلا تمهيدا لموضوع المطابقة، كقول الرجل لزميله:

أ-أعدك بالحضور في المكان والزمان كذا.

---

[1] -المرجع السابق،ص123.

[2] -ينظـــر :نفســـــه.

ففعل الوعد في هذه الجملة لم يذكر إلا تهيئة للفعل الإنجازي الحقيقي الذي يراد به تحقيق المطابقة، والذي صيغته اللغوية "الحضور"،وهو مخالف لقول الآخر:

ب-سأحضر في المكان والزمان كذا.

والفرق بينهما أن المحتوى القضوي في (أ) لم ينط به تحقيق المطابقة وأنه كان مجرد تمهيد للمضمون الحقيقي لفعل الوعد وهو الحضور، وأنه في (ب) كان هو نفسه مناط تحقيق المطابقة (بمورفيم الوعد=السين الدال لغويا على المستقبل)،لذا يرى "مسعود صحراوي"أن "سيرل" يدعونا إلى صيغة الإيقاعيات باعتبارها متميزة عن غيرها من الأفعال المتضمنة في القول في الصيغة اللغوية التي تشكل مناط تحقيق المطابقة[1].

4-3صيغة الإيقاعيات مقارنة بغيرها من صيغ الأفعال المتضمنة في القول:

يرى "مسعود صحراوي" أن الصيغة من الأمور التي لم يهتم بها "سيرل"، كما لم يهتم بمناط تحقيق المطابقة،بحجة اهتمامه بـــ"الأفعال الكلامية" لا "بصيغها اللغوية"،ولكنها تعني الباحث في المقام الأول، فتحدث عنها بإيجاز فيما يلي[2]:

- تأتي "الأفعال المتضمنة في القول" إجمالا في صيغتين لغويتين هما: صيغة الدمج وصيغة التفكيك.

1-صيغة الدمج :أن ينصهر المحتوى القضوي لغويا مع موضوع المطابقة فيكون المحتوى القضوي هو نفسه موضوع المطابقة، كما في الملفوظين(أ) و(ب).

2-صيغة التفكيك: أن يتباين لغويا موضوع المطابقة مع المحتوى القضوي فيكون لكل منهما لفظ مستقل،كما في الجملة(ب).

---

[1]-ينظـــر: نفســـه،ص124.

[2]-ينظـــر نفســـــه.

4-4 الاستفهاميات:

وما عاب "مسعود صحراوي" على "سيرل"أيضا إهماله لصنف من الأفعال الكلامية المتضمنة في القول هو صنف "الاستفهاميات"إذ لم يجد له موقعا مستقلا في الهندسة العامة للأفعال المتضمنة في القول،ورأى "مسعود صحراوي" أن الفعل الاستفهامي مختلف عن الفعل الأمري من عدة جهات وهي كالآتي[1]:

-أن غرض الأمريات هو الطلب بأصنافه وأغراضه المختلفة،كالأمر،والنهي ،والدعاء، والالتماس ،وغيرها بينما غرض الاستفهاميات "الاستعلاء" وإذا كان طلبا فهو طلب خاص، كما عبر عنه العلماء العرب القدامى بأنه "طلب الفهم"[2].

-أن مقتضى الأمريات؛أي الفعل المستقبلي الذي يقوم به المخاطب في الأمريات كاستجابة لها،هو"فعل جسدي" امتثال أو امتناع، بينما مقتضى الاستفهاميات،أي الفعل المستقبلي الذي يقوم به المخاطب في الاستفهاميات كاستجابة لها، هو فعل كلامي (إجابة عن سؤال).

-أن الاستفهاميات متفاوتة في صيغتها الأسلوبية،فبعضها يأتي خبرا وبعضها يأتي إنشاء، ولذلك ميز العلماء العرب بين الاستفهاميات الخبرية والاستفهاميات الإنشائية.

-أن الصيغة اللغوية للاستفهاميات هي الدمج،وأما الأمريات فصيغتها اللغوية متنوعة بين الدمج والتفكيك.

-يرى"مسعود صحراوي"أن التشابه بين الصنفين الكلاميين(الأمريات والاستفهاميات) موجودة،ولكنه واقع في جهات قليلة:منها أن الحالة النفسية فيهما معا هي الرغبة،وأن اتجاه المطابقة فيهما هو من العالم إلى القول[3].

---

[1]-ينظر: نفســـــه،ص135.

[2]-ينظر:السكاكي:مفتاح العلوم،ص304.

[3]-ينظر:مسعود صحراوي: الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي،ص136.

وتأسيسا على ما سبق يرى"مسعود صحراوي" أنه لا بد أن يضاف صنف جديد من الأفعال المتضمنة في القول إلى الأصناف التي وضعها "سيرل" وهو صنف الاستفهاميات.

حاصل النظر أن مسعود صحراوي من الباحثين التداوليين المتميزين الذين لم يكتفوا بتقصي معالم المكون التداولي في التراث بل حاولوا أن يضعوا هذه الجهود في مقابل الدراسات التداولية الحديثة،لمعرفة خصوصية كل دراسة فتعد أعمال هذا الباحث منبع استحسان ورضي لدى أغلب الباحثين التداوليين المعاصرين فكتابه التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي لعمل جدير بالاهتمام[1]، فقد استطاع الباحث بفكره الثاقب أن يثبت أن[2]:

- التراث العربي نفيس،وأن ما حصّله القدامى في سبيل دراسة أفعال الكلام ليقف في شموخ وكبرياء أمام ما حصلته الدراسات التداولية اليوم بشأن هذه الظاهرة.
- حاول الباحث أن يستجلي ملامح هذا التيار في التراث اللساني العربي، وأن له جذورا أصيلة عربية ويتضح ذلك من خلال اهتمام علمائنا العرب بعناصر التواصل اللغوي: المخَاطب، والمخاطِب،والخطاب،السياق.
- ورأى أنه ليمكننا إسقاط معالم النظرية الغربية من أجل استقراء التراث العربي، بل لابد أن نعيده إلى بيئته ونحلله، إلا أنه تبنى هذا التيار تبنيا خالصا وعمل على إثراء الدراسات اللغوية بهذا التيار من خلال بحوثه القيمة وكتابه "التداولية عند العلماء العرب" وبحثه الذي نال به شهادة الدكتوراه "الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي".

---

[1]-ينظر:ليلى كادة:المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية ظاهرة الاستلزام الحواري أنموذجا،أطروحة دكتوراه مخطوطة،قسم اللغة العربية و آدابها، كلية الآداب واللغات،جامعة الحاج لخضر باتنة-الجزائر، 1432-1433هـ/2011-2012م،ص88.

[2] - ينظر:نفســـــه،ص90.

وقد أبان "مسعود صحراوي" الأفعال الكلامية بدقة متناهية لا نكاد نجد لها مثيلا عند غيره من الباحثين الذي تناولوا التداولية في التراث اللغوي العربي بالدراسة؛فقد جلى المبهم،وفتح كثيرا مما استغلق في كتب الأصوليين من مفاهيم وتطبيقات.

ونقد الباحث جهد"سيرل" وأعاد النظر فيه مركزا على"مبدأ اتجاهات المطابقة" فاقترح بعض التعديلات الخاصة باتجاهات المطابقة والإيقاعيات، كما اقترح صنفا جديدا
هو"الاستفهاميات"وأن تعتمد أداة تصنيفية معينة لتأطير الجهد التصنيفي الذي بذله"سيرل".

2- الدرس التداولي عند خليفة بوجادي:

نتعرض في هذا الفصل لأبحاث اللساني الجزائري "خليفة بوجادي" * الذي برز في الدراسات التداولية من خلال مؤلفه "في اللسانيات التداولية محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"الذي قدمه لنا فبثلاثة فصول، فكان الفصل الأول عرضا لمسار دراسة اللغة من المرحلة البنيوية، إلى مرحلة ما بعد البنيوية، انتهاء باللسانيات التداوليـــــة، وعلاقتها بالفروع اللسانية الأخرى.أما الفصل الثاني فقدم فيه عرضا نظريا خالصا للسانيات التداولية، كما قدمها اللسانيون الغربيون، ووقف على بعض المرجعيات الفكرية والثقافية للتفكير التداولي نحو:مباحث الفلسفة اللغوية، والنظريات اللسانية الحديثة.وحاول في الفصل الثالث التأصيل للسانيات التداولية، رغبة منه في تقليص الفجوة بين عروض اللسانيات الحديثة ومباحث الدرس العربي القديم؛ فعرض بعضا من القضايا التداولية في مدونة البلاغيين والنحاة، كما وقف على مصطلح "التداولية" في الاستعمال العربي،مفضلا إياه على المصطلحات الأخرى التي تقابل الاستعمال الأجنبي"pragmatique"، وفصل بعدها عددا من مباحث البلاغة العربية التي تلتقي مع قضايا اللسانيات التداولية، بحسب ارتباطها بالمتكلم أو المخاطب، أو بالخطاب في ذاته، وكذلك بعض مباحث النحو العربي التي سنتطرق إليها في فصلنا هذا.

و من خلال تبنيه للتيار التداولي حاول قراءة الموروث العربي والغوص في ثنياه، انطلاقا من إيمانه بعدم وجود قطيعة بين الدرس العربي القديم و ما هو متناول عند اللسانيين التداوليين المعاصرين.

---

* من أهم إصدارات الباحث نذكر: في اللسانيات التداولية مقاربة بين التداولية والشعر دراسة تطبيقية، ومقال: "ما فوق تداولية النص الشعري من خلال قصائد "عبد الملك بومنجل""، وفي اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ومقال بعنوان: "من قضايا اللسانيات التداولية في النحوالعربي".

عمد "خليفة بوجادي"إلى استحضار نصوص عربية ذات أبعاد تداولية، مركزا على مجالين:النحو العربي، والبلاغة العربية.

1 التداولية في البلاغة العربية.

1-1تداولية المتكلم في البلاغة العربية:

إن للمتكلم دورا بارزا في البلاغة العربية القديمة، بوصفه منتج الخطاب وباعثه، ولأنه وحده الذي يستطيع تحديد الدلالات ومقاصدها، بل إن المعنى في كثير من الحالات بما ينويه وما يقصده المتكلم.وهذه النقطة في رأي الباحث تعد نقطة اختلاف بارزة بين الدرس العربي عموما والبلاغي بشكل خاص، فقد قام من بداياته على الاعتداد بمجموع العناصر المساهمة في تشكيل الدلالة، بما فيها المتكلم، وما ينبغي أن يكون عليه من دراية بأحوال الخطاب المختلفـــة، ودراية بأقدار السامعين ومنازلهم، بحيث يخاطب كل سامع بما يناسبه [1]، وقد ركزت اللسانيات الحديثة في بدايتها على بنية اللغة الداخلية، دون الاهتمام بعناصر البنية الخارجية، بما فيها المتكلم إلى أن جاءت انتقادات "تشومسكي" الجريئة للمنهج البنيوي الصارم، واعتراضات فلاسفة اللغة على بعض آراء اللسانيات البنيوية، وهناك بدأ الاهتمام بالمتكلم طرفا في عملية التواصل[2].

وقف"خليفة بوجادي"على جملة من تعريفات أبرزت اهتمامها بالمتكلم فهو« فاعل الكلام»[3]،وربط "الباحث" هذا التعريف بالإنجازات التداولية.

---

[1]–خليفة بوجادي:في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص 163.

[2]–ينظر: نفسـه.

[3]–أبوهلال الحسن العسكري:الفروق في اللغة، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان،[ط4]،1997، ص27.

تناول القدامى على اختلاف توجهاتهم واختصاصاتهم عنصر القصد من الكلام وهو أساس العملية التواصلية والإبلاغ، ويقوم عليه تمييز المتكلم فيما يقول القاضي عبد الجبار(ت366هـ):« إن الكلام لغيره إنما يحصل مكلما له بأن يقصده بالكلام دون غيره، ويكون أمرا له متى قصده بالكلام وأراد منه المأمور به» [1].من التعريف يتضح أنه لا كلام دون قصد.

وما يؤكد أيضا حضور البعد التداولي في الدرس العربي،مراعاتهم للأحوال الخطابية المختلفة للمتكلم الواحد؛ فالمتكلم يجب أن يقصد الحكاية دون فائـــــدة، ولذلك لا يكون كاذبا إذا كان المحكي كذبا.والمتكلم ابتداء يقصد الفائدة دون الحكاية [2].ومن هذا المنطلق يعد القصد أحد أهم الأسس التي يقوم عليها الإتجاه المقامي في دراسة اللغة عند العرب.

ويستحضر "خليفة بوجادي" نص "الغزالي"، إذ ربط مفهوم الخبر بالقصـــد يقـــــول:« يصير(الخبر) خبرا بقصد القاصد إلى التعبير عما في النفس» [3].وبهذا يميز بين الكلام المنجز فعلا وحديث النفس، بمعيار القصد.

وللقصد مفهوم تداولي يرتبط أساسا باستعمال اللغة وفي هذا السياق يقول عبد السلام المسدي:« القصد هو في كل لحظة من لحظات استعمال اللغة قصد لفائدة معينة طبقا

---

[1]–القاضي عبد الجبار: المغني، ص72، نقلا عن خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص167،

[2]–ينظـــر نفســـــــه.

[3]–أبو حامد محمد الغزالي :المستصفى من علم الأصول، تحقيق وتعليق: محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، [ط1]،[دت]، 1/ 85.

لسنن المواضعة العامة في جهاز تلك اللغة، مع تكريس مظهر من مظاهرها العملية في الممارسة»[1].

وللبلاغيين العرب في هذا السياق السبق بتمييزهم بين كون المتكلم حاكيا أو واصفا للكلام، فقد عد ابن سنان الخفاجي (ت466هـ)أن الكلام فعلا لا يختلف عن الضرب، وفي وصف ما هو عليه في الواقع «لأن أهل اللغة متى علموا أو اعتقدوا وقوع الكلام بحسب أحدنا وصفوه بأنه متكلم» [2]، وهو الذي يقع منه الكلام «بحسب أحواله من قصد هو إرادته واعتقاده وغير ذلك من الأمور الراجعة إليه حقيقة أو تقديرا»[3].

وتأسيسا على ما سبق يرى "خليفة بوجادي"أن لا فارق بين التفكير البلاغي وما عرضه "أوستين" في بداية تأسيسه لنظرية أفعال الكلام، بافتراضه قسما جديدا سماه(الأفعال الإنجازية)، وربطها بفكرة "ابن رشد "(595هـ):« الكلام ليس شيئا أكثر من أن يفعل المتكلم فعلا يدل به المخاطب علم العلم الذي في نفسه، أو يصير المخاطب بحيث ينكشف له ذلك العلم الذي في نفسه، وذلك فعل من جملة أفعال الفاعل»[4].

بالإضافة إلى ذلك على المتكلم أن يكون عارفا بأحوال الكلام وظروف التخاطب والقصد يقول "عبد القاهر الجرجاني"(ت471هـ):« أن تعلم السامع بها شيئا لا يعلمه ومعلوم أنك أيها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها [...] وإما جئت بها لتفيده وجوه التعليق[...] والأحكام التي هي محصول التعلق»[5].

---

[1]–عبد السلام المسدي:التفكير اللساني في الحضارة العربية، دار العربية للكتاب،[ط1]، 1986، ص 145 .

[2]–ابن سنان الخفاجي:سر الفصاحة، تحقيق:علي فودة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، [ط1]، 1982، ص44.

[3]– نفسه.

[4]–ابن رشد (أبو الوليد محمد):الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، المكتبة المحمودية التجارية،مصر،[دط]، [دت]،ص55.

[5]–عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز في علم المعاني،ص313.

كما يقوم التمييز بين البلاغة والفصاحة عند البلاغيين على كل مـــن المتكلـــم والكلام في ذاته؛ جاء في الإيضاح «كل واحد منها البلاغة والفصاحة تقع صفة لمعنيين: أحدهما الكلام [...] والثاني المتكلم، كما في قولنا (شاعر فصيح،أو بليغ)، و(كاتب فصيح،أو بليغ)»[1]، فهي تقوم على قدرة ترتبط بالمتكلم في ذاته.ويرى "خليفة بوجادي" أن هذه الشروط لا تختلف عما اقترحه "جرايس" في شروط الخطاب.

ويستند باب الحقيقة والمجاز إلى المتكلم أيضا؛ فقد ميز البلاغيون بين أربعة أحوال هذا بيانها[2]:

1-**مطابقة الواقع واعتقاده**:نحو قول المؤمن: يشفي الله المريض؛ ذلك أن هذه العبارة لا تكتفي في ذاتها بقدر ما تستند إلى الطبيعة قائلها، وموقفه مما ورد فيها.

2-**مطابقة الواقع دون اعتقاده**:نحو قول المعـــــتزلي،لمن لا يعرف حاله المخفية :خالق الأفعال كلها هو اللـــه.

3-**مطابقة الاعتقاد دون الواقع**: كقول الجاهل:شفى الطبيب المريض.

4-**ما لا يطابق واحد منها** : نحو الأحوال الكاذبة، والتي يعلم المتكلم حالها دون المخاطب.

ومما جاء في باب صدق الخبر أو الكذب، أن الصدق؛ليس ما طابق حكمه الواقع، بل ما طابق اعتقاد المخبر صوابا كان أو خطأ، والكذب عدم مطابقة حكمه له[3].محتجا في

---

[1]-القزويني:الإيضاح في علوم البلاغة،تعليق محمد عبد المنعم خفاجي،منشورات دار الكتاب اللبناني، بيروت،لبنان،[ط5]،1980،ص72.

[2]-نفســـــه،ص97-98.

[3]-ينظر:نفســـه،ص86.

ذلك بقوله تعالى:﴿ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[1]، حيث كذبهم في قولهم ﴿ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾[2] وإن كان مطابقا للواقع لأنهم لم يعتقدوه.ومحتجا أيضا بأنه من اعتقد أمرا فأخبره به، ثم ظهر خبر بخلاف الواقع،يقال ما كذب ولكنه أخطأ[3].

ويختلف عنه الجاحظ؛حيث إن الصدق عنده مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده، والكذب عدم مطابقته مع عدم اعتقاده[4].

ومن أهم ما يرتبط بالمتكلم وقصده في الخطاب، طرف آخر ذو أهمية و هو السياق؛حيث يحمل دلالة غير صريحة إلى جانب دلالة العبارة،نحو الآية القرآنية﴿ وَ الْوَالِدَاتِ يَرْضِعْنَ أَوْلَادِهِنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرِضَاعَةُ وَ عَلى الْمَوْلُودِ لَهُ،رِزْقَهُنَ وَ كِسْوَتِهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾[5]، والتي تحمل دلالتين[6]:

-**الأولى:** مستقاة من اللفظ، وهي أن النفقة على الآباء.

-**الثانية:**تشير أن نسب الولد إلى أبيه دون أمه، لأن الولد أضيف إليه بلام الاختصاص.وهي دلالة مستقاة من سياق الحديث وغرضه.

ويعد حديث السكاكي(ت626هـ) :«عن مراتب الكلام (البليغ)، من أحسن مواضع الاهتمام بالمتكلم؛حيث القصود المختلفة. ومثاله الآية الكريمة ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمِ مِنِّي﴾[7]؛ يتبين عدول المتكلم من مرتبة كلامية إلى أخرى،بطريقة لا تختلف عما

---

[1]-المنافقون:01.

[2]-المنافقون:01.

[3] -ينظر:القزويني:الإيضاح في علوم البلاغة، ص86-87.

[4] -ينظر: خليفة بوجادي:في اللسانيات التداولية محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص167.

[5] -البقرة:233.

[6] -ينظر:خليفة بوجادي:في اللسانيات التداولية محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص173.

[7] -مريم:4.

يعرضه دارسو الحجاج المحدثون، حينما يبحثون في مختلف مراحل الاستدلال التي يتوخاها المتكلم لينتقل من جملة إلى أخرى؛فيذكر أن المتكلم يترك في المرتبة الأولى (يا ربي، قد شخت) لتوخي مزيد التقرير، إلى تفصيلها، ثم مرتبة ثانية (ضعف بدني وشاب رأسي) لاشتمال على التصريح.ليعدل عن الكناية في المرتبة الثالثة(وهنت عظام بدني) ليؤكدها بـــ"إن"[...] ويبقى يتدرج في ذلك من بليغ إلى أبلغ، إلى الإجمال والتفصيل،ليترك في المرتبة الثامنة الأخيرة توخيا لشمول الوهن للعظام فردا فردا، جمع العظام إلى الإفراد، ليبعد إمكانية حصول وهن المجموع بالبعض دون كل فرد[...] فيحصل:"إني وهن العظم مني"،فضلا عن أنه بدأها باختصار في البدايـــــة (يا رب) إلى(رب) مما يؤذن باختصار ما يورد»[1].

1 -2تداولية المخاطب في البلاغة العربية:

تحظى العملية الإبلاغية في الدرس البلاغي العربي القديم بأهمية كبيرة؛ولئن كان المتكلم هو منشئ الخطاب ومنتجه، ويسمه بكثير مما يميزه متكلما مع الآخرين، فإن السامع وهو من ينشأ له الخطاب ومن أجله، وهو مشارك في إنتاج الخطاب مشاركة فعالة، وإن لم تكن مباشرة؛فالمتكلم حين يراعي مقام الخطاب، وأحوال السامع، وأشكال إلقاء الخبر إليه، وأنماط الطلب التي ينشئها وغيرها من ظروف الحديث المختلفة، فهو إنما يستحضر السامع في كل عملية إبلاغية، و لو بصورة ذهنية إن لم يكن حاضرا عيانا[2].

يتضح أن الخطاب يحمل خصائص تمييزية للمتكلم، فهو ينبني بطبيعة السامع الذي أنشئ من أجله، بل إن الخطاب في ذاته يكون في أغلب الحالات حسب ما يريده السامع

---

[1]–السكاكي: مفتاح العلوم،ص285–287.

[2]–ينظر:خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص175.

لا المتكلم لذا رأى "خليفة بوجادي" أنه« سمة اللسانيات التداولية الحديثة التي تتقاطع فيها مع البلاغة العربية؛حيث إن من أهم مجالاتها الاهتمام بالسامع واعتبار المخاطب، والاعتداد بكل عناصر الفاعلة في الإبلاغ»[1].

واستحضر "خليفة بوجادي" أهم النصوص العربية التي احتوت تعريف الكلام اعتدادا بالسامع ومقاربتها مع الدرس التداولي، نحو قول ابن فارس (ت395هـ):« أما واضح الكلام فالذي يفهمه كل سامع عرف ظاهر كلام العرب، كقول القائل:شربت ماء، ولقيت زيدا»[2].و من الملاحظ أن عنصري المخاطب، والخطاب من نقاط التقاطع بين الدرس البلاغي العربي القديم، والدرس الحديث.

وقد ذكر "خليفة بوجادي" أهم المحاور التي تعكس الاهتمام بالمخاطب في المنظومة اللسانية العربية و التي يمكن تلخيصها في [3]:

-التأدب في الكلام واعتبار السامع:

يعد مبدأ التأدب المبدأ التداولي الثاني بعد مبدأ التعاون؛إذ تفرض دراسة المناظرات العربية طرق مبدأ تخاطبي هو من صميم فيلجأ المتكلم إلى العدول عن دلالة الكلام إلى غرض آخر، تأدبا مع المخاطب، فيما يعرف في الدرس البلاغي بأساليب التأدب في الكلام،فلو أن أحدهم مثلا قدم له طعام لا يشتهيه، فهولا يبلغ ذلك بشكل مباشر إلى مخاطبه، بل يعدل إلى ذكر سبب آخر من الأسباب التي لا تحرج مخاطبه، كـــأن يقول مثلا:أشكو من ألم في المعدة أو غيرها.وفي هذا عدول عما يريده المتكلم إلى غرض

---

[1]– المرجع السابق، ص176.

[2]–ابن فارس(أحمد زكريا):الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق :عمر فاروق الطباع،مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، [ط1]،1993،ص74.

[3]–ينظر:خليفة بوجادي:في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم،ص181–182–183.

آخر يقتضيه التأدب مع السامع، ومخالفة لمبدأ (التعاون) الذي أقره " جرايس"،وتقوم عليه حكم الحديث فقد« يضطر المشارك في الحدث الكلامي أن يخالف مبدأ التعاون، إيثارا لمبدأ التأدب»[1]، ومن فوائد التأدب في الحديث واللطف فيه، أن يعرض الخطاب في أسلوب لا ينفر السامع، ولا يتصف المتكلم فيه بالاستعلاء والترفع[2].

-الالتفات وأثره على السامع:

والالتفات من البديع ومحاسن الكلام، وهو مأخوذ من الالتفات الإنسان عن يمينـــــــه وشماله[3]، ولا يبدو أثره على السامع، حين يدرك انتقال الخطاب من أسلوب إلى آخر ومن حال إلى حال؛لذلك فهو مرتبط به، إذ يرى "خليفة بوجادي" أنه يحفل بكثير من القيم التداولية لما له من تأثير على السامع، على نحو ما يوضح القز ويني(ت493هـ):« إن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب، كان ذلك أحسن تطرية "تجديدا" لنشاط السامع، وأكثر إيقاظا للإصغاء من إجرائه على أسلوب واحد» [4]، فتنويع أساليب الخطاب له وقعة على السامع، إذ يأخذ به من نشاط إلى آخر، ومن وضع إلى وضع، مجددا في أحوال تلقيه له.

---

[1]-شاهر الحسن:علم الدلالة، السيمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية، دار الفكر،عمان،الأردن، [ط1]،2001،ص174.

[2]-ينظر:خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص182.

[3]-ينظر:ابن الأثير(نصر الله بن محمد الموصلي):المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق:محمد محي الدين، المكتبة العصرية للطباعة والنشر بيروت، لبنان، [دط]، 1990، 03/2.

[4]-القزويني:الإيضاح في علوم البلاغة،ص72.

-الحذف والافتراض المسبق:

ومن أهم القضايا البلاغية التي ترتبط بالسامع ودرجة درايته بالخطاب ودواعيه، الحذف،وهو« حذف بعض الكلام لدلالة الباقي عليه»[1]، ويسمى أيضا الاكتفاء،وهو ليس مرتبطا بنص الخطاب وحده، بقدر ما يتعلق بالسامع وعلاقته بالخطاب،وكثيرا ما تميل إليه اللغات، لكن بما يمكن للسامع أن يفهمه اعتمادا على القرائن المصاحبة[2].

يؤكد "خليفة بوجادي" هي شروطها التي أقرها البلاغيون والنحاة ومتعلق بمدى حضور السامع في العملية الإبلاغية، ومعرفته بمواطن الحذف، والقرائن الدالة على المحذوفات.

توافق الشروط التي أوضحها "ابن جني" (ت392هـ)لحذف الصفة؛ حيث اشترط له دليلا من اللفظ أومن الحال، وإلا لا يجوز حذفها [3]، نحو شهادة الحال واعتبارات السياق والظروف المحيطة بالكلام.

يؤكد "خليفة بوجادي" التقاء الحذف وارتباطه بالسامع بمفهوم "الافتراض المسبق" وهو أحد مجالات اللسانيات التداولية الحديثة، ويهتم بدراسة المعارف المشتركة بين المتكلم والسامع،أو بين ما ينبغي أن يكون معروفا،أو يفترض العلم به سابقا قبل إجراء الخطاب فهو:« مفهوم براجماتيكي تتضمنه العبارة في المقام الذي ترد فيه من حيث المعلومات المشتركة "المعروفة مسبقا" لدى المتكلم والمخاطب» [4]،فالمتكلم يوجه حديثه

---

[1]-ابن رشيق(أبوعلي الحسن):العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة،بيروت،لبنان، [ط5]، 1981، 251/1.

[2]-ينظر:خليفة بوجادي:في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم،ص182.

[3]-ينظر: ابن جني:الخصائص، 247/1.

[4]- شاهر الحسن:علم الدلالة، السيمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية، ص176.

إلى السامع على أساس أنه معلوم لديه: فلو أن أحد قال لآخر: تعال، فالمفترض سابقا أن بينهما مسافة ما، وأن هناك مبررا يدعوا إلى طلب مجيئه، وأن المخاطب قادر على الحركة والإجابة، وأن المتكلم نفسه في منزلة الآمر[1].

أما بالنسبة للحذف يرى "الباحث" أن المتكلم لا يحذف شيئا من خطابه ما لم يكن في مقدور السامع معرفته، بناء على افتراضات مسبقة، نحو: شاهدت رجلا؛تكون لمتلق خالي الذهن من موضوع الحديث، أما شاهدت الرجل ؛فتفرض أن المعلومة موجودة في ذهن من يتلقاها مسبقا[2].

-أسلوب القصر وموقف السامع من الخطاب:

يعد القصر أحد موضوعات البلاغة العربية التي تهتم في مباحثها بالسامع، وموقفه من الخطاب، ومعناه« يرجع إلى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان، كقولك: زيد شاعر لا منجم، لمن يعتقده شاعرا ومنجما»[3].

يرى "الباحث" أنه يقوم على أساس تحديد موقف السامع مما يتلقاه؛وتغيير ما يعتقده إذا كان مخالفا للحكم، وأن هذا المفهوم بمنظار "الباحث" أنه يشترك مع مجالات اللسانيات التداولية التي تتناول ما يرتبط بالسامع في دراستها للغة [4]. ويبدو هذا الارتباط أكثر،إذا ما تتبعنا أنواعه المتعددة بحسب أحوال السامـــــع ومواقفه،واستحضر"خليفة بوجادي" رؤية القزويني في تمييزه لحالتي المخاطب في أسلوب القصر[5] :

---

[1]-ينظر:خليفة بوجادي:في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم،ص184.

[2]- ينظر: نفســــــه، ص185.

[3]-السكاكي :مفتاح العلوم، ص288.

[4]-ينظر:خليفة بوجادي:في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص187.

[5]-ينظر القزويني:الإيضاح في علوم البلاغة، ص213-214.

-**المخاطب الأول:** يعتقد الشركة، أي اتصاف ذلك الأمر بتلك الصفة وغيرها جميعـــا، فيكون القصر حقيقيا، نحو: ما زيد إلا كاتبان لمن يعتقد أنه يتصف بصفات أخرى غير الكتابة.

-**المخاطب الثاني:**يعتقد العكس،أي اتصاف ذلك الأمر بغير تلك الصفة، فيكون فيها القصر قصر قلب، لأنه يتم فيه قلب حكم السامع؛ نحو: ما شاعر إلا زيد، لمن يعتقد أن غيره شاعر أيضا.

والقصر بحسب هاتين الحالتين يقوم مفهومهما على السامع أساسا، وبذلك فهو يدرج ضمن الاهتمامات التداولية في الدرس العربي القديم.

بالإضافة إلى اهتمامه بالسامع أيضا،في كثير من طرقه التي فضلتها كتب البلاغة، حيث تعددت بتعدد أحواله، وتتنوع بتنوع الأغراض التي يتوخاها المتكلم في السامع[1].

1-3تداولية الخطاب في البلاغة العربية:

يمثل مصطلح "الخطاب" خلاصة ما تطور إليه استخدام مصطلح "الجملة" ومصطلح "النص" بعدها، في المدونة النقدية الحديثة.ويكاد يستقر على استعماله لما يحمله من دلالات أوسع مـــن دلالات النـــــص، ولاسيما من ناحية إيحائه بالاستعمال والتداول، ويقوم التمييز بين المصطلحات الثلاثة هذه على أسس تداولية أهمها الاستعمال[2].

ويرى "خليفة بوجادي" أنه لا خلاف في المفهوم بين ما هو حديث وما تناوله الدرس العربي القديم، ومن الشواهد التي استحضرها الباحث توظيف"ابن فارس"(ت395هـــ)لمصطلح الخطاب حين تحدث عن الكلام المتداول بين المتكلم

---

[1]- ينظر:خليفة بوجادي:في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص188.

[2]- ينظر:نفســـه، ص190.

والسامع، ذكر ذلك في "الصاحبي" في "باب الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل والفهـــم من الســـامـــــع"، وفي"باب الخطاب المطلق والمقيد"[1]، وفي هذا السياق يقول"خليفة بوجادي":« إن المتأمل في الدرس العربي، على اختلاف علومه، يجد أنه لم يفصل البنى اللغوية التي تناولها عن واقع استعمالها، فضلا عن وصفه اللغة أثناء استعمالها خطابا، وهذه من أهم القيم التداولية التي يتميز بها، والتي لا يختلف فيها عن مجال التداولية الذي حدده اللسانيين حديثا في وصف اللغة في استعمالاتها، دون تجريدها من تداولها العـــــادي»[2].

ويرتبط بالخطاب في ذاته في البلاغة العربية بـــالخطاب، ومقتضى الحـــال، الإنشاء والخبر ونظرية أفعال الكلام، وارتكز الباحث على هذه النقطة الأخيرة .

أ-الخطاب ومقتضى الحال:

كثيرا ما قارب الدارسون حديثا بين المفاهيم التداولية الحديثة وبين فكرة مقتضى الحال في البلاغة العربية، ومنهم من قال:« يأتي مفهوم التداولية هذا ليغطي بطريقة منهجية منظمة المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة "مقتضى الحال"، وهي التي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية "لكل مقام مقال"»[3].

ويؤكد "خليفة بوجادي" أن فكرة مقتضى الحال تداولية أساسا؛ حيث نتجت في الشروط التي يكون بها الخطاب مطابقا للحال التي يستخدم فيها بين المتكلم والسامع، ومختلف الملابسات التي تكتنف ذلك[4].

---

[1]- ينظر: ابن فارس:الصاحبي، ص190.

[2]-خليفة بوجادي:في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص192.

[3]-عبد الهادي بن ظافر الشهري:استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص26.

[4]-ينظر:خليفة بوجادي:في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص193.

ومقتضى الحال مختلف باختلاف مقامات الكلام؛من مقام التنكير إلى مقام التعريف، ومن مقام الإطلاق إلى مقام التقييد، ومن مقام التقديم إلى مقام التأخير[...] وغيرها من المقامات التي يتحدد بها شكل الخطاب ليكون مطابقا لمقتضى حال استخدامه، ولا تتحدد قيمة الكلام فيستحسن ويقبل إلا بالنظر إلى مدى حصول هذه المطابقة للاعتبار المناسب، وعلى خلاف[1].

ذكر "خليفة بوجادي" نص السكاكي الذي لا يختلف كثيرا عما يعرضه الدرس الحديث في نظرته إلى دلالة الخطاب، بحيث لا تتحدد إلا في السياق والموقف الاجتماعـــــي، والربط بين الخطاب والمقام ؛يقول:« لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام الشكر يباين مقام الشكاية ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، وكذا مقام المدح يباين مقام الذم، [...]، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبـــــار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار؛جميع ذلك معلوم لكل لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر» [2]، فقد حدد طبيعة الخطاب" شكر،و شكاية، وتعزية ،و مدح، وذم" بحسب الظروف المحيطة، وبحسب غرض الكلام وقصده، ثم بحسب المخاطب، وهي العناصر المتضافرة في إنتاج الخطاب، كما يشرحها الدرس اللساني الحديث.

يقدم "خليفة بوجادي"الجانب الذي عرضه السكاكي الخاص بالخطاب، وهو البنية الداخلية،خلافا للبنية الخارجية المعروضة سابقا ؛ فيجعل لعلاقات الكلم بعضه ببعـــض، وللقرائن والمؤكدات دورا في تحديد طبيعته يقول:« إذا شرعت في الكلام، فلكل كلمة

---

[1]– ينظر: القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة،ص80.

[2]– السكاكي: مفتاح العلوم،ص168.

مع صاحبتها مقام، ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو الذي نسميه مقتضى الحال»[1]،فمقتضى الحال أن يكون الكلام مصادفا لما يليق به من غرض ومقام.

ب- ثنائية الإنشاء والخبر ونظرية أفعال الكلام:

يتفق "خليفة بوجادي" مع أراء بعض الدارسين المحدثين في أن ما قدمه العرب في "باب الخبر والإنشاء"، سواء أكانوا لغويين أم بلاغيين أم أصوليين، لا يختلف عما تعرضه نظرية الأفعال الكلامية الحديثة التي قدمها "أوستين" وطورها "سيرل"، ذلك أن البلاغيين مثلا، تناولوا في باب المعاني"الخبر والإنشاء" وعلاقتها بالخارج؛ فالخبر ما احتمل الصدق أو الكذب بالنظر إلى درجة مطابقته للخارج أو مخالفته.وأهل اللغة« لا يقولون في الخبر أنه أكثر من إعلام[...] والخبر هو العلم. وأهل النظر يقولون الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه»[2].

أما الإنشاء فلا يرتبط مفهومه بالصدق والكذب، ويتميز بأن مدلوله يتحقق بمجرد النطق به،و الطلبي منه« ما يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل»[3].فربطها "خليفة بوجادي" بنفس الفكرة التي تعرض إليها " أوستين" في مبحث الأفعال الكلامية؛ حيث ثار على آراء الوضعيين، وميز بين نوعين من الأفعال التقريرية و الإنجازية، من حيث درجة تحققها في الخارج وموقف المتكلم [4]. وفي

---

[1]-المرجع السابق،ص 168-169.

[2]- الزركشي(بدر الدين محمد): البرهان في علوم القرآن، 409/3.

[3]-السيوطي:شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، ص 48، نقلا عن خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم،ص185.

[4]- ينظر:خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم،ص201.

نفس السياق يقول "أحمد المتوكل":« من المعلوم أن الفكر اللغوي العربي القديم يتضمن ثنائية "الخبر والإنشاء" التي تشبه إلى حد بعيد الثنائية الأوستينية "الوصف والإنجاز"، كما يدل على ذلك تعريف القدماء للخبر والإنشاء»[1].

كما ربط "ابن خلدون" من قبل بين مفهوم اللغة والفعل، حين تحدث عن علم النحـــو قائلا:« اعلم أن اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام،فلا بد أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها،و هو اللسان»[2]. فاللغة مرتبطة بقصد المتكلم،من حيث هي إنشاء لفعل على مستوى السامع أو غيره،وبذلك فهي ليست أصوات تعبيرية فحسب،بل هي أفعال ناشئة عن قصود المتكلمين بإفادة الكلام.حتى أن المتكلم لا يسمى متكلما إلا لفعل الكلام الذي ينشئه ويؤديه.

ويرى "خليفة بوجادي" أنه لا يمكن التمييز بين هذه الفكرة المعروضة في نص "ابن خلدون" وبين عنوان كتاب"أوستين" الذي أسس اللسانيات التداولية بـــ"القول هو الفعل"، أو"عندما نقول فنحن نفعل"[3].

كما عرض "الباحث" جملة من تعريفات القدامى لمفهوم الفعل فوجد أنه لا يختلف عن معنى الأداء والإحداث،و هي قيم تداولية تحمل فضلا عن إفادته التعميم والإبهام، لئلا يبقى الأداء مرتبطا بشكل من أشكال إخراج أو غيره.

---

[1]–أحمد المتوكل: السانيات الوظيفية مدخل نظري، ص37.

[2]–ابن خلدون:(عبد الرحمن محمد بن خلدون):المقدمة،ص565.

[3]– ينظر:خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم،ص202.

أما عن القيم التداولية التي يحملها كل من مفهومي الخبر والإنشاء، فلأن البلاغيين فرقوا بينهما انطلاقا من علاقتهما بالواقع، وبالنظر إلى مقياس الصدق والكذب الذي يبحث في مدى مطابقة مدلول الكلام للواقع الخارجي أو انتفائها[1].

ولقد تعددت الآراء في معاني الكلام عند البلاغيين العرب واللغويين بدءا ممن قالوا بأنها ثلاثة:خبر وطلب وإنشاء، وإلى من قال خمسة وهي: الخبر، والأمر، والتصريح، والطلب، والنداء، وإلى من قال تسعة وهي: نداء، ومسألة، وأمـــر، وتشفع، وتعجب، وقسم، وشرط، ووضع، وشكر، ومن قال عشرة :أمر، ونهي، وخبر، واستخبار، وطلب، وجحود، وإغلاظ، واختبار، وقسم، وتشبيه، ومجازاة، ودعاء...والتحقيق فيها جميعا، ليتضح أنها تنحصر في الخبر والإنشاء ،وترجع بقية المعاني إليهما[2].

والواقع أن تقسيم الكلام إلى هذه المعاني والأغراض، قائم على الأحوال المختلفة للكلام بحسب المتكلم ومقاصده، والسامع وتأويله، والمقام وسياقاته. وهذه كلها شروط تداولية للخطاب،اهتم بها كثيرا البلاغيون العرب، واحتفى بها السانيون التداوليين، فالخبر مثلا إفادة المخاطب بشيء مجهول عنده،أما الاستخبار فيكون في حال ثانية، بحيث يكون المتكلم قد تلقى خبرا مما ينشئ لديه طلبا ثانيا يسمى استخبارا[3].

وإن تعددت هذه المعاني،فلأن أحوال التواصل متعددة ومتباينة، وهي لا تبعث على التذمر،بقـــــــدر ما توحي بغنى الدرس العربي البلاغي،بظروف التواصـــــل وملابساته.

---

[1]-ينظر:المرجع السابق،ص205.

[2]-ينظر:نفســـــــــه،ص207.

[3]-ينظر:نفســـــــــــه.

والخبر نفسه لا يقبل كله مقياس الصدق والكذب، فمن الخبر الذي لا يقبل الكذب، أخبار القرآن الكريم، والسنة الشريفة، الأخبار الدالة على مسلمات نحو خمسة أكثر من أربعة.ومن الخبر الذي لا يقبل الصدق، خبر قلب المسلمات نحو:مجموع"واحد" مع "واحد" يساوي ثلاثة، إلا إذا توفرت شروط معينة، ويذكر "خليفة بوجادي" أن اللسانيات التداولية انطلقت من فكرة مماثلة لدى "أوستين"، حين أقر بأن هناك جملا ليس بالضرورة أن توصف بالصدق أو الكذب، بل إن حكمها مثل الإنشائية ينظر إليها بما تنشئه في الخارج [1].

كما قدم "خليفة بوجادي"اقتراح "محمود أحمد نحلة" المتعلق بتقسيم الأساليب العربية، على غرار ما عرضه "أوستين" و"سيرل"، حيث ميز بين:[2]

1-الإيقاعيات:

وهي التي يكون إيقاع الفعل فيها مقارنا للفظة في الوجود، وتشمل أفعال البيع، والشراء، والهبة، والوصية، والوقف، والتنازل، عن الحق، والزواج، والطلاق، والإقرار، والقذف، والوكالة وغيرها وهي كلها يقع الفعل فيها بمجرد النطق بها.

وقد سمّاها ابن القيم« الإنشاءات التي صيغها أخبار كبعت وأعتقت» [3]،واختلف الحنفية الذين يعدونها أخبارا مع الحنابلة والشافعية الذين يعدونها إنشاءات.وبعد تحقيق ابن القيم فيها،ذكر«أن لهذه الصيغ نسبتين؛نسبة إلى متعلقاتها الخارجية،فهي من هذه الجهة إنشاءات محضة كما قالت الحنابلة والشافعية، ونسبة إلى قصد المتكلم

---

[1]- ينظر:نفســــــه، ص208.

[2]-ينظر:محمود أحمد نحلة:آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص49-50.

[3]-ابن القيم الجوزية (أبوعبد الله محمد بن أبي بكر):بدائع الفوائد، ضبط،نصه وخرج آياته :أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، [ط1]، 1994،ص09،

وإرادته،وهي من هذه الجهة خبر عما قصد إنشاءه كما قالت الحنفية؛فهي اخبارات بالنظر إلى معانيها الذهنية، إنشاءات بالنظر إلى متعلقاتها الخارجية»[1].

وقد وضع الفقهاء شروطا صارمة لصحة هذا النوع من الأفعال لا تكاد تختلف عن الشروط التي وضعها كل من "أوستين" و"سيرل" وأهمها أن يكون الكلام واضح الدلالة على المراد.

2-الطلبيات:

تشمل كل الأفعال الدالة على الطلب بغض النظر عن صيغها نحو:أمرتك،أوجبت عليك،وفرضت،وقضيت وغيرها ،وعدها " الغزالي" أوامر بقوله:«وهذه الألفاظ الدالة على معنى الأمر تسمى أمرا»[2]، وأن هذه الأفعال لها شروط لاستعمالها، أهمها أن تصدر ممن يمكنه إصدار الأوامر، وممن تكون له ظـــــــروف ومواصفات تخول له إصدارها، وهي مرتبطة بالمخاطب.

3-الإخباريات:تشمل الأفعال التي تصف الوقائع والأحداث في العالم الخارجي، وتنتقل أحوالها نقلا أمينا.

4-الالتزامات:

هي أفعال يقصد بها المتكلم الالتزام طوعا بفعل شيء:نحو أفعال الوعد، والوعيد، والمعاهدة، والضمان الإنذار، وغيرها، فهي مرتبطة بالمتكلم.

---

[1]- المرجع السابق، ص10.

[2]- أبوحامد الغزالي :المستصفى من علم الأصول، 21/3.

5-التعبيريات:

تشمل الأفعال التي يعبر بها المتكلم عن وجدانه ومشاعره، في حالاته النفسية المختلفة من سرور ورضى وغضب وحزن وغيرها،إلى جانب أفعال الشكـــــــر، والاعتذار والمواساة، والحسرة ،والشوق غيرها.

ولا يذكر تقسيم هذه الأفعال،استنادا إلى ما قسمه "أوستين" و"سيرل"من محاججتها،بقدر ما يذكر للاستئناس،بأن في المدونة العربية القديمة على اختلاف مصادرها،كثيرا من المسائل التي تحتاج إلى إعادة قراءتها في ضوء ما توصلت إليه اللسانيات الحديثة،وليس لتقريبها منها،بل للتقريب بين مجهودات إنسانية في دراسة اللغة[1].

ذكر" خليفة بوجادي" أن ما تقدمه نظرية الأفعال الكلامية في اللسانيات التداولية،وما يقدمه موضوع الخبر والإنشاء في الدرس البلاغي العربي، يؤكد أن الملفوظـــــــات والجمل لا يعتد بشكل صياغتها بقدر ما تستفاد دلالتها من السياق، ومواقف أدائها[2].

وتشكل البلاغة العربية وحدها،وبمباحثها المتعددة، إطار نظرية متكاملة للاتصال بينها وبين التداوليات وشائج تبدو واضحة المعالم في أكثر من موضع، وفي هذا السياق يقول "خليفة بوجادي":« إن التداولية وجه من وجوه البلاغة، [...] وقد عرف الدرس البلاغي العربي القديم نظرية بلاغية متطورة جدا، وهي نظرية للتواصل عند كثير من الدارسين، لا تختلف عما تعرضه اللسانيات الحديثة»[3].

يتضح أن ثنائية الإنشاء والخبر وأغراض الأساليب البلاغية، والصدق والكذب، لها علاقة بنظرية أفعال الكلام؛ وهي أحد مفاهيم اللسانيات التداولية، وأن البلاغة العربية

---

[1]-ينظر:خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص214.

[2]-ينظر: نفســـــه، ص215.

[3]- نفســـــــــه، ص216.

في أوجز تعريفاتها هي مطابقة المقام لمقتضى الحال، فهي لا تختلف عن اهتمامات اللسانيات التداولية التي هي دراسة اللغة حال الاستعمال ؛أي الكلام،بما يكتنفه من أحوال المتكلمين،وعناصر المقام وكل ملابسات التواصل،وميزتهما أنهما متدخلان لاشتراكهما في هذه القضايا وغيرها[1].

2-التداولية في النحو العربي:

قد تكون البلاغة العربية القديمة وحدها كافية لأن تمثل كثيرا من مباحث اللسانيات التداولية الحديثة،لما تناولته من قضايا عديدة ترتبط بالاتصـــــــال واستعمال اللغة.وقد اهتم النحو بمعرفة أحوال المتخاطبين، وظروف أداء الخطاب بينهم ضرورية لصناعة النحو وفيما يلي عرض لبعض قضايا التواصل والتداول باستحضار نصوص ذات أبعاد تداولية من النحو العربي وفق ما يلي:

2-1 تداولية المتكلم في النحو العربي:

للمتكلم مكانة بارزة في الدرس النحوي العربي؛حيث يعتد به في كثير من المباحث نحو الفرق بين الكلام والتكليم «إن المتكلم هو فاعل الكلام» [2]، فقد سمي متكلما بالنظر إلى الفعل الذي يؤديه،وفي حديث "ابن جني" عن موقع المتكلم في الإعراب،فهو الذي يملك المعنى الحقيقي للعبارة،وهو الأدرى بمقاصده وأغراض الكلام، لذا كان ظاهر البنية وشكلها من اختصاصه هو دون غيره[3].

وقد حظي الكلام باهتمام النحويين، لاسيما في التفريق بين "الكلام والقول" ميز بينهما "ابن جني" بقوله:« للخفوف والحركة وذلك أن الفم واللسان يخفان له، ويقلقان

---

[1]-ينظر: نفســـــه.

[2]-أبو هلال الحسن العسكري:الفروق في اللغة،ص27.

[3]-ينظر:خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص220.

ويمذَلان به"مذل المريض:فرح"وهو ضد السكوت» [1]، ويجمع الشروط التي حددها النحاة للكلام في «كل لفظ يستقل بنفسه مفيد لمعناه»[2].

وزاد السيوطي(ت911هـ) على هذه الشروط شرطا آخر هو القصد، حيث لا يعتد بالكلام الصادر عن الساهي والنائم لعدم توفر هذا الشرط يقول:«إنك إذا قلت قام الناس اقتضى إطلاق هذا اللفظ إخبارك بقيام جميعهم[...]فعلم بهذا أن الإفادة"قام الناس" الإخبار بقيام جميعهم بشرطين:

أولا: ألا تبتدئه بما يخالفه.

ثانيا:ألا تختمه بما يخالفه.

ثالثا:أن يكون صادرا عن قصد»[3].

2-2 تداولية المخاطب في النحو العربي:

تتضح قيمة السامع في الدرس النحوي من خلال جملة من شواهد، أهمها مفهوم الكلام وأقسامه، حيث قسم اعتداد بالسامـــــــع وفي هذا قيمة تداولية، واستحضر "خليفة بوجادي" نص ابن فارس لتوضيح ذلك يقول:«أما واضح الكلام فالذي يفهمه كل من سامع عرف ظاهر كلام العرب»[4]،فوضوح الكلام قائم على مدى فهم السامع له، بناء على الأساليب اللغوية التي يعرفها، وحقيقة الكلام نفسه مرتبطة بما سمع وفهم[5].

---

[1]-ابن جني:الخصائص، 19/1.

[2]- نفســــــــــه، ص31.

[3]-السيوطي:المزهر في علوم اللغة وأنواعها،شرح وتعليق:محمد جاد المولى بك وآخرون، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، [دط]، 1987، 39/1.

[4]-ابن فارس(أحمد زكريا) الصاحبي ، ص517.

[5]-ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص223.

بالإضافة إلى ذلك فالكلام مرتبط بالفائدة وما يحرزه السامع من نفع، والفائدة نفسها تتحدد بالسامع دون غيره، فقدم "خليفة بوجادي" لنا توضيح من خلال ما جاء في شرح ابن عقيل في شرح الكلام عند النحاة:« اللفظ المفيد فائدة يحسن السكـــوت عليها [...] والكلم ما ترتب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليه، نحو إن قام زيد»[1].و الملاحظ في العبارة المتكررة "يحسن السكوت، لم يحسن السكوت"اهتمام بالمخاطب الذي يصدر عنه السكوت على الأداء أو عدمه؛ أي أن تعريف الكلام كان بالنظر إلى موقف اتصالي ما، وهي قيمة تداولية معتمدة في بيان الكلام من غيره عند النحاة.

يخلص"خليفة بوجادي" إلى الفرق بين الجملة والكلام والقول عند النحاة أربعة مقاييس، منها ما يرتبط بالمتكلم، ومنها ما يرتبط بالمخاطب، ومنها ما يرتبط بالخطاب في ذاته، وهي الإسناد، القصد، الإفادة وحسن السكوت.وهي مقاييس تداولية في الواقع، لا سيما الثلاثة الأخيرة التي لا تتحقق إلا بالاستخدام الفعلي اللغة[2].

2-3تداولية الخطاب في النحو العربي:

يحظى الخطاب بقيمة كبيرة في الدرس النحوي العربي، فقد تناول النحاة مثلا خروج أداة الاستفهام من الدلالة على السؤال إلى الدلالة على معان أخرى، نحو الإنكار والاستبطاء، وغيرها .

---

[1]-محمد محي الدين عبد الحميد:شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ومعه كتاب منحة الجليل،بتحقيق شرح بن عقيل،[ط2]،[دت]، 14/1.

[2]-ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم،ص 224.

ومن أهم مباحث النحو العربي التي اهتمت بتداولية الخطاب أيضا، التقديم والتأخير، فتناول النحاة دواعي تقديم المسند إليه، ومنها أن يتمكن الخبر في ذهن السامع لأن في المبتدأ تشويقا إليه[1].

من جوانب الاهتمام بالخطاب ذاته في النحو العربي التعبير بالجملة الفعليـــــــة واختلافه عن التعبير بالجملة الاسمية؛ حيث يكون الأول عندما يتلقى السامع الخبر لأول مرة وليس لديه فكرة عنه.أما الثاني، فيكون حين يملك السامع على الأقل أدنى معرفة بموضوع الحديث، لكن المتكلم يرسله بقصد ومبالغة[2].

بالإضافة إلى ذلك تحدث النحاة عن الوحدات اللغوية، نحو الضمائر، أسماء الإشارة، الظروف الزمانية والمكانية،وزمن الفعل وغيرها من الوحدات التي لا تتحدد مدلولاتها إلا بالنظر إلى عناصر المقام والعبارات التي ترد فيها، وهي بذلك ذات دلالات تداولية، وهي نقطة اشترك في دراستها النحويون قديما، واللسانيون التداوليون حديثا.

ويذكر في الموضوع أيضا ما قدمه"سيبويه" (ت180هـ)في نظرته إلى المعنى وعلاقته بالبنية،إلى جانب ربط ذلك بمدى صحته في الاستعمال ومطابقة للكلام للواقع؛حيث جعل المعنى في العربية خمسة أقسام[3]:

-مستقيم حسن:أتيتك أمس، سأتيك غدا.

-محال:أتيتك غدا، وسأتيك أمس.

-مستقيم كذب:حملتك الجبل، شربت ماء البحر.

---

[1]- ينظر: المرجع السابق،ص226.

[2]-ينظر: نفســـــــه، ص228.

[3]-ينظر:سيبويه (أبي بشر عمروبن عثمان قنبر):الكتاب، 1/25-26.

-مستقيم قبيح:قد زيدا رأيت.

-محال كذب:سوف أشرب ماء البحر أمس.

ومما سبق نلاحظ أن هذه بعض مباحث النحو العربي التي تحفل بالكثير من القيم التداولية فيما يعرضه الدرس اللساني الحديث؛لذا ينوه"خليفة بوجادي" أنه بأمس الحاجة لقراءات جديدة، لا من أجل إثبات قيمة نفتقدها في القديم، وإنما لبيان رؤية متكاملة حظيت بها العربية في ظل علومه المختلفة.

وفي النهاية يذكر "خليفة بوجادي" أن علاقة اللسانيات التداولية ببعض مباحث البلاغة العربية، والنحو العربي،لا تنحصر بمصادر التراث العربي في هذين العلمين دون العلوم الأخرى، فهناك مباحث مشتركة كالنقد، والخطابة وغيرهما .

حاصل النظر في ما مضى أن "خليفة بوجادي" من الباحثين اللسانيين التداوليين المتميزين، فله نظرة تمتاز بالشمولية للتراث العربي فقد وقف على مواطن دراسة القدامى للمكون التداولي فتتبع إسهامات النحاة والبلاغيين في المجال التداولي، كما رصد الخصوصيات التي تمتاز بها هذه الدراسات، فوضع بذلك معالم التفكير التداولي العربي في مقابل الدرس اللساني التداولي الحديث.

3- الدرس التداولي عند نعمان بوقرة:

يعد الباحث الجزائري"نعمان بوقرة" *، أحدا أقطاب الدارسين المعاصرين الذين تبنوا التيار اللساني التداولي،فأحب الخوض في غمار هذا البحث،محاولا التعريف بالفكر التداولي وتطبيقه في بعض مناحي الموروث اللساني العربي؛أي"المدونة العربية"،وحري بنا أننكشف عن إسهامات"الباحث"،من خلال جملة من إسهاماته التي كانت في صلب الدرس التداولي،إذ رصد "الباحث" بعض تعريفات الدارسين المختلفة للتداولية نذكر منها.

التداولية اتجاه فلسفي و لغوي، يعنى بدراسة استعمال اللغة في الخطاب ، شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية، فهي بذلك تهتم بالمعنى كالدلالية و بعض الأشكال اللسانية التي لايتحدد معناها إلا من خلال استعمالها،وعدها "فرانسيس جاك""F.JAK"بقولـــــــــــه« تتطرق التداولية إلى اللغة خطابية و تواصلية و اجتماعية معا»[1]،فاللغة استعمال بين شخصين للعلامات استنادا إلى قواعد موزعة تخضع لشروط إنكانية الخطاب.

أما في الدرس النقدي العربي يعرض "الباحث" تعريف "صلاح فضل" يقول :«هي الفرع العلمي من مجموعة العلوم اللغوية التي تختص بتحليل عمليات الكلام بصفة خاصة،و وظائف الأقوال اللغوية و خصائصها خلال إجراءات التواصل بشكل عام»[2]،و بناءا على مجال اهتمام كل باحث يتبنى "الباحث"تعريفا خاصا به:« إن

---

* – أستاذ و أكاديمي جزائري" من أهم إصدراته:كتاب :محاضرات في اللسانيات المعاصرة،واللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة،و بعض المقالات التي نذكر منها:الكتابة اللسانية العربية و إشكالية المصطلح التداولي،نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية التراثية.

[1]–نعمان بوقرة:محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة،منشورات جامعة باجي مختار،عنابة،الجزائر،[دط]،2004، ص174.

[2]– نفســــــــه،ص174.

اللسانيات التداولية هي تخصص لساني يدرس العلاقة بين مستخدمي الأدلة اللغوية "المرسل، المرسل إليه"و علاقات التأثر و التأثير»[1].

اعتمد الباحث المنهج التداولي في تحليله لنصوص المعارف و العلوم المختلفة،قد تجاوزا التحليلات البنيوية و الشكلية،التي تقف عند حدود الوصف الظاهري لعناصر الملفوظ، غيرآبهة بدلالاته السياقية،و أغراضه التواصلية التي لأجلها أنشئ.

يرى"الباحث" أن هذا التيار اللساني الحديث،و شكله التراثي أنه ينظر إلى اللغة بوصفها كلاما حيا،منجزا في سياق معين يتلقاه المتلقي بإدراكه و شعوره،محاولا فهم رموزهـــا و إشاراتها،و تصريحها و تلميحها،من خلال ما ينتجه الخطاب من آثار سلوكية تنقل الملفوظ من الوجود النطقي إلى الوجود الفعلي.

و يلخص "الباحث" أن الفلسفة التداولية الحديثة في حقيقتها تداولية كبرى،و هي أن لا كلام إلا بين اثنين،حتى و لو كان الكلام حادثا بين المتكلم وذاته،و في هذه الحال تكون علاقة المتكلم بالمستمع ضمن علاقة العرض للفكرة و المعترض عليها،ولا يكون الاعتراض بدليل،و لا معترض إلا لطلب الصواب،و لا طلب للصواب إلا بجملة من القواعد[2].

1-إشكالية المصطلح التداولي في نظر نعمان بوقرة:

لقد أثمر الفكر التداولي الحديث في سياق التطور النظري للسانيات و الفلسفة الحديثة،و بتفاعل معرفي و منهجي مع المسألة الأدبية ،و قضايا تحليل الخطاب ثلة من المصطلحات و المفاهيم ،التي تسارع نموها و انتشارها في الأوساط البحثية الغربية،حتى أضحى تعددها و تداخلها من أخص خصائص الفكر العلمي الحديث في

---

[1]-المرجع السابق،176.

[2]-ينظر:نفســـــــه،ص176.

تجلياته العولمية، و يرى "نعمان بوقرة" أن هذا المشهد له أثر في توجيه الكتابة اللسانية العربية في البعد التداولي في مستوى عرض النظريات و التمثيل لها من اللغة العربي، أو على الصعيد التعليمي الذي حاول استيعاب المعرفة اللسانية الحديثة و تبسيطها للقارئ العربي.

و كانت غاية "نعمان بوقرة" تذليل العقبة الاصطلاحية التي أدت أحيانا إلى سوء فهم و عرض للمفاهيم الأساسية التي تعد مداخل بنائية للمعارف، محاولا تسليط الضوء على بعض الجوانب المشكلة من خلال عرضها و تحليلها لعينة من المصطلحات التداولية المستعملة باطراد أو بشذوذ عند رواد الكتابة اللسانية التداولية العرب،من أمثال "طه عبد الرحمن"،و أحمد المتوكل و غيرهما[1].

و يؤكد "الباحث" على ضرورة التركيز على أسس الوضع الاصطلاحي،و مشكلات الفهم المترتبة عن الفوضى الاصطلاحية التي تميزت بها الكتابة اللسانية العربية في وضعها الراهن،و إن الخطوة الأساسية لأي نظام معرفي تتمثل في تحديد موضوعات المعرفة فيه[2].

هذا وقد عدت اللسانيات بمختلف مجالاتها البحثية الموضوع المفضل بالنسبة إلى المترجمين والنقلة،فكثرت الأبحاث التعريفية بالعلم و المنتهجة لسبيل التيسير والعرض،و إذا كانت الدراسات اللسانية العربية الحديثة قد بذلت جهدا لا يستهان بها في أقطار عربية من أبرزها منطقة المغرب العربي ،و لبنان،و مصر التي تولت جانب الترجمة و الكتابة التعريفية فإن ما بذل من جهود لا يمكن أن يحقق الطموح في نضج هذا العلم ناهيك عن المشكلة الفعلية في إثرائه يقول الباحث:« فلم نعتد بعد إطار التعليم

---

[1]–نعمان بوقرة:الكتابات اللسانية العربية و إشكالية المصطلح التداولي،على الساعة10:30،2013/03/12 http//brahmiblogspotcom. Blogspot.com.

[2]–ينظر: نفســــــــه.

و تقريب العلم و اكتشافه،و عقد الصلة الحميمة بينه و بين المثقف العربي لكي يتذوق هذا العلم الحديث و يلم به»[1].

و أدرك اللسانيين العرب المحدثون أهمية هذا العلم و ضرورة الإلمام بأسبابه إلماما واسعا و الإحاطة بنتائجه إحاطة شاملة بغية تقويم العمل اللغوي العربي القديم.

ولهذا لم يتوانوا في التعريف بهذا العلم و القيام بترجمة المؤلفات اللسانية المهمـــــة،فالاهتمام بالألسنية في العالم العربي بصورة عامة أمر حديث العهد نسبيا، لا نكاد نجد منه أمرا يذكر قبيل الستينيات سواء في ميدان التدريس أو البحث[2]،و في السياق ذاته يقدم "عبد الرحمن الحاج صالح" وصفا للحالة اللسانية العربيـــــــة فيقول:« يتصف البحث العلمي في اللغة العربية في زماننا هذا بصفات جد سلبية،بالإضافة إلى ما يعرفه العصر من تكنولوجيا حديثة تطبق على البحوث اللغوية بنجاح تام في البلدان الراقية، و يعرف كل واحد البطء الذي يسير به وضع المصطلحات في الاستعمال»[3]،و في هذا السياق التعريفي كثرت المصطلحات اللسانية في ميدان بسط المفاهيم المحدثة في هذا العلم الغض في ثقافتنا اللغوية المعاصرة إذ لا يتجاوز عمره في كثير من البلاد العربية عشرين سنة.

و يرى "الباحث"أن هذه التعددية الاصطلاحية المرتبطة رأسا بتعددية المصـــــدر والاستمداد أثرها في المستوى التطبيقي، فاختلفت أنظار الباحثين في سياق استثمار المفاهيم اللسانية المحدثة في إعادة وصف اللغة العربية، و نقد التراث العربي القديـــم

---

[1]–ينظر: المرجع السابق.

[2]–ينظر : نفســـــه.

[3]–عبد الرحمن حاج الصالح: بحوث و دراسات في اللسانيات العربية ،دار موفم للنشر،الجزائر،[دط]،2007،25/1.

رهين محابس النظريات الغربية المعاصرة فمرة هو بنيوي في عيون أنصار هذا الفكر، و مرة هو توليدي ،و أخرى هو تداولي وظيفي[1].

و بهذا نجد "الباحث" ينظر إلى الفكر العربي أنه واقع في أزمة هوية الذات،و هو الواقع لا يمكننا إنكاره ،و بهذا كان المشكل الاصطلاحي عنوانا ظاهرا لهذا المشهد المرتبك الذي حاول الخطاب اللساني العربي الوصفي التعبير عنه، مبينا أسبابه ومحاولا اقتراح الحلول ،و هو وصف في نظر "الباحث" ثابت لا خلاف حوله إلا في العبارة ، و لا بد من النظر فيما كتبه نخبة من الباحثين من أحمد مختار عمر،و عبد الرحمن صالح، وغيرهم ممن سبقهم في مناقشة المسالة الاصطلاحية في اللسانيات بوصفها العقبة ،و في هذا السياق يذهب تمام حسان:« إن الذين تصدوا للكتابة اللسانية بعامة ووضع مصطلحات بخاصة لم ينتبهوا إلى ضرورة النظر في المحاولات السابقة مما أدى إلى افتقاد شرط العرفية الواجبة للمصطلح،و من ثم التشتت و التعدد اللذين يمثلان اكبر خطر يواجه مستقبل العربية»[2] .

إن نشأة المصطلح التداولي في الخطاب اللساني العربي الحديث غني عن الذكر أن يشار إليه؛إذ تعود إلى أيام رفاعة التهطاوي،ثم شق طريقه نحو التطور و التجذر في الساحة العلمية العربية،فظهرت الدراسات المستفيضة التي تبتغي معالجة مسائل توليده و تشكيله و آليات توظيفه في البحث العلمي و العملية التعليمية[3].

ومع هذه النشأة توالدت من رحم الكتابة اللسانية العربية مئات المصطلحات اللسانية حاولت الجهود المعجمية الفردية،و قد شقت هذه المصطلحات طريقها في عباب

---

[1]– ينظر:نعمان بوقرة :ملامح التفكير التداولي البياني عند الأصوليين

على الساعة–10:30 12 /http//brahmiblogspotcom. Blogspot.com.2013/03

[2] – نعمان بوقرة:الكتابات اللسانية العربية و إشكالية المصطلح التداولي.

[3]– ينظر :نفســــــــه.

الاختلافات المذهبية والنظريات المختلفة التي توسلت اللغة موضوعا للدراسة من نواحيها الشكلية و الوظيفية،و في هذا السياق الوظيفي الذي يعطي للبعد الاستخدامي التداولي الأهمية في حركية اللغة نشـــأ المصطلح التداولي بكل حمولاته المعرفيـــــــة والفلسفية والإجرائية متأثرا بالمصطلح التداولي الغربي الذي نشأ بين أحضان الفلسفة الوضعية التحليلية في "إكسفورد" ثم شق سبيله في نحو معانقة اللغة في مظهرها العادي معبراعن أهم المفاهيم التي تصف كيفية استخدام المتكلمين للعلامة اللغوية قصد التعبير عن أفكارهم و التأثير في المستمعين[1].

و يذكر "الباحث" أن في الثقافة العربية يرجع الفضل في تشكيل و تمكين مصطلح التداولية دالا على العلم "la pragmatique"، أي أنه جعل مصطلح "التداوليات"مقابلا للمصطلح الغربي"براغماتيقا"،إلى المفكر المغربي "طه عبد الرحمن" في بداية السبعينيات من القرن المنصرم مفضلا إياه على الترجمة الحرفية التي ظهرت في بعض الكتابات العربية[2].

و لقد اختلف الدارسون في تحديد المصطلح الرئيس الدال على هذا المجال العلمي من اللسانيات الحديثة؛أي اللسانيات التداولية،فقد وردت مصطلحات مختلفة في دراسات أساسية تعرف بهذا الموضوع مثل:التداولية،والتداوليات،السياقية،والبراغماتية،وعلم التخاطب و غيرها.

و في زخم تعدد المصطلحات الذي تعاني منه الكتابات اللسانية العربية،لا بد من توحيد، بخاصة ونحن في عصر الإنترنت، و هو ما من شأنه تسهيل الاتصال و بناء الروابط بين اللسانيين و المترجمين العرب ليتبادلوا تجاربهم في هذا المجال،وهو من

---

[1]– ينظر: نعمان بوقرة: اللسانيات اتجاهاتها و قضاياها الراهنة،ص220.

[2]–ينظر:طه عبد الرحمان:في أصول الحوار و تجديد علم الكلام،المركز الثقافي العربي الدار البيضاء،المغرب،[ط2]،2000،ص27.

شأنه تقليص الفوارق و الاختلاف،على أننا نشايع من ذهب إلى أن وضع المصطلح بعامة و اللساني منه بخاصة ليس رهين مواصفات مواضعاتية معينة بل هو خاضع للاستعمال العادي للغة في تعبيرها عن المفاهيم العلمية بكل سلاسة و طلاقة لا يجيدها كثير من اللغويين،و الملاحظ أن «تفاوت الدراسات العربية فيما بينها قوة وضعفا،فبعضها لا يتجاوز حدود الترجمة الحرفية للدراسات الغربية،وبعضها قوامه الترجمة و الخلط أحيانا بين المصطلحات مما يوقع القارئ في هذه الترجمات المتعددة في حين تتراءى ثلة من الباحثين ممن يستفرغ الجهد في سبيل العناية بالبعد التداولي للغة وتأصيله،فاتسمت كتاباتهم بالمزاوجة بين التراث و المعاصرة»[1].

وتحقيقا لما سبق أن جهود الباحثين العرب لا تصدر عن مرجعية فكرية واحدة،فبعضها لا يتجاوز حدود الترجمة الحرفية،للدراسات الغربية،و بعض قوامه الترجمة و الخلط أحيانا بين هذه المصطلحات،و الوقوع في فخ الترجمات الخاطئة،فيجد القارئ نفسه أمام ركام هائل من المترجمات التي لا اتفاق في شأن إطلاقها وتسميتها،وأحيانا وضعت هذه المصطلحات على أساس أنها متكافئة في حين أن لكل منها دلالاته،و في مقابل هؤلاء نجد ثلة من الباحثين صرفت أنظارهم تلقاء الأحداث الكلامية و الدراسات التداولية عموما[2]،فغدت تدرس اللغة بوصفا نشاطا أو حدثا لغويا فأولت الضمنية،و مهتمين بالعنصر الدلالي و التداولي المحدد للقول و المولد له[3].

يؤكد "الباحث" أن ما أدى إلى انتشار اللغة العربية في عصرها الذهبي ليس مرده إلى تسامح معجمها اللغوي في كل لفظة جديدة فحسب بل للريادة العلمية و العملية التي كانت للحضارة الإسلامية في ذلك الزمان.

---

[1]– ليلى كادة:المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية ظاهرة الاستلزام الحواري أنموذجا،ص93.

[2]–ينظر:مصطفى غلفـــان:اللسانيات العربية الحديثة،دراسة نقدية،في المصادر و الأسس النظرية و المنهجية،سلسلة رسائل و أطروحات رقم:4،مطبعة فصالة المحمدية،المغرب،[دط]،[دت]،ص249.

[3]–ينظر: ليلى كادة:المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية ظاهرة الاستلزام الحواري أنموذجا،ص75.

2-نظرية الأفعال الكلامية في التراث العربي:

تتجلى ملامح التداولية في التراث العربي من خلال نظرية الأفعال الكلامية عند أعلام الفقه،والتفسير،و اللغة و الكلام،والقراءات،و يتتبع "الباحث" مسار جهودهم من خلال مسارين متكاملين يخدمان الخطاب القرآني في تمظهره البياني من خلال نظرية الإعجاز،و هذان المساران يعبران عن ترابط البنية التراثية،ولعل الباب الواسع لولوج نظرية الفعل الكلامي في صورها العامة و التأسيس لنموذج عربي طموح لها هو باب الأساليب الإنشائي و الذي لاقى عناية بالغة في كتابات علماء النقل،و العقل في المعرفة الإسلامية[1].

تتأسس نظرية الفعل الكلامي على قاعدتين عني القدماء بتوصيفهما هما[2]:

أ-عرفية التداول:للعرف ثلاثة أشكال فهو إما أن يكون وضعها لغويا، أو شرعا، أو اجتماعيا.

ب-قصد المخاطب:يقوم الخطاب الذي يؤسسه المخاطب على جملة من المقاصد تحدد هدفه وغايته،يقوم الخطاب الذي يؤسسه المخاطب على جملة من المقاصد تحدد هدفه و غايتـــــة، وتحقيقا لذلك يطمح المخاطب إلى أن يكون كلامه مفهوما و دالا يحسن السكوت عليه مراعيا في ذلك تفاوت درجات المخاطبين في الإفهام و على الرغم من تواجد المعرفة العرفية بالأوضاع اللسانية،فإن على المخاطب أن يهتم بأنواع القرائن اللسانيـــــــــــة و المقامية ليجلى ما غمض من دلالات مقصودة.وربما هذا ما يفهم من نص "ابن قيم" حين حذر من إهمال قصد الخطاب:فإياك أن تهمل قصد المتكلم و نيته و عرفته فتجنى عليه و على الشريعي.

---

[1]- ينظر: نعمان بوقرة : نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونةاللسانية التراثية،ملتقى علم النص،مجلة اللغة و الأدب،جامعة الجزائر،العدد17،جانفي2006، ص193.

[2]-ينظر:نفســــــــــــــه.

يرى "الباحث" إن هذين الأصلين هما المقصودان في مقالة"ابن خلدون" حين حاول تحديد اللغة بقوله:« اعلم أن اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده،و تلك العبارة فعل لساني،فلا بد أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها و هو اللسان، وهو كل أمة بحسب اصطلاحهم» [1]، يتضح من تعريف"ابن خلدون اهتمامه بعناصر التواصل اللغوي،مقابل ما اهتم به التداوليين المعاصرين.

2-1أقسام نظرية الفعل الكلامي:

تعددت تقسيمات العلماء القدماء للكلام وأضرب الخبر و الإنشاء بوجه خاص،و قدم "الباحث" التقسيم النموذجي لهذه الأقسام الموضح في المخطط الآتي[2]:

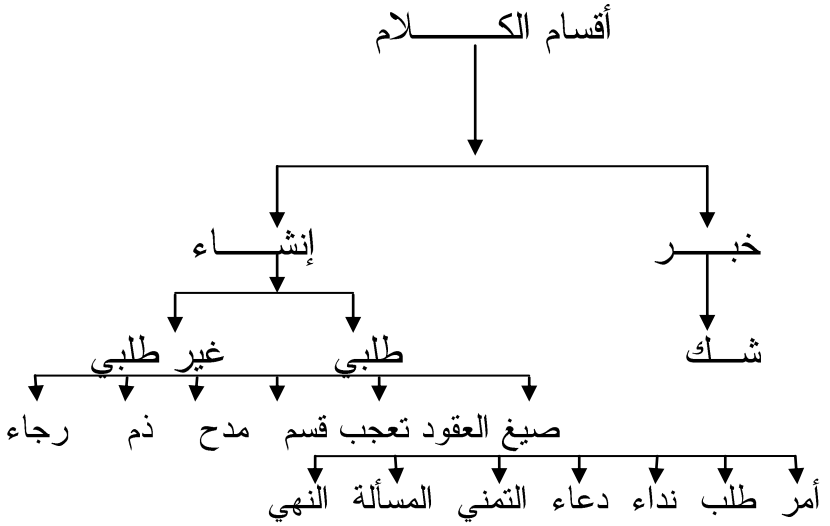

و أغلب العلماء متفقون على أن معيار الصدق والكذب أو الإحكام إلى حجة الواقع هو الفيصل في التحذير بين أضرب الكلام الرئيسية "الخبر و الإنشاء".

يرى "نعمان بوقرة" أن هذا التوصيف غير دقيق،بل لا ينضبط في كثير من الأحوال لعل أهمها تراوح صفة الصدق أو الكذب بين الخبر ذاته أو قائله،فإن كانت الصفة مرتبطة بالخبر فقط فإن هذا قطعا للمقام عن سياقه العام،و إن كان مرتبطا

---

[1]– ابن خلدون :المقدمة،ص567.

[2]–ينظر:نعمان بوقرة:محاضرات في اللسانيات المعاصرة،ص200.

بالمخاطب،هذا يعني اتهام الناس كلهم في أقوالهم حتى يقدموا البراهين المثبتة لصحة الأقوال،و هذا شبه مستحيل في رأي "الباحث"،ناهيك عن الأخبار المجمع صدقها و التي لا يتطرق إليها التكذيب بأي وجه من الوجوه و المسلمات التي تمثل بديهيات العقــول و الطبيعة[1].

و قد تحدث "نعمان بوقرة" عن تجاوز هذه التعقيدات المنطقية،و الوضعية،إذ يورد تقسيم الكلام إلى أفعال يكون اللفظ بها إيقاعا لفعل و أفعال أخرى،تصف العالم و تخبر عنه[2].

1-الأفعال الإيقاعية:

ساق فيه "الباحث" التصور الأصولي الذي يقرر وجود أقوال توقع أفعالا في الوجود كأقوال البيع،والشراء،و الهبة،و الوصية،و الزواج وسائر أنواع العقود التي يتحول القول فيها بمجرد التلفظ به إلى فعل ملزم واقع[3].

-بنية الفعل الإيقاعي "الإنجازي":

يقوم الفعل الإيقاعي في التصور الأصولي على القواعد التالية[4]:

أ-وضوح الدلالة اللسانية.

ب-عرفية المواضعة اللغوية.

ج-علم المتكلم و المستمع بفحوى الخطاب.

د-الوقوع الكلي للفعل.

هـــ-الدلالة الحاضرة أو المستقبلة لزمن الفعل لفظا ومعنى أو معنى فقط.

---

[1]-ينظر: المرجع السابق،ص201.

[2]- ينظر: نفســــــه.

[3]-ينظر: نعمان بوقرة : نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية التراثية، ص193.

[4]- ينظر: نفســــــه.

و-إخلاص القصد و النية.

و الملاحظ عن هذه القواعد تماثلها مع المعايير التداولية.

الإنشاء الطلبي يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب،إذ يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه،في حين يرى "الباحث"أن هذا النوع يوافق ما اصطلح عليه "سيرل"بالإعلانيات

2-الأفعال الطلبية (التوجيهات-سيرل):

وفتق الأصوليون مبحث الأمر تفتيقا يكشف عن عبقرية هذه النخبة في دراسة المعنى و تحليل الخطاب،إذ يعد هذا الجزء جوهر القضية الاجتهادية في تفسير النصوص،و من بين المسائل المهمة عندهم المبحث عن جزء الأمر،و دلالاته في المواضعة ،والاستعمال، و عطف الأوامر،وتكرارها،و امكان تراخيها في الزمـــــــــان،و المكان،وهذا ما يعكس غرضها الانجازي بالدرجة الأولى[1].

كما شكل الاستفهام محطة أخرى في عنايتهم بالفعل،و قد ذكره "ابن حزم الأندلسي" ضمن أضرب الكلام.

و الشيء الذي أثار دهشة "نعمان بوقرة" معيار المطابقة الذي أخذ به "سيرل" في تمييزه بين غرض فعل الاستفهام و فعل الأمر عمل به "السيوطي"في كتابه "همع الهوامع"يقول:« والفرق بين الطلب في الاستفهام و بين الطلب في الأمر و النهي والنداء واضح،فإنك في الاستفهام نطلب ما هو في الخارج ليحصل في ذهنك نقش له مطابق،و فيما سواه تنقش في ذهنك ثم تطلب أن يحصل له في الخارج مطابق وعناية بمقاصد المتكلم أشير إلى إمكان تحول الاستفهام بهل إلى تمني الحصول على شيء بعيد المطمح»[2]،إن النظر إلى طبيعة العلاقة بين المتكلم و المخاطب يحدد غرض

---

[1]- ينظر:المرجع السابق،ص196.

[2]- السيوطي(عبد الرحمان جلال الدين بن أبي بكر):همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،تحقيق: عبد العالي سالم مكرم،و عبد السلام محمد هارون،مؤسسة الرسالة،بيروت،لبنان،[ط2]،1987،ص75.

الخطاب و درجته من حيث الإلزام أو التخيير،أو الالتماس،و أن هذه الأبعاد التداولية كان معمول بها في الدرس اللغوي العربي.

3-الفعل الإخباري:

يتمثل الغرض الإنجازي لهذه الأفعال في نقلها،و تصويرها للأحداث المادية في الواقع،و يشترط فيها سلامة النية حتى يحقق الخبر غرضه الاجتماعي بشكل عـــــــام،و مثل لها "الباحث" بالكتابات التاريخية،و الرسائل السياسية [1].

4-الفعل الإلتزامي:

يلتزم المخاطب بفعل شيء تجاه المخاطَب طوعا،و تمثله أفعال الوعد ،والوعيـــــد و،الضمان ،والإنذار،وهي كثيرة في الخطاب القرآني والنبوي،في حين يرى"نعمان بوقرة"أن الفرق بينها وبين الطلبية متجهة نحو المتكلمبينما تتجه الثانية نحو المخاطب[2].

5-الأفعال التعبيرية:

يستعمل المتكلم في مقامات خاصة في الرضا،و الغضب،والحزن،والنجاح أفعالا كلامية غرضها التعبير عن المشاعر والأحاسيس كما ورد في القرآن على لسان زوجة عمران و هي تتحسر على كونها أنجبت أنثى و كانت تتمنى أن يكون المولود ذكرا،وقد يبادر إلى التعبير عن هذه الأحاسيس فيما يخص حالات غيره،كأن يغضب أحدنا لغضب صديقه أو يحزن لحزنه،ويلخص "نعمان بوقرة"هذه الأفعال في الترسيمة التي تهيمن بنيتها على بنية فعل التعبير في الاستعمال العادي للغة[3]:

---

[1]-ينظر:نعمان بوقرة: محاضرات في المدارس اللسانيات المعاصرة،ص205.

[2]-نفســـــــــــــــه.

[3]-ينظر:نعمان بوقرة:نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية التراثية،ص198.

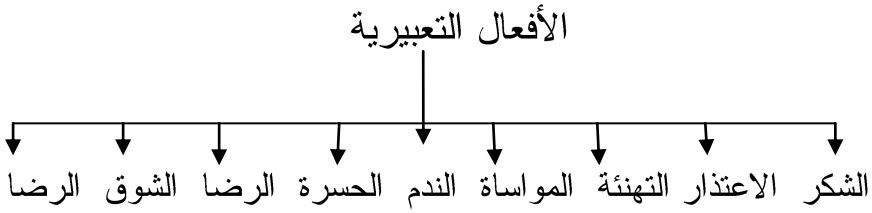

-الفعل القضوي:

يمثل الفعل القضوي عند "سيرل" و اللفظي عند "أوستين" نسبة المسند إلى المسند إليه و العلاقة بينهما في أصل الكلام عند عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) يقول:« فمن الثابت في العقول و القائم في النفوس أنه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به[...] و لما كان كذلك وجب أن لا يعقل إلا من مجموع جملة:فعل و اسم كقولنا خرج زيد أو اسم و اسم كقولنا زيد منطلق،فليس في الدنيا خبر يعرف من غير هذا السبيل،و بغير هذا الدليل،و هو شيء يعرفه العقلاء في كل جيل وأمة،و حكم يجري عليه الأمر في كل لسان ولغة»[1]،و بالنظر في مقاصد المتكلمين تتحدد طبيعة الأفعال في مستوى الإنجاز،و تتخالف قوة و ضعفا بسبب اختيار المادة اللسانية التي منها يتشكل القول.

الأفعال الكلامية بين المباشرة و عدمها:

تحدث "نعمان بوقرة" عن تمييز القدماء بين مقتضى الظاهر و ما يخرج عن مقتضى الظاهر.

النوع الأول: وجد "الباحث" أنه معبر عنه في ثنايا نصوص الجرجاني بقوله:« ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده،و ذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلا بالخروج على الحقيقة»[2].

النوع الثاني:فتمثله الأقوال الخارجة في دلالتها عن مقتضى الظاهر،وهي في الحقيقة أفعال سياقية "مقامية" لا يدرك معناها إلا من القرائن اللسانية و الحالية و أضرب الاستدلال العقلي كان يرد المخاطب على المتكلم السائل في منظم الحوار ردا لا يصلح

---

[1]-عبد القاهر الجرجاني:دلائل الإعجاز في علم المعاني،ص527.

[2]-نفســـــــه،ص262.

حرفيا أن يكون ردا لما قال على أنه بالقرائن الحافة يكون مجيبا له عما سأل بخاصة في مقام التعريض و هو المصطلح عليه بالاستلزام الحواري،و مثال هذه الأفعال عند البلاغيين الكناية،وأسلوب الحكيم و السائل بغير ما يطلب كسؤال الناس عن الأهلـــــة،و أما عند الأصوليين فمثلها فحوى الخطاب أو دليله،أو ما يسمى بدلالة المخالفة[1].

3-المكون التداولي عند الأصوليين:

يحاول "نعمان بوقرة" من خلال هذه التوصيفة لبعض النصوص اللغوية التراثية العربية،أن يضع إطارا للسانيات تداولية عربية تدرس الاستعمال اللغوي و أغراضه متجاوزة وصف البنية و الشكل النحوي فاتحة أفقا أرحب للدراسة النصية المتكاملـــة، وتعد حضارة العرب في أصلها حضارة نصية بيانية تقوم على مقاصد الخطـــــــاب و مغزاه في عملية الفهم و الإفهام.

و يمثل البيان المحور الرئيس للنظرية البلاغية حيث استقطب اهتمامه الفكـــــــري والمعادل لعلاقة اللغة بالمتكلمين في السياقات التي يعاينوها [2]، و البيان عند الجاحـــظ :« اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى وهتك الحجاب دون الضمير حتى يفضي السامع إلى حقيقته،ويهجم على محصوله،كائنا من كان ذلك البيان ومن أي جنس كان الدليل لأن مدار الأمر،والغاية التي إليها يجري القائل و السامع،إنما

---

[1]– ينظر: نعمان بوقرة:نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية التراثية،ص199.

[2]– ينظر:نفســــــــه، ص175.

هو الفهم والإفهام فبأي شيء بلغت الإفهام،و أوضحت عن المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضع»[1].

ترتبط قصة الفهم و الإفهام بوظيفة المتكلم الساعي إلى إظهار الخفي وتوضيحه للسامع بالاستعانة بكل الوسائل و الإشارية لتحقيق الفهم،لذا يرى "الباحث" أن الخاصية الأساسية للبيان أنه تعليمي علمي،تحقيق التواصل العالي،و الإفادة بين المخَاطب والمخاطب،يذكر"الباحث"أن هذا المفهوم في بعه التبليغي الغرض التداولي للخطاب التواصلي في المقامات المختلفة من وجهة نظر حديثة[2]،و في هذا السياق يرى"نعمان بوقرة" أن الجاحظ ركز على مقصد أدبي مهم يتمعن في إفهام المخاطب والإبلاغية لتحقيق المقصد المتمثل في البيان[3]،و هو الغرض الذي تحرص التداولية المعاصرة على تحقيقه في الخطابات المنجزة.

يرى "الباحث" أن النظرية الجاحظية تتوزع على مستويين هما[4]:

أ-المستوى التداولي الإقناعي.

ب-المستوى المعرفي.

و مضى "الباحث" يوضح رؤية "الجاحظ" بالنسبة للبلاغة في اللفظ والمستوى المعرفي الذي يختص بالمعاني بصفة عامة؛و من ثم يرى "الباحث"أنه حصر البيان في اللفظ وربط الإقناع بالتداول،و يمضي "الباحث" أن الجاحظ توصل إلى هذا المستوى

---

[1]- الجاحظ:(أبو عمرو بن بحر)،البيان و التبيين ، تحقيق:عبد السلام محمد هارون ،مكتبة الجاحظ،مصر،[ط4]،1975،25/1.

[2]-ينظر نعمان بوقرة : نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية التراثية،ص175.

[3]-ينظر: نفســـــه.

[4]-ينظر: نفســـــــه.

البلاغي في البيان انطلاقا من الوظيفة التواصلية،و ينقل هذا النص الذي يحمل في طياته أبعاد تداولية « إن المعاني القائمة في صدور المتكلمين المتصورة في أذهانهم،والمتخلجة في نفوسهم،والمتصلة بخواطرهم ،و الحادثة عن فكرهم ، مستورة خفية، وبعيدة وحشية،و محجوبة مكنونة،و موجودة في معنى معدومة،لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه،و لا حاجة أخيه،و خلطه ولا معنى شريكه،و المعين له على الأمور،[...]،وعلى قدر وضوح الدلالة وصواب الإشارة،وحسن الاختصار،ودقة المدخل يكون إظهار المعنى و كلما كانت الدلالة أوضح وأفصح كانت الإشارة أبين وأنور،كان أنفع وأنجح و الدلالة الظاهرة على المعنى الخفي هو البيان» [1]،يحتوي النص على أسس العملية التواصلية بشتى وظائفها في إطار اللسانيات المعاصرة،فالمعاني الخفية لا يتم التعرف عليها إلا بالاستعمال،وكذلك الإخبار عنها،إذ يرى "الباحث" أن هذا التصور يساير فهم الإبلاغ الذي تعتني به التداولية،تصف وتفسر حركية الخطاب بين مستعملي اللغة في علاقة الكلام المنجز بالسياق العام والخاص،ومدى تأثيره من حيث هو سلسلة من الأفعال في المتلقي في مستوى الفهم والفائدة[2].

و يورد"الباحث" اشتراط الجاحظ أن الإفهام يكون مطلبا سابقا للإقناع و التأثير؛أي أن المتلقي من خلال فهمه لقصد المرسل يمكنه أن يتأثر،ثم يقتنع بما أرسل إليه،و في هذا السياق نلاحظ أن الجاحظ وضح ذلك من خلال قوله:« أصناف الدلالات على المعاني من لفظ،وغير لفظ خمسة أشياء،ولا تنقص،و لا تزيد؛أولها اللفظ ثم الإشارة،ثم

---

[1]–الجاحظ :البيان و التبيين،ص35.

[2]– ينظر نعمان بوقرة : نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية التراثية،ص176.

العقد،ثم الخط،ثم الحال التي تسمي نصبة،و النصبة هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف،و لا تقتصر عن تلك الدلالات»[1].

من خلال الحديث عن ضرورة استعمال المعاني،فالإخبار عن المعنى هو الذي يضمن تقريبه إلى الفهم حيث يركز على ضرورة إفهام المخاطب،و إبلاغه محتوى الرسالة الأدبية،كما يشترط "الجاحظ" أن يكون استعمال المعاني مفيدا و محققا لقصد المتكلم؛أي فيه منفعة.

يعرج "نعمان بوقرة" إلى الكلام عن عالم فذ في اللغة العربية،و عن فضل بناءه للتراث العربي على قوام لا يمكن أن تنكسر و هو"السكاكي"،فرأى الباحث احتواء نصوصه على ملامح تداولية من خلال توصيفه عناصر العملية التواصلية،و ربطها بمقتضى الحال،لأن وضعية المتلقي و أحواله تساهم مساهمة فعالة في فهم المقصد فها جيدا،وتحدد أيضا نوعية الكلام المرسل من المتكلم [2].

و يؤكد "نعمان بوقرة" درجة عناية السكاكي بفكرة مقتضى الحال أو المقام،وتمعين العلاقة الوثيقة بين المتلقي و المقام و وجوب الالتفات إلى تغاير أغراض الخطاب، وهذا ما ذهب إليه السكاكي «فمقام التشكر يباين مقام الشكاية و مقام التهنئة يباين مقام التعزية و مقام الترغيب يباين مقام الترهيب و مقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل، و كذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار،ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار،[...]،و كذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي،و لكل ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر،ثم إذا شرعت في

---

[1]–الجاحظ:البيان و التبيين،ص76

[2]– ينظر نعمان بوقرة : نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية التراثية، ص180.

الكلام فلكل كلمة مع صاحبتها مقام، و لكل حد ينتهي إليه الكلام مقام»[1]، من خلال هذا يتضح،أن مقامات الكلام متفاوتة،و منه فاستعمال اللغة فيها يتفاوت بحسب المقام والحال التي تقال فيها اللغة ، فخطاب المهنئ غير خطاب المعــزي،والخطاب الموجه للذكي يختلف عن خطاب الغبي؛أي استعمال اللغة يخضع لمعايير:يجب اعتمادها منها:قصد المتكلم، و حال السامع،و مقام الكلام و السياق[2].

إضافة إلى ذلك يرى الباحث أن نظرية الأفعال الكلامية تمثل بؤرة اهتمام السكاكي بالأساليب الإنشائية من حيث:البنية،و الدلالة،والغرض،لأن بلاغته تجمع بين النحو،والمنطق،و الشعر.

من هذا المنطلق عد "نعمان بوقرة" عمل السكاكي أنموذجا عربيا متميزا يمكن أن تكون آراؤه أساسا نظريا للسانيات تداولية عربية بعامة،و لنظرية الأفعال الكلامية بخاصة.إضافة إلى هذا يشير "نعمان بوقرة" إلى درجة اعتناء السكاكي بالأفعال الطلبية التي جاوزت معناها المباشر إلى المعنى غير المباشر،و في سياق الإشارة إلى إمكان مخالفة ظاهر اللفظ لمراد المتكلم،فالاستفهام مثلا يتحول لوجود جملة من القرائن المقالية و المقامية يختارها المتكلم لتحقيق قصد معين،كالعرض في قولنا : ألا تحب أن تنزل فتأخذ شيئا،و انصرافه إلى الإنكار في قولنا : أمثلك يفعل هذا ؟ لمن تراه يفعل فعلا مشينا، وهكذا تتعدد وظائف الاستفهام بحسب المقام الذي يستعمل فيه [3].

و بتعبير اللسانيين التداوليين،الاستفهام بقسميه الصوري و التصديقي يعد فعـــــلا استعلاميا يقوم بإنجاز وظائف تواصلية مهمة إذ ما جاء وفق شروط إجرائه على أصله

---

[1]–السكاكي :مفتاح العلوم ،ص525.

[2]–ينظر نعمان بوقرة : نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية التراثية، ص180.

[3]–ينظر:نفســـــه.

فيحافظ حينها على هويته الإنجازية، و قد يخرج إلى أغراض تواصلية أخرى في حالة خرقه شروط إجرائه على الأصل[1].

و يرى "نعمان بوقرة" أن السكاكي لم يحصر ارتباط تعدد الوظيفة التداولية للأفعال الطلبية في الاستفهام،فقد درس الأمر،و النهي،و التمني، و النداء.

كما عد "نعمان بوقرة"ابن خلدون النموذج الأمثل لدراسة التصور التداولي العربي، فقد نظر إلى الغاية من دراسة الأدب ، و اكتساب الملكة اللسانية بشكل شمولي،فالأدب هو الإجادة في فني المنظور و المنثور على أساليب العرب و مناحيهم ،و من الرؤية الشمولية ذاتها يرى أن امتلاك اللغة يجب أن يكون لغاية الإبانة و الإفهام.و في هذا السياق يعدها "نعمان بوقرة ":« بأنه هدف التداولية الغربية»[2].إضافة إلى هذا يورد الباحث نص لابن خلدون:«اعلم أن اللغات كلها ملكات شبيهة بالصناعة ؛إذ هي ملكات في اللسان للعبارة عن المعاني،و جودتها ،وقصورها، بحسب تمام الملكة أو نقصانها،وليست ذلك بالنظر إلى المفردات ،و إنما هو بالنظر إلى التراكيب،فإذا حصلت الملكة التامة في تركيب الألفاظ المفردة للتعبير بها عن المعاني المقصودة،و مراعاة التأليف الذي يطبق الكلام على مقتضى الحال،بلغ المتكلم حينئذ الغاية من إفادة مقصوده للسامع، و هذا هو معنى البلاغة»[3].

يذكر"نعمان بوقرة"أهم المقولات التداولية من النص الخلدوني ممثلفي المفردات التالية:الملكة اللغوية،و الجودة والقصور،و التعبير عن المعاني المقصودة ،ومراعاة التأليف،ومقتضى الحال،والتبليغ والغاية من إفادة المقصود،والسامـــــــع،والبلاغة،وربما اختزلت هذه القيم التداولية بمفهومات

---

[1]– ينظر :المرجع السابق،ص181.

[2]–نفســــــــه.

[3]– ابن خلدون:المقدمة ،ص565.

معاصـــرة ممثلة في:الأداء،والكفاءة ،والقصد،والتركيب،والسياق،والمتلقي،والإبلاغية وغيرها[1].

ويرى "الباحث"أن هذه القيم التداولية اختزلت بمفهومات معاصرة في:الأداء،الكفاءة، القصد، التركيب ،السياق ،المتلقي ،الإبلاغية و غيرها.

وأظهر"نعمان بوقرة" بعض جوانب التفكير التداولي الخلدوني في هذا النص:«نجد كثيرا من جهابذة النحاة و المهرة في صناعة العربية المحيطين علما بتلك القوانين (يقصد قوانين النحو)،إذا سئل في كتابه سطرين إلى أخيه، أو ذي مودة،أو شكوى ظلامه،أو قصد من مقصود، و أخطأ فيها عن الصواب ،و أكثر من اللحن ، و لم يجد تأليف الكلام لذلك و العبارة عن المقصود على أساليب اللسان العربي ،و كذا نجد كثير ممن يحسن هذه الملكة ،و يجيد الفنين من المنظوم و المنثور،و هو لا يحسن إعراب الفاعل من المفعول،و لا المرفوع من المجرور،و لا شيئا من قوانين صناعة العربية»[2].

خلص "نعمان بوقرة" إلى أن الملكة في التأدية؛ملكة لا تحصل إلا بالمران،والمعاناة،و التكرار،حتى تصبح صفة راسخة في المتكلم،أما التأدية فحال متغير،فلا فائدة من النحو مثلا معزولا عن الإجادة في الكلام و الفصاحة،إذ العبرة بالفائدة،والقدرة على الإبلاغ،و الإفهام بشكل جيد و فعال،وهو أعلى مراتب التداولية الحديثة[3].

---

[1]– ينظر: نعمان بوقرة : نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية التراثية،ص182.

[2]– الجاحظ :البيان و التبيين،ص560.

[3]–ينظر نعمان بوقرة : نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية التراثية، ص182.

كما استعرض"نعمان بوقرة" التصور التداولي"لحازم القرطاجني"،إذ وجده لا يعتبر الكلام الذي لا يدل على معنى كلاما،و إشارته إلى فكرة القصد،إذ أنه يجعل الفائدة المتداولة بالقصد فيقول:« كما كان الكلام أولى الأشياء بأن يجعل دليلا على المعاني التي احتاج الناس إلى تفهمها بحسب احتياجهم إلى معونة بعضهم بعضا على تحصيل المعاني،و إزالة المضار»[1].و في هذا السياق يشير الباحث إلى أن "حازم القرطاجني" ذكر البعد النفعي الذي ترمي إليه العملية الإبلاغية بصورة شاملة، و العملية الإبداعية ممثلة في المنجز الشعري بصورة خاصة،و الذي يحتويبشكل خاص على عنصر التأثر و التأثير،و هذا ما ترتكز عليه اللسانيات التداولية في تحليل الخطاب،ملمحا في السياق ذاته إلى ضرورة احترام مقاصد المتكلم،المتحكمة بدورها في الأثر الذي يسلطه النص على المتلقي،و يبدو من ناحية ثانية أن هذه المقاصد ذات صبغة حالية تقرأ قراءة سياقية،وهي بالتالي جزء لا يتجزأ من منظور الذي يحتل به التصور التداولي الحازمي مكانة مميزة[2].

و توقف "الباحث" على مفهوم مميز ظهر عند الأصوليين هو مفهوم الاقتضاء، والمقصود به دلالة اللفظ على المسكوت عنه؛إذ يتوقف صدق الكلام عليه، أو يمتنع وجود صدق الكلام عليه،أو يستحيل فهمه إلا به، و يعد هذا المفهوم من أهم مفاهيم التداولية المعاصرة، التي ترى فيه تعبيرا عن قدرة المتكلم على أن يفهم أكثر مما يعلن

[1]–حازم القرطاجني:منهاج البلغاء و سراج الأدباء،تحقيق،محمد الحبيب بن الخوجة،دار الغرب الإسلامي، بيروت ،لبنان،[ط3]،1986،ص344.

[2]– ينظر: نعمان بوقرة : نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية التراثية، ص182.

عنه بالمعنى الحقيقي للألفاظ المستعملة،و يفسر كثيرا من النصوص التي تبدو في غاية التفاوت و التباعد[1].

و بما أن الأصوليين عنوا بدراسة اللغة في سياقها التواصلي،فقد أفادوا من مجمل التصورات اللسانية و البيانية التي صاغها النحاة و علماء البيان و المعاني، و في ميدان الخبر و الإنشاء تحيدا،إذ تجلت قدراتهم التحليلية المتميزة في الربط بين المقـــال،ومكوناته بالمقام التخاطبي،في ضوء مسألتين مركزيتين في التفكير الأصولي لا تكاد تحيد عنها كتاباتهم التأسيسية للعلم؛و تتعلق بـــ[2]:

-**أولا:**الدلالة اللفظية،و قضايا الدليل و الاستدلال؛و النص و الظاهر،و لحن الخطاب ومفهوم المخالفة،أكثر ثراء و غنى من طرح سائر اللغويين لها.

-**ثانيا:**جملة من المسائل النحوية المتصلة بالدلالة التركيبية،و ما يمكن عده نحوا للمعاني.

من هذا المنطلق يرى "نعمان بوقرة" أن التصور التداولي أثمر عند الأصوليين نظرية متكاملة في ثنائية "الخبر و الإنشاء"، تتجاوز في كثير من أطروحاتها التحديد المنطقي لنظرية أفعال الكلام الغربية المعاصرة ، بعد تجاوز التصورات الشكلية في عمومها التي قدمتها نظرية النحو العربي التراثية ،فالمعنى بحسب الأصوليين متعدد بتعدد السياقات،و طرق الإنجاز،و أشكال الصياغة،و كيفية التقبل عند السامع الذي

---

[1]– ينظر:نعمان بوقرة :ملامح التفكير التداولي البياني عند الأصوليين،

على الساعة10:30–http//brahmiblogspotcom. Blogspot.com.2013/03/12

[2]–ينظر نعمان بوقرة : نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية التراثية،ص183.

يكون منه إدراك المقاصد و الغايات التي قد يظهرها الخطاب بشكل مباشر أو غير مباشر[1].

تكلم "الباحث" عن رؤيتهم للخبر في بعده السياقي؛إذ يتحول من الدلالة التقريرية الوصفية، التي هي أصل له من الناحية الوضعية، إلى فعل كلامي مضبوط بالسياق، يقول الإمام شهاب الدين القرافي(ت 684هـ)في قوله « الشهادة خبر،و الرواية خبر، والدعوى خبر، و الإقرار خبر، و المقدمة خبر،و النتيجة خبر»[2]،و ينبه "الباحث" في هذا السياق إلى أن:

– الرواية فيما قرره القرافي متصلة بعموم المخبر عنه.

–الشهادة في الخاص منه.

–جهة السياق الاجتماعي يمكن ربط الرواية بالمقام غير الرسمي،في حين تناط الشهادة بالمقام الخاص المتمثل في القضاء،و شهادة الشهود التي يشترط لها شروط صحة هي: الحرية و الذكورة،و العدد،لافتا إلى إمكان التأليف بين فعلي الروايـــــــة و الشهادة في فعل كلامي مركب،يمثل له برؤية الهلال في رمضان،فهو شهادة و رواية في الآن نفسه في سياق الفعل الإخباري الكلي،و يرى "الباحث" توجيه القراقي في فعل الشهادة إلى إمكانتحوله إلى فعل إنشائي صريح على صيغة: أشهد أن كذا و كذا قد حصل، وهذا بخلاف البيع فإن القائل إذا قال:أبيعك، لم يكن إنشاء للبيع بل إخبارا به، أو وعدا به في المستقبل،و لو قال :بعتك كان بيعا محققا، فالإنشاء في الشهادة بصيغة

[1]–ينظر :نعمان بوقرة:محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة،ص194.

[2] –القرافي أحمد شهاب بن محمد شهاب الدين: أنوار البروق في أنواء الفروق،74/1

المضارع،و في العقود بالماضي،مما يعني ضرورة إدراج فعل الشهادة تحت صنف الفعل الإيقاعي[1].

و عرض لنا "الباحث" جنوح "الآمدي" (ت631هـ) في أحكامه إلى معياري: الواقع،والقصدية اللذين استندت إليهما اللسانيات التداولية في تمييز الفعل الوصفي، والفعل غير الوصفي، لكي ينظبط الخبر من حيث الأنواع التي يمكن إجمالها في الخبر الصادق المطابق للواقع و ضده الكذب،و ما يعلم صدقه أو كذبه،و ما يعلم صدقه وكذبـــــه،و خبرا التواتر و الآحاد[2].

يذكر "الباحث" أن من صور احتفاءهم بقوة الفعل في الإنجاز اللغوي،نتيجة تركيزهم على عدم الأخذ بالشاذ،و النادر من أقوال العرب في الاستدلال الشرعي.

يرى "الباحث" أن لعلمائنا القدامى في نصوصهم أبعاد تداولية للإنشاء في ضوء محاولتهم التأسيسية لقواعد فهم النصوص،و استنباط الأحكام منها،ففي مبحثي الأمـــــر و النهي على سبيل المثال تم تمييزهم للأفعال الإنجازية الطلبية،من منطلق كون الأمر في العموم "استدعاء للفعل بالقول ممن هو دون الأمر"، و يكون النهي بخلاف "استدعاء بالقول ممن هو دون الناهي على سبيل الوجود"،و في السياق ذلك فرقوا بين أفعال الإذن،والإباحة،والمنع،مما يعني وجود التفريق بين الأوامر المتفاوتة في درجة الأمر،فالضرورات أكثر تأكيدا من الحاجيات،و هذه أكثر تأكيدا من الحسنات[3] .

---

[1]– ينظر: ينظر نعمان بوقرة : نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلاميةقراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية التراثية، ص183.

[2]–ينظر :نعمان بوقرة:محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة،ص195.

[3]– ينظر نعمان بوقرة : نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية التراثية، ص184.

و من هذا المنطلق ينظر "الباحث"إلى هذا التصور بأنه قريب لمبدأ قوة الفعل في نظرية "سيرل" للأفعال الكلامية .

حاصل النظر في جهود هذا الباحث أن ما قدمه يمتاز بالجدية في الطرحو التناول،وهوما جعله رائدا من رواد الدرس اللساني الحديث في الوطن العربي،و لعل أبحاثه التي قدمها خير دليل على مكانته و علو كعبه في مجال البحث اللساني المعاصر.

أورد "الباحث" تعريفات مختلفة للتداولية ، لاحظ أنها تختلف بناءا على مجال اهتمام كل باحث،ليتبنى في الأخير تعريف نسبه إليه مفاده أن" اللسانيات التداولية هي تخصص لساني يدرس العلاقة بين مستخدمي الأدلة اللغوية "المرسل، المرسل إليه"وعلاقات التأثر و التأثير".

كما دعا "الباحث" إلى توحيد المصطلحات، لتيسير الفهم لدى القارئ، وتجنب التداخل الواقع بين المصطلحات.

4- الدرس التداولي عند نواري سعودي:

يعد الباحث الجزائري "نواري سعودي أبو زيد" أحد أقطاب الدارسين المعاصرين الذي تبنوا التيار اللساني،فأحب الخوض في غمار هذا التيار اللساني الحديث في قراءته لبنية الخطاب الأدبي،ويتضح ذلك جليا من خلال مؤلفه الموسوم بـــ"في تداولية الخطاب الأدبي المبادئ و الإجراء".

حيث تتبع إحدى أكثر قصائد الشاعر "نزار قباني"،التي تتميز بروعة بساطتهـــــا في التعبير،و المباشرة في اقتباس الدلالات، مترصدا خطها،واقفا على مجال حركتها في الفضاء الذي يتخلق شيئا فشيئا كبديل عن البعد الوضعي الذي أفرزه.

و رأى أنه لا يمكن اختيار ذلك إلا؛من خلال تمثيل وجود طبقات و مستويات المقاربة التداولية الاستراتيجيات التخاطب،التي تتحكم في عملية الإنشاء إلى حد بعيد.

و من خلال هذا التحليل نلمس من كلام "نواري سعودي" أن المنهج التداولي قادر على الإجابة عن العديد من الأسئلة،التي لم يجد لها الباحثون حلا أثناء امتطائهم مناهج أخرى؛إذ كان الإجراء التداولي حاضرا دوما و مصاحبا لهذه المناهج، فقد أثبتت العديد من الدراسات العربية الحديثة أن التداولية، كممارسة في تحليل الخطابات،كانت حاضرة بقوة عند العرب القدامى،أمثال الجاحظ ،و عبد القاهر الجرجاني و غيرهم، وفي جميع فروع المعرفة اللغوية،والأدبية ،والأصولية،و الفقهية.

و تأسيسا على ما سبق حاول "نواري سعودي" أن يعرفنا على كيفية تطبيق مبـــادئ أو الإجراءات المنهجية للتحليل التداولي متخذا من شعر نزار قباني "قصيدة المهرولون" نموذجا للدراسة.

فجاءت دراسته على النحو الآتي:

قام الباحث بإعطاء الأبعاد التداولية للمدونة،ثم قسم الأفعال الكلامية التي وظفها نزار قباني .

وَتَكْمنُ غاية"الباحث"في محاولة استيضاح طبيعة إشارات المدونة،و المعجم اللغوي المستعمل فيها،ليعالج بعض الإشكاليات من المنظور التداولي،أو في إطار الاستعمال النفعي،و في هذا المستوى الذي اختاره الباحث فكل لفظة حسناء في طبيعتها،و لكن كثرة استعمالها،و فرط دورانها على الألسنة،يوهمان بفقدانها بهرجها، وقد يشي بذهاب ذلك منها،أو هو يعمى على جانب الجمال و الحسن فيها[1].

وتصوُر "الباحث" أن الأدلة اللغوية الموظفة تتحرك على محورين،أو تنتقل وفق نوعين من الحركة[2]:

أ-حركة أولية شفافة: تتمثل في تموضع الأدلة في السياق التركيبي من ناحية،ودلالتها على المعاني المرادة من خلال الطرق الأدائية:كالاستفهام،والإخبار،والنفي،و هي معاني أسلوبية،متولدة عن النظام التركيبي من ناحية أخرى.

ب-حركة ثانية خفية: تتمثل في حركة تسامي الدليل اللغوي،من مستوى المعنى المعجمي،ثم من المستوى الوظيفي التركيبي البسيط إلى مستوى المجاز بأضربه المختلفة،و قد عرض ما يطرحه المجاز من ناحية سلامة الاتصال،و إقامة العلاقة التي هي لب التداولية؛أي العلاقة بين العلامات و مستعمليها؛ كبعد أول بالضرورة وعلاقة بين المنشئ و المؤول،كبعد ثان بالنتيجة.

---

[1]-ينظر :نواري سعودي أبو زيد: في تداولية الخطاب الأدبي المبادئ و الإجراء،ص46.

[2]-ينظر :نفســــــــه،ص47.

و انطلاقا من هذه الأدلة تناول الباحث امتداد حركة الأدلة،أفعال الكلام،وكيف تسهم اللغة في إعطاء حركة جديدة،لها امتداد في أنفس المتلقين،يولدها قصد التأثير والاستمالة،ويرى الباحث بأنها مراجعة للفكر و السلوك حيال القضية المطروحة(اتفاقية أسلو 1993)،و ما جرته من مظاهر الارتكاس،على المستويين العربي و الإسلامي،مع تجدر المستوى الأول في الطرح،من خلال الرموز الموظفة،بدءا من علاقة الرموز بالموجدات التي تعينها مرورا بعلاقة الرموز،فيما بينها في السياق،و ربط المحتوى القضوي للتعبيرات بالناحية العملية؛أي علاقة اللغة بالواقع الذي تحدده[1].

1-الأفعال الكلامية و توظيفها على بنية الخطاب

1-1 الأفعال التقريرية الوصفية:

و هي التي لا يعدو فيها الشاعر بيان مجموع حقائق، أو لنقل طائفة من الخبرات الخارجية،دون إبداء موقف صريح منها أحيانا، تتبع الباحث المدونة فوجد هذا الموقف يتخلق تدريجيا[2]:

سَقَطَتْ آخِرُ جُدْرَانِ الْحَيَاءْ

لَمْ يَعُدْ فِي يَدنَا أَنْدُلس وَاحِدةٌ نَمْلِكُهَا[3]

و هما المظهران اللذان ترددت بينهما البنية الخطابية،و نشأت في أحضانهما العملية التواصلية،إلى جانب الأساليب المدعومة بطرق لغوية تشي بحاجة المنشئ لزيادة التقرير،فيما يعرف بالتوكيد،و إن وظف لغاية كثيرا ما كانت لغير مجرد

---

[1]-ينظر:المرجع السابق،ص47.

[2]- نفســــــــه،ص76.

[3]-مجلة (la nation):العدد 126 الأسبوع25/12ديسمبر 1995،نقلا عن نواري سعودي أبو زيد:في تداولية الخطاب الأدبي المبادئ و الإجراء،ص103-104-105.

التقرير،بل لحمل المتلقي على التصديق،و يقول "نواري سعودي":«و كل هذه الأضرب داخلة تحت باب الخبر،في التقسيمات البلاغة التراثية»[1].

يوضح"نواري سعودي"أن تردد البنية الخطابية بين الإثبات و النفي،سواء تعلق الأمر بالإثبات في صورته الحقيقية الصريحة،و هو القليل مثل:

وَ تَبَارَكْنَا بِتَوْقِيعَ سَلامِ الْجُبَنَاْء

أو كان في صورة مشوبة بالمجاز أو يطغى عليها، و هي الكثرة الكاثرة،مثل:

سَقَطَتْ آَخِرُ جُدْرَانِ الْحَيَاءْ

وَ رَمُوا فِي آخِرِ الْصَوْمِ إِلَيْنَا بَصَلَةُ...

و يرى"نواري سعودي" أن الجملة التواصلية،تؤديها العبارة،و المركبات الاسمية، ولو لم تكن مستقلة تركيبيا، و المنظور في هذا المحمول الإخباري،و التوجه إلى غاية التأثير،نحو المركب[2]:

بَعْدَ خَمْسِينَ سَنَةً...

و الذي يحيل واقعيا، في العالم الفعل،على تكرار تجربة الفعل مرة بعد مرة،بالاعتماد على إحالة أخرى من داخل الخطاب(للمرة الخمسين)،ويعتمد فيه المبدع عكس المقولة من حيث المحتـــــــوى الزمنـــــــي،بحيث يتم ترتيب الهامش(بعد)قبل مركز المجال(نجلس..)،الذي يليه ظرفه(الآن)،المؤشر إلى حيز زماني لا نهائي، إنه و إن كان يسمى من الناحية النحوية الزمن الحاضر،إلا أنه يساعد تداوليا في الوعي بهذا

---

[1]– نواري سعودي أبو زيد: في تداولية الخطاب الأدبي المبادئ و الإجراء ص76.

[2]–نفســــــــه.

الآن واتساعه، بل بمرارة لا محدودية ما يقع فيه من مهازل،جرها الساسة إلى الشعوب جرا،بحيث صار الماضي و المستقبل،على اتساعها نقطة في فضاء الآن المتسع شيئا فشيئا[1].

أما التقرير باستخدام مختلف طرق المجاز،فقد مثله "نواري أبو زيد" من خلال قصيدة نزاز قباني في هذه الأبيات:

سَقَطَتْ لِلْمَرَةِ الْخَمْسِينْ عُذرِيَتُهَا..

سَقَطَ الْتَارِيخُ مِنْ أَيْدِي الْعَرَبِ

هذان التركيبان تقريريان، و لكن في صورة إيحائية،بحيث تطرح العلاقة فيما بين التركيب و صدقيته المنطقية نوعا من التعارض،و يبدو بينهما نوع من اللاتجانس؛إذ لا نسبة محققة في صورة ارتباطا مما تدل عليه،لذلك تتدخل قوانين المجاز لترأب هذا الصدع فيما بين الطرفين الباديين نقيضين،بأن تحاول المواءمة بين فعل السقوط.

و قد رأى "نواري سعودي" أن المؤشر يدل على حركة جسم من أعلى إلى الأسفل وبين التاريخ من جهة ثانية،وهو أمر معتبر غير مجسم،أو هو شيء مدرك بالعقول،دون أن تكون حقيقة حركته سقوطا بالمعنى العرفي،مما يحتم في عملية تصحيح العلاقة بين الفعل وفاعله،أن تعالج مقومات الفعل،بما يتماشى مع دلالة التاريخ و العذرية الإيحائية [2]، و في هذا السياق "يقول نواري سعودي":« وهي دلالة تطرح إشكالا بالنسبة للمتلقي العادي،بحيث ينظر إلى قصد المنشئ،و المتمثل في التعبير عن

---

[1]– ينظر :نفســـه،ص77.

[2]–ينظر :نفســـــــــــه،ص78.

التدلي،و الهوان:أحد أشكال الهوان السياسي،و الثقافي،و الحضاري،و ارتباط كل ذلك ببعد تداولي خارجي ،هو سياق الموقف»[1].

و إن السقوط يحمل دلالة خاصة في مستوى القالب التداولي،هي دلالة الزوال.العذرية قاسم بين الإنسان في حفاظه على كرامته و عفته،و بين العذراء التي لم يفك خاتمها،باعتبار ذلك جهة جامعة،و باعتبار التاريخ بما كان فيه،على حالة الظرفية والقصد الذي يراد تبليغه،و ممارسة الضغط من خلاله على ذاتية المتلقي وفكره[2]:

زَالَتْ كَرَامَتُنَا، وَ عِفُتنَا، وَ أَنَفَتُنَا..

زَالَتْ رِيَادَتَنَا،وَ قِيَادَتُنَا،وَ عِزَتُنَا..وَ أَشْبَاه ذَلِكَ

و إن المعنى الخفي المعبر عنه يصدقه الواقع الموصوف في السياق الراهن لنسخ الخطاب.

و فنـــد "نواري سعودي" عمل المبدع، من الناحية الوظيفية التداولية في هذا النوع من الأفعال اللغوية،على محاولة تجنب الانطلاق من الخاصية النوعية للشعر،و هي بنيته،و التي قد تكون عامل صدود، يحول دون الدخول في تواصل مثمر معه.

و يرى "نواري سعودي" أن الشاعر "نزار قباني" قد راعى مبدأين آخرين من مبادئ المحادثة، التي ذكرها بول جرايس،هما مبدأ الكم،و مبدأ الكيف.

أ-**منطلق مبدأ الكيف** :لم يذكر نزار قباني إلا ما كان مؤمنا بصدقه، و بمطابقة محتواه للوقائع التداولية الخارجية بهدف التأثير.

---

[1]- نفســـــــــه،ص79

[2]- نفســـــــــه.

ب-منطلق الكم: راح يكدس الحقائق حاضرة و غائبة،و كلها تقريبا من وحي التاريخ، قريبة و بعيدة،و هو يتوخى في ذلك هدفا أسمى من التكديس أو التعزيز،و هو أن لا يذكر واقعه أو حقيقة،إلا و تزيد،شأنها في ذلك شأن نظيراتها، من خلخلة الذات المستقبلة فردية و جماعية، و هزها هزا عنيفا، مما يعد كفيلا بالوعي التام بما يحدث في الواقع،لا لتلقي قضاياه،بل للتحرك بهدف علاجه،وفي الطب النفسي كما العضوي،بات من القناعات الراسخة عند الأطباء،جدوى إطلاع المريض على حقيقة مرضه ليواجهه،و لتكسير عقدة الخوف من المرض لديه،و لتتحرك همته نحو العلاج على بصيرة،و من منطلق العلم بما هو،و لن ينجي النعامة غضها الطرف عن الخطر المحدق[1].

يضيف "نواري سعودي" إلى هذين المبدأين، في بناء عالم الخطاب،أن الشاعر اتجه إلى نوع من الترتيب لهذا الكم ذي الكيفية المفصح عنها،وهو ترتيب يبدأ من العام ليصل إلى الخاص، كما يبينه الطالع و الختام،وفق الخطاطة التالية[2]:

طالع الخطاب: سَقَطَتْ آَخِرُ جُدْرَانِ الْحَيَاءْ

(عُمُوم للسُقُوطِ وَ لِلْجُدْرَانِ)

قفل الخطاب:وَ انْتَهى الْعُرْسُ وَ لَمْ تَحْضُر فِلَسْطِينْ الفَرَحُ

(خاصا هو لب الموضوع)

فالانهيار العربي(السياقية المشتركة) مظهر عام،اتخذه الشاعر مقدمات بما يتفرع عنها من وجوه،وصولا إلى الموضوع،الذي تتراءى بعض ملامحه،وتستقر في

---

[1]-ينظر:نفســــــه.

[2]-نفســــــه، ص،80.

النهاية،في شكل النتيجة المنطقية لهذه الرتابة الانهزامية،و المتمثلة في صورتها في الموقف(المفاوضات على اللاشيء)،و يرى الباحث أن الشاعر قد ارتكز في هذا الترتيب على مبدأ آخر من مبادئ التداول،و يسمى التعقيد المتنامي[1].

يرى الباحث في تحرك هذا السرد للوقائع راجع لتجربته السياسية، ومما تحقق له من معرفة بأحوال الأمم عبر التاريخ،و من ارتباطه بعروبته التي تشده كعامل مشترك إلى المخاطبين،هذه القومية التي يراها انحرفت عن دروب الحضارة،فسقطت،و سقط ما كان لها،لذلك كانت الأفعال الحاكية،"سقط،سرقوا،دخلنا..." مشربة بموقف حيال تلك الوقائع،مما يسم هذه الأفعال التقريرية في عمومها بقصدية تعبيرية،إذ يرى الباحث أن معظم الباحثين يطلقون عليها بالوجهية.

و ما أثار انتباه الباحث في هذا المجال، المجاز المستعمل في الأفعال التقريرية أو الإخبارية قد يشكل عامل تعمية،كما تم بيانه،و لكن بالنسبة للقارئ العادي غير المتذوق،أما بالنسبة للقارئ المتمرس و المتذوق،فإن هذه المجازات تفتح مجالا جديدا لحركة الأدلة،و لكن وفق مبتغى الخطاب التداولي، الذي يحركه قصد خفي[2].

إن تلك المجازات على اختلافها سواء كانت تشبيهية رصدها الباحث فيما يلي[3]:

..كَأَغْنَامِ أَمَا المَقْصَلَةِ

..كَآلاَفِ الْكِلاِب

..كَحُبُوبِ الأسْبِرينْ

---

[1]-ينظر :نفســــــه

[2]-ينظر :نفســــــه،ص81.

[3]-نفســــــه.

أو كانت إستعارية،من مثل:

وَ رَمُوا فِي آخِرِ الصَوَمِ إِلْيَنَا بَصلَة.."غزة"

تَرَكُوا عُلْبَة سِرْدِينْ بِأَيْدِينَا.."أَرِيحًا"

أو كناية مثل:

فَقَدْ يَبِسَتْ فِينَا عُرُوقُ الْكِبْرِيَاءْ.

تمثل عاملا فعالا في تعويض الواقع الفعلي من الخطاب الشعري،بحكم عدم أهلية اللغة،في عمومها،لنقل تفاصيل التجربة في الواقع الحقيقي الذي أفرزها،و الذي أفرز أيضا هذه النقمة في نفس الشاعر،مما جعله يلجأ إلى مثل هذه المجازات في التعبير عن الضآلة،المرتبطة بمقصده ارتباطا ضروريا و معللا،و ضح الباحث هذه العلاقـــــــة، أو الارتباط المعلل، بمثال واضح في بيان المراد أو القصد[1]:

وَهَبُوبَا وَطَنًا..

فما كان من شأن العظمة اليابسة،و البصلة،و علبة السردين،لم يكن في واقع الحال نتيجة النضال السياسي،ولا لمفاوضات أوسلو أو لما جاء بعدها يترى،بل كان هبة،لإيهام الرأي العام بأنها كانت مترتبة عن العمل السياسي المفاوضاتي،و لعل هذا العمل يختصر كثيرا من البعد الحجاجي على صدقية التوجه ،و الموقف؛بهدف التأثير في المتلقي المؤول[2].

أما الأفعال الإخبارية النافية،فقد اتخذت شكل توزيعية نمطية،أو تكرارية شبه ثابتة:

---

[1]-ينظر:نفســــــــه،ص81.

[2]-ينظر:نفســــــــه،ص82

أ-تالية للمقاطع الفعلية الواصفة أو الجمل التقريرية،مثل[1]:

سَقَطَتْ...

لمْ يَعُدْ يُزْعِجُنَا شَيْءٌ.

وَ لاَ يُخْجِلُنَا شَيْءٌ.

ب-واقعة في المطلع،نحو:

لَمْ يَعُدْ فِي يَدِنَا أَنْدَلُسٌ وَاحِدَةٌ نَمْلِكُهَا .

اَنْتَهَى الْعِرْسُ،وَ لَمْ تَحْضِرْ فِلَسْطِينْ.

و يرى الباحث أن بعض تلك الأفعال الكلامية الإخبارية النافية،يتخذها المنشئ متكأ،بهدف التبرير لموقف يتخذه،أو حكم يصدره:

سَقَطَتْ مَرْيَمْ فِي أَيْدِي الْمِيلِيشِيَاتْ

"فعل كلامي إخباري غير مباشر، أو إيحائي

فما من رجل ينقذ الرمز السماوي "نفي أولي"

و لا ثم رجوله "نفي تال"[2]

و النفي يظهر بوجهين أثناء التأويل،و الإفصاح عن المقصد،فقد يكون تطلعنا نحو المنقذ،و هي فكرة أسطورية مأثورة شائعة عند الشعوب البدائية،و عند أتباع بعض الديانات و الطوائف،كما هو الحال عند النصارى مع المسيح عليه السلام،و عند الشيعة

---

[1]- نفســــــــــــه،ص83.

[2]-ينظر:نفســــــــــــه.

مع شخصية المهدي، أو الإمام المختفي،كما قد تكون فكرة المنقذ و المخلص ترجمة عن الفطرة،و التي تهيمن في لحظات التأزم،هذا المنقذ المفتقد في لحظة الحال "زمن الخطاب"،أو "الآن" الذي له خاصية الامتداد و الديمومة،أو الأبدية وفق التفكير الفلسفي الإغريقي،و الفعل الكلامي النافي بهذا، نفي يحمل تعبيرا عن الحكم بنفي الوجود،كما قد يحمل تعبيرا عن الإحساس بالحيرة و الترقب، لينتقل هذا الدليل اللغوي،أو هذا التمفصل اللساني،من مجال الأفعال الإخبارية التقريرية النافية،إلى مجال أفعال اللغة الإنجازية، كتعبير عن حالة نفسية، لا يخبر عنها، بل هي تبدو إلى عالم الفعل في الوقت الذي تتم فيه عملية التمفصل[1].

قدم "نواري سعودي"هذا المفهوم الأول "لوصف الحالة"،يحيلنا الدليل اللغوي بالمفهوم الموسع "الكلمة و ما يتجاوز الكلمة"،على تكافؤ الحديث و ما ينتظر له[2]:

حدث واقعي "مقرر" حدث افتراضي "منفي"

السقوط النجدة

كما يعكس "نواري أبو زيد " هذا الترتيب، باعتبار إمكانية كون الفاء تؤدي وظيفة السببية؛أي إن ما قبلها معلول واقعيا لما بعدها[3]:

السبب ← انعدام الرجولة

النتيجة ← سقوط مريم"رمز العرض و الطهارة"

---

[1]– ينظـــــر : نفســـــه ،ص84.

[2]–ينظـــــر:نفســـــــه

[3]–نفســـــــه.

و يرى"الباحث"أن كلا الأمرين مقبول في تأويل دلالة المقطع،في ارتباطها بالمقصد،و هو التأثير؛ لأن الدفاع عن العرض من أهم خصائص مطلق الإنسان، بحكم الفطرة،و العربي على وجه الخصوص،بحكم الموروث،و من منطلق المتصور التاريخي لهذه القومية،لذلك ركز الشاعر على ما ركز عليه،لنقف نحن على عدم اعتباطية التأليف في ارتباطه بالدلالة و التداول،كما يروج له في لسانيات سوسير، ويتلقى بالقبول على إطلاقه[1].

يرى الباحث أن هذا التبرير الترابطي،فيما بين التأليف والدلالة بتحكم من التداول،يمتد حتى إلى أصغر المكونات اللسانية،ونقصد هنا في التركيب العينة،العنصرين اللغويين: الجار الشكلي" "مِنْ"، و الظرف"ثَمَّ"،الواجب أن يعين موقفيا، فعادة ما يقال في الدرس النحوي إن الكلمة "من" حرف زائد، و هذا كلام،و إن كان من الناحية النظرية كتعليل لخرق أصل في النحو، مقنعا،إلا أنه من ناحية الممارسة التداولية يراه "الباحث"غير مبرر "يعني الزيادة"؛إذ لا بد لكل عنصر من وظيفة تواصلية يؤديها و هي في حالة "من"،وظيفة مبالغة في نفي الوجود،وهو استغراق عموم نفي الصفة،من جهة،و نفي جنس الموصوف، من جهة أخرى،و لهذا ارتباطه بمقصد المتكلم،و هو التأثير في المتلقي المؤول،بوصف الحال الواقعة بأقبح صورة "انعدام أدنى معالم الرجولة"، ممثلة في الجنس الذي يفترض فيه أن يحملها[2].

و من منظور "نواري سعودي" أن "ثَمَّ"،فلفظة تدل في الأصل على المكان، المشار إليه إشارة حسية،أو ذهنية مستحضرة بداعي الموقف، و لكنها في سياق الخطاب

---

[1]-ينظر:نفســــــــه،ص84.

[2]-ينظر:نفســــــــه،ص85.

الداخلي لا تحيل على شيء، بحكم إبهام المكان خارجيا،و الأمر نفسه مع الظرفية المؤنثة " وجه في الاستعمال"،و هي ظرفية مبهمة كذلك[1]:

لَمْ يَعُدْ ثَّمَةَ أَطْلاَلْ لِكِيْ نَبْكِي عَلَيْهَا.

ويرى "الباحث" أن القصد في هذا الانتقاء للظرف المبهم الجهة، و لأي بقعة في بلاد العرب صارت كذلك، فلا من بقايا النفس العزيزة الأبية كما عهدوا،و لا من بقايا ديار تثير في الذات لواعج الذكرى،و تحرك فيها الحنين، الذي قد يكون في حالة كهذه،مولدا للدفاع؛لاسترجاع ما تم سلبه من رجولة ووطن.

أشار "الباحث" إلى صيغة الفعل الكلامي النافي، قد تصير نفسها ذات دلالة، تحيل-بوصفها علامة-على مقصد خاص،فعبارة مثل:"لم+يعد" المكررة، تعمل في اتجاه عكسي لعمل عبارة أخرى من صيغة "كان+فعل مثبت آخرى"،بحكم أن الصيغة الأولى في الفعل الكلامي السابق من المقطع التاسع،و في عبارات أخرى مثل[2]:

لَمْ يَعُدْ يُزْعِجُنَا شَيْءٌ.

وَ لاَ يُخْجِلُنَا شَيْءٌ.

تَعْنِي بِوَجْه آخِرِ:

كَانَ يُزْعِجُنَا شَيْءٌ.

وَ يُخْجِلُنَا شَيْءٌ.

---

[1]-ينظر:نفســــــــــه.

[2]-نفســــــــــه،ص86.

ويوضح "نواري أبو زيد"أن اعتبار الشيء في تعبير البنية العميقة يراد منه شيء معين، يعرف من خلال ما كان يحرك النخوة العربية، كالاعتداد و ما شابه[1]:

كَانَ يُزْعِجُنَا كُلُ شَيْء مِنْ صِفَاتِه الإزْعَاجْ.

كَانَ يُخْجِلُنَا كُلُ شَيْء مِنْ شَأْنِه أَنْ يُخْجِل.

وإنما قلب المنشئ البنية و غير الصيغة، من منطلق أن الانقلاب حاصل في العلة في كليهما،فإذا كان بالأمس يزعجنا شيء،و يخجلنا شيء، لوجود الكبرياء، و النخـــوة و العزة،فإن ما نحن عليه اليوم،من تبلد الأحاسيس و المشاعر،عائد بالضرورة لجفاف نبع تلك العناصر الخاصة في النفوس[2]:

فَقَدْ يَبِسَتْ فِينَا عُرُوقُ الْكِبْرِيَاءْ

تكلم "نواري سعودي" الإشارات في كيفية تطويع المنشئ للأدلة اللغوية، في مساق الحديث عن الأفعال الإخبارية إثباتا و نفيا، مباشرة وإيحائيا، قلت بقي أن نشير إلى حقيقة أن النفي في بعض المظان،قد يكون فرعا،أو بتأويل.

1-2الأفعال الإنجازية:

وهي التي يقترن فيها المضمون بالأداء،أو هو ما نقول به على سبيل التحقيق الفعلي،أثناء تأديتنا لعملية التمفصل اللغوية [3]،و إذا كانت الأفعال الوجهية ترتبط رأسا بضبط العلاقة بين المتكلم،و بين دلالة الخطاب،أو ما يرمي إليه، فإن الأفعال الإنجازية

---

[1]-نفســــــــــه.

[2]- ينظر : نفسه ،ص87.

[3]-ينظر: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية ،ص61.

تنهض،من جهتها،بإقامة العلاقة فيما بين المتكلم و بين المتلقي [1]، و إذا كان "سيرل" يقر تقسيما لأفعال اللغة أو الكلام،إلى أفعال تقريرية أو واصفة،و أفعال أخرى إنجازية، فإن في الوقت نفسه، يرى أن كل قسم من قسمي الأفعال،قد تقترن فيه دلالة العبارة الظاهرة بدلالة أخرى خفية،أو غير ناطقة بصريح المعنى،معتبرا النوع الأول أفعالا لغوية مباشرة،في حين يمثل النوع الثاني بالنسبة إليه أفعالا لغوية غير مباشرة [2]، ولا يظن "نواري أبو زيد" أن الأمر-أي تقسيم أفعال اللغة إلى إخبارية و تعبيرية من جهة،و إلى أفعال مباشرة وغير مباشرة من جهة ثانية-قد شكل فتحا في مجال دراسة الخطاب،في ارتباطه بالدلالة الذاتية المحملة "المضمون"،و بالمتلقي المستهدف من قبل المتكلم،في الموقف المحدد،و هي الأقطاب الأساسية لكل خطاب [3]،إذ يجد لها حضورا متميزا في المباحث البلاغية المختلفة،لا سيما ما تعلق بخروج الأساليب اللغوية إلى غير أغراضها،و كذا التوظيف التضميني للأدوات ضمن الأساليب،دون أن يغفل ما للمجاز في هذا الصدد،و قد تتبع "نواري أبو زيد" الأفعال الإنجازية في المدونة و تبيان ظهورها في صورتين،وفق الاصطلاح المتنبي في الدرس العربي :

أ-الاستفهام:

و هو في الأصل نوع من الطلب،يتعلق بحالة معينة للمتكلم "الجهل بأمر يطلب تحصيل العلم به"،و قد تكررت صيغ الأفعال الاستفهامية في المقاطع الآتية:

-فَعَنْ مَاذَا تُدَافِعْ؟

- كَيْفَ تَبْكِي أُمَة سَرَقُوا مِنْهَا الْمدَامِع؟

---

(1) -ينظر: أحمد المتوكل: الوظيفة بين الكلية و النمطية ،دار الأمان،الرباط،[ط1]،2003،ص 100-101.

(2) - ينظر : فرانسواز أرمينكو،ص 71-72.

(3) - ينظر: نواري سعودي أبو زيد: في تداولية الخطاب الأدبي المبادئ و الإجراء، ص89.

- مَا تُفِيدُ الْهَرْوَلَةُ؟

- مَنْ تَرَى يَسْأَلُهُمْ..؟

و ترتبط وجهة الإنجاز فيها جميعا بحالة المتكلم الشاعر حيال قضايا،تطرح تساؤلات في نفسه على سبيل الحقيقة،و لكن اعتبار الأفعال الإنجازية أفعالا مباشرة،إذا كان القصد طلب معرفة ما يخفي على وجه الحقيقة،الأمر الذي يترتب عنه انتظار الجواب تحقيقا أو تقديرا،و على هذا المحمل فإن الشاعر يعبر للجموع عن شعور يمتلك المجموع ذاته،و بتعبير آخر،هو يطرح ألغازا محيرة، تحتاج إلى إجابة عنها من غير معين،أما إذا كان التساؤل من المنشئ عن غير جهل حقيقي،فإن صيغة الاستفهام،تخفي وراءها دلالة ضامرة و معنى لا يباح به،بل يكتفى بمجرد التلميح إليه،و هو معنى الحيرة التي تحمل بدورها في طياتها ألم الإحساس بالمرارة،و في اختيار هذا الفعل الكلامي الإنجازي بالتحديد،مناسبة للوقف الثقيل،سواء في الوصف كما رأينا،أو التعبير عما ينعكس في النفس،و الهدف،بناء عليه،إثارة مثل نفس التساؤل،و إهاجة مثل ذات الحيرة في روع المتلقين و نقلها إليهم،و بالجهات نفسها التي يتعلق الفعل الكلامي بها[1]:

-فعن ماذا تدافـــــع؟ = جهة المفعولية

-كيف تبكي أمـــــة؟ = جهة الحالة غير الطبيعية للبكاء

-ما تفيد الهرولـــــة؟ = جهة الغاية المرجوة "مستورة"

-من ترى يسألهـــــم؟ = جهة الفاعلية الغامضة

[1]- ينظر: المرجع السابق ،ص91.

و يرى "نواري سعودي" أنه يمكن حمل هذه الأفعال الإنجازية على محمل الأفعال الإخبارية،أي بأن تخرج من تحت الإطار التصنيفي الطبيعي للصيغة،إلى مجال طارئ،لا تقوله العبارة،و إنما نقف عليه في أحد وجوه التأويل،إنه انتقال للدلالة من طلب الفهم إلى النفي،الذي يتضمن حكما لا بثبوت نسبة معينة،بل بانتفائها،بخاصة إذا راعينا ما قد يحيط بالصيغ من قرائن خطابية داخلية و خارجية،و بالضبط في ظل ضبابية الموقف الخطابي،أو السياق الخارج-خطابي،و مثال ذلك[1]:

مَا تُفِيدُ الْهَرْوَلَةُ؟

مَا تُفِيدُ الْهَرْوَلَةُ؟

عِنْدَمَا يَبْقَى ضَمِيرُ الشَّعْبِ حَيَا.

كَفَتِيلِ الْقُنْبُلَه.

الذي ينحرف إلى معنى نفي جدوى المساعي السياسية المتوجة بخيبة أوسلو،التي ماعت معها القضية،و تعفن جراءها الموقف،و في هذا الانحراف زيادة تحفيز للمتلقي، بعد مسرد طويل من مظاهر السقوط والاتضاع،مع ضياع الرموز بأنواعها المختلفة،كل هذا يولد تساؤلات عند السامع بخصوص تلك القضايا المشكلة،مما يضيق الأفق لديه،ليتطلع إلى فتحة يتنفس منها،هنا يرى "الباحث" أنه لابد من طرح التساؤل الثاني لتكريس السقوط،الأمر الذي يعزز القناعة بأن المنشئ ينطلق من مقاولة افتراضية،يكلم سامعيه،ثم يتصور ردات أفعالهم،و مواقفهم،و ميولاتهم وعواطفهم،فيبني منها تساؤلات متحققة من باب الفرض،ثم يجيب بما يوائم الظرف وحال المخاطبين،باعتبار كل تلفظ جوابا عن سؤال مقدر أو مضمر،انطلاقا من أهم مبادئ التداولية الحوارية،كما يقوم بها

---

[1]- نفســــــــــــه.

فرانسيس جاك [1]،و هي تداولية تنبني على قاعدة أنه لا ينبغي أن يستقل فيها المتكلم،بوصفه طرفا مهما،و لا أن ينطلق فيها مما يشكله هو نفسه عن المخاطب أو المتلقي من رؤى و تصورات،بل لا بد أن يكون المنطلق اندماج الاثنين معا،في عملية متشابكة،يقتضي أحد عناصرها حضور الآخر،فقبل أن تحيل العلامات اللسانية على العالم الخارجي،بما فيه و من فيه،هناك في المقام الأول،من حيث الأهمية،و الجدوى الخطابية التواصلية،أفق العلاقة المنعقدة بين قطبي التواصل، وهو أفق يتقاسمانه معا،الأمر الذي يساعد في تعيين الأدلة لمدلولاتها،المتعززة في غياب المشاركة الفعلية،و التعاون الموضوعي على امتداده،من المنشأ،و حتى التلقي الفعلي في الموقف المعين[2].

ب-الأفعال الإفصاحية التعجبية:

يرى "نواري سعودي" أن محاولة الكشف عن البنى الدلالية الغائبة،التي تشير إليها الأفعال اللغوية غير المباشرة،لا يتم،في جميع الحالات،إلا عن طريق الرجوع إلى النظرية العامة لأفعال الكلام من جهة،و من جهة ثانية بابتكار مبادئ المحادثة،أو مبدأ التعاون،على ما أرسى أسسه و دعائمه "غرايس"،و بالنسبة للغربيين تحديدا، بما يحيلنا حتما على واقع خارجي لا يمكننا بأية حال تناسيه،أو الغض من شأنه،و هو ما يتعذر لملمة أجزائه بمنتهى الدقة في الخطاب الشعري عموما، فالموقف هنا له صفة العمومية،أو خاصية الشبح الذي لا نكاد نتبين تقاسيم وجهه،و لا يبدو منه سوى مظهر معمم،شامل طولا و عرضا،في الظلام المخيم[3].

---

[1]-ينظر:نفســــــــــــه،92.

[2] – ينظر:نفســــــــــــه.

[3] – ينظر: نفسه،ص93.

و إذا فإن القيام بعملية تصنيفية دقيقة،و صارمة في الوقت نفسه،للتعبيرات الواردة في المدونة الشعرية،يبدو كأنه أمر، لا نقول إنه مستحيل،و لكنه من الصعوبة بمكان، وبخاصة في ظل طابع الاحتمالية المطردة،أو المفتوحة في الخطابات الشعرية عموما، والخطاب الشعري الحداثي على وجه التحديد،و يعود انفتاح البنية على ضروب من التوجيه،و أنواع من التأويل فيما نحسب،إلى ميزة اللعب بالغة في حيز الخطاب الشعري،و تطواف الدلائل اللغوية في كثير من الحالات بين معاني مختلفة،و مع ذلك فكلها ممكنة، ينضاف إلى هذا كله،التخفي وراء سحر البيان، المتمثل في مختلف صنوف المجاز،المعبر نحو معاني أخر تتراءى خلف الشطئان البعيدة للألفاظ.

و يقف "نواري سعودي" عن التعبيرات المجازية،التي و إن كانت تخدم الدلالـــــة و تمتن الرابطة بين من يقول و من يؤول منها هذه الأبيات[1]:

سَقَطَتْ..عُذْرِيَتَنَا..

يبَستْ فِينَا عُروقُ الْكِبْرِيَاء

تَرَكُونَا جَسَدًا دُونَ عِظَامْ

و ما يلفت نظر "نواري سعودي" لهذه الأبيات أنها تعبيرات تحاكي الواقع،و هي بمقابل ذلك تطرح،بلا شك،زاوية نظر ثانية جدية و جريئة،تتعلق بإمكانية كونها إفصاحات عن حالة نفسية،تساوي من حيث الدلالة مقابلاتها اللسانية[2]:

هنا،تنازلنا،تشردنا...

---

[1]- نفســـــه،ص94.

[2]- نفســـــه.

هذا من الوجهة الإنجازية المتحدة في الصغتين،و هي التعبير عن تأثير قضية ما في المتكلم،و تحديد موقف له منه،في حين تحمل التعبيرات المجازية العينة دلالة أكبر عن الموقف،و تصوير أدق له،و هو ما يمثل فارق قوتها الإنجازية،إذا لا يعد الإتحاد في الوجهة مبررا بالضرورة لأن تتساوى التعبيرات التبادلية،أي التي تعتور نفس الجهة، والتي تمتلك نفس الدلالة الأولية، في قوتها و حسن استهدافها للمعنى المراد من قبل المتكلم بدقة،بهدف أن تتولد نفس المعاني و القيم التداولية في الذات المتلقية،خاصة حال التساوي في الوضعية،أو الخاصية التي تطبع العلاقة بين الطرفين،الأمر الذي يضع التصنيفات الداخلية في إطار النظرية العامة لأفعال الكلام أمام المساءلة،سواء عند "أوستين" أو "سيرل"،و هما الرائدان في هذا المجال،و ما يقال عن المجاز،يقال عن احتمال خروج بعض الأفعال اللغوية التي تبدو في ظاهرها تقريرية أو إخبارية،عن دلالة صيغها الحرفية،إلى دلالات أكثر رحابة و إيحائية بما يختلج في نفس المتكلم "الشاعر"من مشاعر،و هي من ثم لا تحيل على واقعة خارجية،أو ما شابهها،بحيث يمكن حينها الحكم على صدقيتها بالمطابقة أو المخالفة،بل هي تلفظ في الوقت الذي يريد لها المتكلم أن تعبر عن الشعور الذي تقترن به،و هي بالتالي تتقمص صورة الفعل الإنجازي،و من تلك التعبيرات و الأساليب الإخبارية في الظاهر بعض أساليب الإقناع التوكيدية،و أساليب أخر تحمل دلالة التعجب[1]،و ذلك تحديدا في قوله[2]:

كَمْ حَلُمْنَا بِسَلاَمِ أَخْضَرَ..

وَ هِلاَلْ أَبْيَضْ..

وَ بِبَحْرِ أَزْرَقْ..

---

[1]-ينظـــــر:نفســـــه،95.

[2]- نفســـــه.

وَ قُلُوعْ مُرْسَلَه..

وَ وَجَدْنَا فَجْأَة أَنْفُسَنَا فِي مَزْبَلَة!!

و منشأ التعجب من تضاد ما يحلم به المتكلم و يتمناه،وواقع الحال من ناحية أولى، ومن علامة التعجب المزدوجة التي طرز بها المتكلم نهاية المقطع من ناحية ثانية،وهي من غير شك ليست للزينة،و إنما لدلالة معينة مخصوصة،لأن في طريقة توزيع الأدلة اللغوية على مساحة ورقة الكتابة،و ما يستعمل من علامات الترقيم دلالات إضافيـــــة،أو موجهة أو معدلة لدلالة المنطوق[1].

من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث نواري سعودي ما يلي:

-إنّ التداولية بأبعادها النظرية، تعد من إفرازات المنظومة المعرفية الغربية في مجال الدراسات اللسانية، وتحديدا في مقاربة الخطابات، وهي من ثم منهج إجرائي، يتفرع عن حقل معرفي، هو علم اللسانيات.

-توصل الباحث إلى أن ملامح التداولية موجودة في التراث، لكن بمصطلحات تخصها على خلاف الدرس الحديث، لذا يرى أنه علينا إعادة غربلة التراث، وهيكلته، وتنظيمة، وضبط مصطلحاته، بصورة تفتح الدخول إلى حقل الممارسة على قاعدة متينة وعلى بصيرة.

-ولا بد من دمج الوظائف اللغوية مع أفعال الكلام، لأن هذه من تلك، على أن هذه النظرية"الأفعال"، تبقى تثير كثيرا من الريبة، وبصورة خاصة في التعامل مع الخطابات المنقولة خارج سياقاتها الشفافة، ومدونة الخطاب الأدبي خير مثال.

---

[1]- ينظر: نفسه،ص96.

من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث نواري سعودي هي الآتي:

أن التداولية بأبعادها النظرية،تعد من إفرازات المنظومة المعرفية الغربية في مجال الدراسات اللسانية،و تحديدا في مقاربة الخطابات،و هي من ثم منهج إجرائي،يتفرع عن حقل معرفي،هو علم اللسانيات.

توصل الباحث إلى أن ملامح التداولية موجودة في التراث،لكن بمصطلحات تخصها على خلاف الدرس الحديث،لذا يرى أنه علينا إعادة غربلة التراث،وهيكلته، وتنظيمة،و ضبط مصطلحاته، بصورة تفتح الدخول إلى

حقل الممارسة على قاعدة متينة و على بصيرة.

ولا بد من دمج الوظائف اللغوية مع أفعال الكلام،لأن هذه من تلك،على أن هذه النظرية"الأفعال"،تبقى تثير كثيرا من الريبة،و بصورة خاصة في التعامل مع الخطابات المنقولة خارج سياقاتها الشفافية،و مدونة الخطاب الأدبي خير مثال.

و بعد هذا الجهد لاستقراء الدراسات اللسانية التداولية الجزائرية ،و تصفح ما توفر بين أيديهم لإثبات وجود المكون اللساني التداولي في ثنايا التراث العربي ،وحسن استحضار التداوليين الجزائريين للنصوص،وتحليلها تحليلا دقيقا وفق المعايير التداولية الحديثة، خلصنا إلى الآتي:

- ❖ التداولية مصطلح زئبقي،اختلف الدارسون في تحديد ماهيته و ضبط حدوده وبيان أقسامه،فضلا عن تمثيل له تبعا لما يصدرون عنه من مناهج مختلفة،فما من تعريف إلا وله منطلقات نظرية تسير، وتضبط إجراءاته ضبطا دقيقا.
- ❖ كانت أعمال"أكسفورد" بمثابة إرهاصات لما يعرف اليوم بمحاور التداولية.
- ❖ قوام الدرس التداولي مجموعة من الأدوات الإجرائية التي يمارس بها المتخاطبون طقوس التواصل،الذي لن يحقق الهدف المرجو منه إلا إذا إرتاء آفاق الفعل والممارسة؛لذلك اعتمد الدرس التداولي على شبكة تحليل معاصرة،تعتمد مفاهيم من قبيل الأفعال الكلامية،والافتراض المسبق،و الاستلزام الحواري.
- ❖ كانت أبحاث "أوستين"في أفعال الكلام منطلقا جديدا للكثير من اللسانيين الذين جاءوا بعده مثل"سيرل"و"جرايس"...الذين طوروا هذه النظرية،وأضفوا عليها أبعادا جديدة.
- ❖ سعى "سيرل" إلى بناء نظرية مكتملة الأواصر منتظمة في أفعال الكلام تقوم على فكرة أن الكلام محكوم بقواعد مقصدية،مستعينا بجهود من سبقه،فقام بتعديل تقسيم "أوستين"للأفعال الكلامية.
- ❖ التفت "سيرل"إلى نوع آخر من الأفعال الكلامية غير المباشرة،ترتبط بما يسمى الاستلزام الحواري.

❖ تحتل "الافترضاتالمسبقة"أهمية قصوى في عملية التواصل،فهي تتيح لنا إمكانية توضيح بعض علاقات التضمين بين جمل النص.

❖ التداولية ليست علما لغويا محضا،علما يكتفي بوصف وتفسير البنى اللغوية ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة،بل هي علم جديد للتواصل الإنساني،يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال؛و يتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي،ومن هنا تسميتها"علم الاستعمال اللغوي".

❖ لخص"مسعود صحراوي"مهام التداولية في نقاط التالية:

❖ التداولية هي دراسة كلام محدد، صادر من متكلم محدد و موجه إلى مخاطب محدد في مقام تواصلي محدد لتحقيق غرض تواصلي معين.

❖ الوقوف على الأسباب التي تجعل التواصل غير المباشر، وغير الحرفي أبلغ و أفضل من التواصل الحرفي المباشر.

❖ الوقوف على الكيفية التي تتم بها العمليات الاستدلالية في معالجة الملفوظات.

❖ صوب"مسعود صحراوي"بعض التصورات غير الدقيقة عن هذا المنهج الجديد،وملخص ذلك في الآتي:

❖ التداولية ليست سلة مهملات اللسانيات؛إذ كل ظاهرة عجزت اللسانيات عن علاجها كانت مجالا للبحث التداولي،و هذا يقتضي أن الظواهر التي تدرسها التداولية ليست مهملة، و لا متروكة بالضرورة إذ وضح "الباحث" أنها تقوم بإزالة الغموض عن عناصر التواصل اللغوي، و شرح طرق الاستدلال،ومعالجة الملفوظات.

❖ التداولية ليست مكونا من مكونات اللسانيات البنيوية،لأن التداولية ليست هي المرحلة الأخيرة للتحليل اللساني.

❖ أما في التراث اللغوي العربي فقد بحثت ظاهرة"الأفعال الكلامية" ضمن نظرية الخبر والإنشاء،و قد احتفي بهذه الظاهرة في هذا التراث احتفاء خاصا؛فقد اشتغلت بها طوائف متعددة من العلماء في فروع علمية كثيرة متنوعة،مما يدل على حضورها القوي في المنظومة المعرفية العربية.

❖ إن المعايير التي اعتمدها العلماء العرب للتمييز بين الخبر والإنشاء متعددة ،و مختلفة باختلاف المراحل وتطورها،و أنه كان يسود في كل مرحلة منها معيار تصنيفي معين،في بداية اعتمدوا معيار "قبول الصدق والكذب"،ثم اعتمدوا في مرحلة لاحقة معيار"مطابقة النسبة الخارجية"،واعتمدوا في مرحلة ثالثة معيار"إيجاد النسبة الخارجية"؛فالإنشاء يوجد نسبته الخارجية دون الخبر،والخبر يصف نسبته دون الإنشاء.

❖ فتمخض عن تلك المعايير التمييزية عدة تقسيمات للخبر و الإنشاء،وهي مختلفة في أسسها المعرفية، وأدواتها الإجرائية بين تقسيمات منطقية وأخرى تداولية،وقد نتج عنها ثلاثة أصناف كبرى هي:الخبروالإنشاءالطلبي،والإنشاء غير الطلبي.

❖ وحاصل المقارنة بين ما توصلت إليه التداولية المعاصرة وما كان قرره العلماء العرب من قبل أن الفعل الكلامي يشعب إلى أربع شعب أساسية،لا إلى ثلاث كما فعل "أوستين"و"سيرل" والشعب هي :فعل القول،والفعل المتضمن في القول،والفعل المستدعى بالقول،والفعل الناتج عن القول.

❖ تنويه "الباحث" بفضل علماء أصول الفقه أنهم كانوا أحسن المستثمرين لثنائية الخبر والإنشاء في الجانب التداولي باستحضار العناصر:سياق الحال،ووضع المتكلم و موقعه من العملية التواصلية،وغرض الخطاب،وملابسات الخطاب.

❖ استنباط أفعال كلامية جديدة ضمن بحثهم لمعاني الخبر والإنشاء:كالإذن،والمنع، والوجوب،و التحريم معتمدين على مقولة القصد أو الغرض.

❖ خلص "الباحث" أن النحاة العرب لم يكونوا بعدين عن المعايير التداولي في تطبيقهم لظواهر الخبر و الإنشاء.

❖ أبان "الباحث" فضل منظومة "سيبويه" الفكرية عن عنايته بالمتكلم وعلاقة ذلك بحقيقة الكلام وأحواله،فالعملية الإعرابية لديه قائمة أساسا على اعتبار نفسية المتكلم، و على المنهج ذاته سار "ابن جني"و الإستراباذي.

❖ يعد توصيف "عبد القاهر الجرجاني" للخبر توصيفا دقيقا؛إذ استحضر في ذلك عناصر الخطاب من متكلم،و مخاطب،ورسالة.

❖ ونؤيد"الباحث"في رؤيته بأن التداولية بمقولاتها و مفاهيمها الأساسية:كسياق الحال، وغرض المتكلم، وإفادة السامع، ومراعاة العلاقة بينأطراف الخطاب،ومفهوم"الأفعال الكلامية" أداة من أدوات قراءة التراث العربي في شتى مناحيه ومفتاحا من مفاتيح فهمه،بيد أن "الباحث" يشترط أن نختبر مفاهيم هذا التيار اللساني حتى نتأكد من كفايتها الوصفية و التفسيرية لدراسة ظواهر اللغة العربية.

❖ دعا "الباحث" إلى إعادة غربلة التراث،وهيكلته،وتنظيمه،وضبط مصطلحا ته،بصورة تفتح لنا مجال الدخول إلى هذا الحقل من الممارسة على قاعدة بينة.

❖ و نقد الباحث جهد"سيرل" و أعاد النظر فيه مركزا على"مبدأ اتجاهات المطابقة" فاقترحا بعض التعديلات الخاصة باتجاهات المطابقة و الإيقاعيات، كما اقترح صنف جديد هو"الاستفهاميات"و أن تعتمد أداة تصنيفية معينة لتأطير الجهد التصنيفي الذي بذله"سيرل".

❖ أما إذا عدنا إلى خصوصية الدرس التداولي عند "خليفة بوجادي" فنصل إلى النتائج الآتية:

❖ تميز الباحث بالشمولية للتراث العربي فقد وقف على مواطن دراسة القدامى للمكون التداولي فتتبع إسهامات النحاة و البلاغيين في المجال التداولي،كما رصد الخصوصيات التي تمتاز بها هذه الدراسات، فوضع بذلك معالم التفكير التداولي العربي في مقابل الدرس اللساني التداولي الحديث.

❖ أَصّلَ "خليفة بوجادي" لهذا التيار اللساني التداولي من خلال استحضار عناصر العملية التواصل المبثوثة في ثنايا النصوص البلاغية و النحوية وهي:تداولية المتكلم،و تداولية المخاطَب،و تداولية الخطاب.

❖ أما إذا عدنا إلى خصوصية الدرس التداولي عند" نعمان بوقرة"

❖ إن تفاوت الدراسات العربية فيما بينها قوة وضعفا،فبعضها لا يتجاوز حدود الترجمة الحرفية للدراسات الغربية،وبعضها قوامه الترجمة و الخلط أحيانا بين المصطلحات مما يوقع القارئ في هذه الترجمات المتعددة في حين تتراءى ثلة من الباحثين ممن يستفرغ الجهد في سبيل العناية بالبعد التداولي للغة وتأصيله،فاتسمت كتاباتهم بالمزاوجة بين التراث و المعاصرة

❖ عرف المصطلح "pragmatique" في الدراسات العربية الحديثة بعدة ترجمات مما يكرس الفوضى المصطلحية،التي تعرفها الساحة العربية،و التي لا تخدم بأي حال من الأحوال الدرس اللغوي العربي،لذا دعى "الباحث" إلى توحيد المصطلحات، لتيسير الفهم لدى القارئ، وتجنب التداخل الواقع بين المصطاحات.

❖ نلمس من جهود "نواري سعودي" أن المنهج التداولي قادر على الإجابة على عديد من الأسئلة التي لم يجد لها الباحثون حلا أثناء امتطائهم مناهج أخرى؛ إذ كان الإجراء التداولي حاضرا دوما و مصاحبا لهذه المناهج ،

فقد أثبتت العديد من الدراسات العربية الحديثة أن التداولية، كممارسة في تحليل الخطابات،كانت حاضرة بقوة عند العرب القدامى،أمثال الجاحظ و عبد القاهر الجرجاني و غيرهم، وفي جميع فروع المعرفة اللغوية، و الأدبية، والأصولية والفقهية.

❖ دمج نواري سعودي الوظائف اللغوية مع أفعال الكلام،لأن هذه من تلك،على أن هذه النظرية تبقى تثير كثيرا من الريبة،وبصورة خاصة في التعامل مع الخطابات المنقولة خارج سياقاتها الشفافية،و قد بين ذلك من خلال المدونة.

❖ حقّ لنا بعد الوقوف على اسهامات الباحثين الجزائريين- الذين ارتضوا التدولية منهجا للدراسة- أن نضع هذه الجهود في خانة الدراسات التداولية العربية المتميزة.

✓ -القرآن الكريم:برواية حفص عن عاصم.

❖ فهرس المصادر والمراجع

-ابن الأثيرنصر الله بن محمد الموصلي:

1-المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر،تحقيق:محمد محي الدين،المكتبة العصرية للطباعة و النشر بيروت،لبنان،[دط]،1990،ج2.

- أرمينكو فرانسواز:

2-مقاربة التداولية،ترجمة سعيد علوش،المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع،[ط1]،1987.

-ابن الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ابن أبي سعيد:

3-أسرار العربيـــة،تحقيـــــق:فخـــــر صالح قدارة،دار الجيـــل،بيروت،[ط1]،1995.

-اجعيطنورالدين:

4-تداوليـــــات الخطاب السياســـــي،عالم الكتب الحديث،اربـــد،الأردن،[ط1]2012.

- الاستراباديرضي الدين محمد بن حسن:

5-شرح الكافية،تحقيق:إميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،[ط 1]، 1998،ج2.

- بدوح حسن:

6-المحـــــــاورة مقاربـــــــة تداوليـــة،عالم الكتب الحديث،اربـــــــد،[ط1]،2012.

بلخير عمر:

7-تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية،منشورات الاختلاف،الجزائر،[ط1]،2003.

- **بلعيد صالح:**

8-نظرية النظم،دار هومة للطباعة و النشر،بوزريعة،الجزائر،[دط]،2007.

- **بناني محمد الصغير:**

9-المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة،دار الحكمة،الجزائر،[دط]،2001 .

- **بوجادي خليفة:**

10-في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم،بيت الحكمة،الجزائر،[ط1]،2009

- **بوقرة نعمان:**

11-اللسانيات اتجاهاتها و قضاياها الراهنة، عالم الكتب الحديث،إربد،[ط1]،2009.

12-محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة،منشورات جامعة باجي مختار،عنابة، الجزائر،[دط]،2004.

13-نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية التراثية، ملتقى علم النص،مجلة اللغة والأدب،جامعة الجزائر، العدد17جانفي2006.

14-الكتابات اللسانية العربية و إشكالية المصطلح التداولي

على الساعة 10:30/12-03-2013/http//brahmiblogspotcom. Blogspot.com

15-ملامح التفكير التداولي البياني عند الأصوليين.

على الساعة 10:30/12-03-2013/.Blogspot.com. http//brahmiblogspotcom

-الجاحظأبو عمرو بن بحر:

16-البيان و التبيين،تحقيق:عبد السلام محمد هارون،مكتبة الجاحظ،[ط4]،1975،ج1

-الجرجاني عبد القاهر:

17-دلائل الإعجاز في علم المعاني،تعليق:محمد رشيد رضا،دار المعرفة،بيروت، لبنان،[ط3]،2001 .

-ابن جني أبو الفتح عثمان:

18-الخصائص،تحقيق:محمد بن علي النجار،المكتبةالعلمية،دار الكتاب العربي العربي،بيروت،[دط]،[د.ت]،ج1.

-حاج صالح عبد الرحمن:

19-بحوث و دراسات في اللسانيات العربية ،دار موفم للنشر،الجزائر،[دط]،2007.

-حسان تمام:

20-الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب،عالم الكتب،القاهرة،[دط]،2000.

-الحسن شاهر:

21-علم الدلالة،السيمانتيكيةوالبراجماتية في اللغة العربية،دار الفكر،عمان،الأردن،[ط1]،2001.

-ابن خلدون عبد الرحمن محمد بن خلدون:

22-المقدمة،دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،[ط1]،1993.

- دايك فان:

23-النص و السياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي و التداولي،ترجمة:عبد القادر قنيني،افريقيا الشرق،المغرب،[دط]،2000.

- دلاش الجيلالي:

24-مدخل إلى اللسانيات التداولية:ترجمة محمد يحياتين،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،[دط]، 1992.

-الرازي فخر الدين:

25-نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز،تحقيق:بكري شيخ أمين،دار العلم للملايين،بيروت،[دط]،1988.

-ابن رشد أبو الوليد محمد:

26-الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة،المكتبة المحمودية التجارية،مصر،[دت]،[دت].

-رشوان محمد مهران:

27-مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة،دار الثقافة للنشر و التوزيع،[ط2]،1984.

-ابن رشيقأبو علي الحسن:

28-العمدة في محاسن الشعر وآدابه و نقده،تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد،مطبعة السعادة،[ط3]،1964،ج1.

-روبول آن وموشلر جاك:

29-التداولية اليوم علم جديد في التواصل:ترجمة،سيف الدين دغفوس و محمد الشيباني،دار الطليعة للطباعة و النشر،بيروت،لبنان،[ط1]،2003.

-زرال صلاح الدين:

30-الظاهرة الدلالية عند العلماء العربية القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجري،دار العربية للعلوم ناشرون،الجزائر،[ط1]،2008.

-الزركشيبدر الدين محمد:

31-البرهان في علوم القرآن،تحقيق،محمد أبي الفضل إبراهيم،دارالجيل،بيروت، لبنان،[دط]،1988،ج2.

-الزمخشريأبو القاسم جار الله محمود بن عمر:

32-أساس البلاغة:تحقيق،محمد باسل عيون السود،منشورات دار الكتب العلمية،بيروت ،لبنان،[ط1]،1991،ج1

33-شرح المفصل،تحقيق:إميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية،بيروت-لبنان،[ط 1]، 2001.

-السبكيبهاء الدين:

34-عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح(ضمن شروح تلخيص المفتاح)،مطبعة مصطفى البابي الحلبي،القاهرة،[دط]،[دت].

-سعودي نواري أبو زيد:

35-في تداولية الخطاب الأدبي المبادئ و الإجراء،بيت الحكمة للنشر و التوزيع،سطيف،الجزائر،[ط1]،2009.

-السكاكيأبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي:

36-مفتاح العلوم،تحقيق عبد الحميد هنداوي،دار الكتب العلمية،بيروت،[ط1]،2000.

-ابن سنان الخفاجي:

37-سر الفصاحة،تحقيق:عليفودة،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،[ط1]،1982.

-سيبويهابن بشر عمرو بن عثمان قنبر:

38-الكتاب،تحقيق:عبد السلام محمد هارون،دارالجيل،بيروت،[ط1]،1991،ج1

-السيد أحمد عبد السلام:

39-الشكل والدلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى، دار الغريب،القاهرة،[دط]، 2002.

-السيوطيعبد الرحمان جلال الدين:

40-الأشباه و النظائر في النحو،تحقيق:محمد عيد الفاضلي،المكتبة العصرية للطباعة و النشر،صيدا،بيروت،[ط1]،1999،ج3.

41-الإتقان في علوم القرآن ،تحقيق:فواز أحمد زمرلي،دار الكتاب العربي،بيروت،لبنان،[دط]،2004،ج1.

42-المزهر في علوم اللغة و أنواعها،شرح و تعليق:محمد جاد المولى بك و آخرون ،المكتبة، العصرية،صيدا،بيروت،[دط]،1987،ج1.

43-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:تحقيق عبد العالي سالم مكرم،و عبد السلام محمد هارون،مؤسسةالرسالة،بيروت،لبنان،[ط2]،1987.

-الشاطبي أبي إسحاق:

44-الموافقات في أصول الشريعة،تعليق:عبد الله دراو،دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان،[دط]،1975،ج2،ج3.

-الشهري عبد الهادي بن الظافر:

45-استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية،دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت، لبنان،[ط1] ،2004.

- **الصاوي الجويني مصطفى:**

46-البلاغة العربية تأصيل و تجديد،دار المعارف،القاهرة،[دط]،[دت].

-صحراوي مسعود:

47-الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر و التراث العربي،أطروحة دكتوراه،مخطوطة، كلية الآداب و العلوم الإنسانية،قسم اللغة العربية ،جامعة الحاج لخضر،باتنة،الجزائر 2003-2004.

48-التداولية عند العلماء العرب دراسة لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي،دار الطليعة ،بيروت،[ط1]،2005.

-عبد الحق صلاح إسماعيل:

49-نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس،الدار المصريةالسعودية للنشر و الطباعة،القاهرة،[دط]،2005.

50-التحليل اللغوي عند مدرسة أوكسفورد،دار التنوير للطباعة والنشر،لبنان،[ط1]،[دت].

-عبد الرحمن طه:

51-في أصول الحوار و تجديد علم الكلام،المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، المغرب،[ط2]،2000.

52-تحديدالمنهج في تقويم التراث،المركز الثقافي العربي،الدارالبيضاء،المغرب،[ط 2] ،2005 .

-العسكري أبو الهلال الحسن عبد الله بن سهل:

53-الفروق في اللغة،تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة،منشورات دار الآفاق الجديدة،بيروت،لبنان،[ط4]،1997.

-غربية نورة:

54-ألفاظ العقود في التراث اللغوي العربي دراسة تداولية:رسالة ماجستير،مخطوطة،كلية الآداب و اللغات،قسم اللغة العربية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر،2010/2009.

-الغزالي أبو حامد محمد بن محمد:

55-المستصفى من علم الأصول ،تحقيق وتعليق:محمدسيليمانالأشقر،مؤسسة الرسالة، [ط1]،[دت]،ج1،ج3.

-غلفان مصطفى:

56-اللسانيات العربية الحديثة،دراسة نقدية،في المصادر و الأسس النظرية و المنهجية،سلسلة رسائل و أطروحات رقم: 04،مطبعة فضالة،المحمدية،المغرب،[دط]،[دت].

-الفارابي نصرالدين:

57-كتاب الحروف، تحقيق: محسن مهدي،دار المشرق،بيروت،[ط2]،1990.

-ابن فارس أحمد زكريا:

58-الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها،تحقيق: مصطفى الشويمي،مؤسسة بدران للطباعة و النشر،بيروت،لبنان،[دط]،1963.

-القرافي أحمد بن محمد شهاب الدين:

59-أنوار البروق في أنواء الفروق،تحقيق:محمد أحمد سراج و علي جمعة محمد،دار السلام والنشروالتوزيع،القاهرة،[دط]،2001،ج1.

-القرطاجني حازم:

60-منهاج البلغاء و سراج الأدباء،تحقيق،محمد الحبيب بن الخوجة،دار الغرب الإسلامي،بيروت،لبنان،[ط3]،1986.

القزويني الخطيب:

61-الإيضاح في علوم البلاغة،تعليق محمد عبد المنعم خفاجي،منشورات دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان،[ط5]،1980.

-ابن القيم الجوزية أبو عبد الله محمد بن أبي بكر:

62-بدائع الفوائد،ضبط، نصه و خرج آياته :أحمد عبد السلام،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،[ط1]،1994.

-كـــــــــادة ليلـــى:

63-المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية ظاهرة الاستلزام الحواري أنموذجا،أطروحة دكتوراه،مخطوطة،قسم اللغة العربية،جامعةالحاج لخضر،باتنة،الجزائر،1432-1433 .

-لهويمـــــل باديس:

64-مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي:رسالة ماجستير،مخطوطة،كلية الآداب واللغات،قسم الآداب و اللغة العربية،جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر،2010/2009.

-المتوكـــل أحمد:

65-قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي،دار الأمان للنشرو التوزيع،الرباط،المغرب،[دط]،1995.

66-اللسانيات الوظيفية مدخل نظري،منشورات عكاظ،الرباط،[دط]،1989.

67-الوظيفة بين الكلية و النمطية ،دار الأمان،الرباط،[ط1]،2003.

-محمد محي الدين عبد الحميد:

68-شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك و معه كتاب منحه الجليل،بتحقيق شرح بن عقيل،[ط2]،[دت]،ج1.

-مرتاض عبد الملك:

69-نظرية النص الأدبي،دار هومة للطباعة و النشر،الجزائر،[دط]،2007.

-المسدي عبد السلام:

70-التفكير اللساني في الحضارة العربية،دار العربية للكتاب،[دط]،1986.

-مقبول إدريس:

71-الأسس الأبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه،جدار للكاتب العالمي، عالم الكتب الحديث،عمان،الأردن،[دط]،2007.

72-الأفق التداولي نظرية المعنى و السياق في الممارسة التراثية العربية،عالم الكتب الحديث،اربد،الأردن،[ط1]،2010.

-ابن منظورجمال الدين مكرم:

73-لسان العرب،دارصادر،بيروت،[ط3]،مج2،1994.

-نحلة محمود أحمد:

74-آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،[دط]،2002.

75-مدخل إلى دراسة الجملة العربية،دار النهضة،بيروت،[دط]، 1988.

-هدسون:

76-علم اللغة الإجتماعي،ترجمة:محمودعياد،عالمالكتب،القاهرة،[ط3]،2002.

- اليمني حيدرة:

77-كشف المشكل في النحو،تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد،دار الكتب العلمية،بيروت لبنان،[ط1]، 2004.

فهرس الموضوعات.

مدخل:اللسانيات التداولية الماهية و المحاور.	أ –ه
1–تعريف التداولية.	27–8
1–1 لغة.	11–10
1–2اصطلاحا.	12–11
2–مفاهيم التداولية وقضاياها.	14–12
2–1 الأفعال الكلامية.	15–14
2–2 متضمنات القول.	20–15
2–3 الاستلزام الحواري.	22–21
3–مهام التداولية.	25–23
4–أهمية التداولية.	26–25
الفصل الأول:الدرس التداولي عند مسعود صحراوي.	27–26
1–الأفعال الكلامية في النظرية اللسانية.	69–29
1–1 التقسيم الإجمالي لنظرية الخبر و الإنشاء.	39_31
1–2 التقسيم التفصيلي لنظرية الخبر و الإنشاء.	37–34
2–المكون التداولي عند علماء أصول الفقه.	39–37
2–1 الأفعال الكلامية المنبثقة عن الخبر.	51–39
2–2 الأفعال الكلامية المنبثقة عن الإنشاء.	44–40
3– المكون التداولي في النحو العربي.	51–44

3-1 الفكر النحوي و المفاهيم التداولية.	64-52
4-إسهامات سيرل في ميزان نقد مسعود صحراوي.	64-51
4-1إعادة تحليل الإيقاعيات	69-64
4-2مناط تحقيق المطابقة في الإيقاعيات	65-64
4-3صيغة الإيقاعيات مقارنة بغيرها من صيغ الأفعال المتضمنة في القول.	66-65
4-4الاستفهاميات	66
الفصل الثاني:الدرس التداولي عند خليفة بوجادي	69-67
1-التداولية في البلاغة العربية	95-71
1-1تداولية المتكلم في البلاغة العربية	91-72
1-2 تداولية المخاطب في البلاغة العربية	77-72
1-3 تداولية الخطاب في البلاغة العربية	82-77
2- التداولية في النحو العربي:	91-82
2-1تداولية المتكلم في النحو العربي	95-91
2-2 تداولية المخاطب في النحو العربي	92-91
2-3 تداولية الخطاب في النحو العربي	93-92
-الفصل لثالث:الدرس التداولي عند نعمان بوقرة	95-93
1-إشكالية المصطلح التداولي في نظر نعمان بوقرة:	121-95
2-نظرية الأفعال الكلامية في التراث العربي	103-98

3- المكون التداولي عند الأصوليين.	110-104
الفصل الرابع:آليات التحليل التداولي للخطاب الأدبي "نواري. سعودي"	121-110
1-الأفعال الكلامية و توظيفها على بنية الخطاب.	143-123
1-2 الأفعال التقريرية الوصفية.	136-125
1-3-الأفعال الإنجازية.	143-136
-خاتمة	150-145
-فهارس	165-151
1-فهرس المراجع	162-152
2-فهرس الوضوعات	165-163

1-أعمال مسعود صحراوي في أسطر:

المؤلف حاصل على الشهادات التالية:

-شهادة الماجستير في اللسانيات البنيوية "جامعة باتنة-الجزائر"

-شهادة الدكتوراه في اللسانيات التداولية "جامعة باتنة-الجزائر"

-شارك في العديد من الملتقيات و الندوات الوطنية،و الدولية بمداخلات و محاضرات في مجال العلوم اللسانية.

-يشتغل حاليـــــــــا أستاذا محاضرا في علوم اللغة،بقســـــــم اللغة العربية-جامعـــة الأغواط،الجزائر .

و للمؤلف عدة مقالات منشورة في مجلات لغوية متخصّصة،فضلا عن عدد من الدراسات و الأبحاث المخطوطة.

من كتبه المعدّة للطبع:

-المبادئ الوظيفية في اللسانيات العربية.

-بنية النظام الدلالي في القرآن،دراسة سياقية وفقا لقانون التأويل العربي.

-ترجمة عربية لكتاب جاك موشلر وأنطوان أوكلين:

Introduction à la linguistique Contemporaine.

2-أعمال خليفة بوجادي في أسطر:

-أستاذ محاضر في اللسانيات و علوم اللغة،جامعة سطيف،الجزائر.

-حاز على الجائزة الأولى في النقد سنة 1995 من دار سعاد الصّباح "دولة الكويت".

-حاز من وزارة الثقافة و الاتصال"الجزائر"الجائزة الوطنية الأولى في أدب التحرير 1997.

صدر له:

-معلقة طرفة بن العبد،دراسة نحوية و دلالية،الكويت،دار سعاد الصباح،1996.

-الثابت اللساني في إلياذة الجزائر،بين المنظور الوظيفي و الاتجاه الأسلوبي،دار هومة،الجزائر،2001.

-قصائد محمومة"شعر"،مركز إعلاء و تنشيط الشباب،سطيف،الجزائر،2002.

-مشترك عضو لجنة مراجعة قاموس البدر للطلاب،ط1،2005،دار البدر،سطيف

3-أعمال نعمان بوقرة في أسطر:

أستاذ أكاديمي جزائري" من أهم إصدراته:

-محاضرات في اللسانيات المعاصرة،عالم الكتب الحديث،اربد،2009

-اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة،عالم الكتب الحديث،اربد،ط1،2009.

-المصطلحات الأساسية في لسانيات النص و تحليل الخطاب.

-مدخل إلى التحليل اللساني للخطاب الشعري.

و للمؤلف عدة مقالات منشورة في مجلات لغوية متخصّصة نذكر منها:

-الكتابة اللسانية العربية و إشكالية المصطلح التداولي.

-نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية التراثية،ملتقى علم النص،مجلة اللغة والأدب،جامعة الجزائر، العدد17جانفي2006.

- ملامح التفكير التداولي البياني عند الأصوليين.

-النظرية البيانية عند ابن حزم الأندلسي.

4-أعمال نواري سعودي أبو زيد في أسطر:

-رأس مشروع بحث في إطار CNEPRU بعنوان تعليمية نشاط القراءة في الطور الابتدائي بعد الإصلاح دراسة تقويمية ميدانية ولاية سطيف نموذجا.

-أسس مخبرا متخصصا في المصطلحية بعنوان معجم المصطلحات اللغوية و البلاغية في التراث العربية حتى نهاية القرن7هـ،و عين له بقرار وزاري.

-شارك في مؤتمرات وطنية متعددة،وأخرى دولية منها تراث المقري مشروع إعادة قراءة الجزائر 2008،الصرف بين التحويل و التحريف تونس 2009،التدريب المهني للأساتذة الجزائر2009،الرواية العربية الواقع و الآفاق الأردن2010.

-يحضر لندوة دولية في علم المصطلح في أواخر نوفمبر 2012بالتنسيق مع المجلة المصطلحية المتخصصة بفاس،المغرب.

-نشر مجموعة من الكتب:

-الخطاب الأدبي من النشأة إلى التلقي"الآداب القاهرة2005".

-جدلية الحركة و السكون،نحو مقاربة أسلوبية لدلائلية البنى في الخطاب الشعري عند نزار قباني2011.

-في تداولية الخطاب الأدبي المفهوم و الإجراء.

-**كتب تحت الطبع:** دراسات في المعجم و المصطلح "كتاب جماعي"،بحوث في اللسانيات،محاضرات في اللسانيات التطبيقية،ممارسات في النقد و اللسانيات.